الجمهورية التونسية

وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية

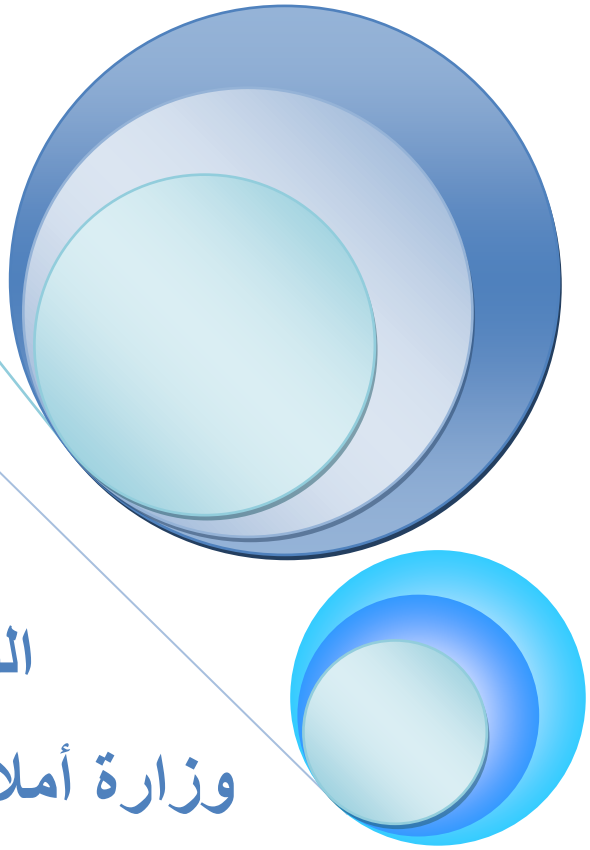

التقرير السنوي لأداء
وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية
لسنة 2018

وحدة التصرف في الميزانية حسب الأهداف

جوان 2019

الفهرس

المحور الأول: التقديم العام	**2**
تقديم عام لأهم جوانب نشاط الوزارة خلال سنة 2018	**3**
تنفيذ ميزانية الوزارة لسنة 2018	**9**
المحور الثاني: تقديم البرامج	**16**
برنامج "الاقتناء لفائدة الدولة والتصرف في أملاكها غير الفلاحية"	**17**
التقديم العام للبرنامج	**17**
تقديم عام للإنجازات الإستراتيجية الخاصة بالبرنامج	**22**
نتائج القدرة على الأداء وتنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2018	**27**
التّوجّهات المستقبلية لتحسين الأداء	**48**
برنامج "التصرف في العقارات الفلاحية"	**53**
التقديم العام للبرنامج	**53**
تقديم عام للإنجازات الإستراتيجية الخاصة بالبرنامج	**57**
نتائج القدرة على الأداء وتنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2018	**65**
التّوجّهات المستقبلية لتحسين الأداء	**80**
برنامج "حماية أملاك الدولة والمحافظة على حقوقها"	**83**
التقديم العام للبرنامج	**83**
تقديم عام للإنجازات الإستراتيجية الخاصة بالبرنامج	**87**
نتائج القدرة على الأداء وتنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2018	**89**
التّوجّهات المستقبلية لتحسين الأداء	**111**
برنامج "القيادة والمساندة"	**116**
التقديم العام للبرنامج	**116**
تقديم عام للإنجازات الإستراتيجية الخاصة بالبرنامج	**119**
نتائج القدرة على الأداء وتنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2018	**121**
التّوجّهات المستقبلية لتحسين الأداء	**135**
المحور الثالث: المؤسسات تحت الإشراف: "إدارة الملكية العقارية"	**137**

المحور الأول

التقديم العام

1. تقديم عام لأهم جوانب نشاط وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية خلال سنة 2018:

تتمثل مهمة وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية في تصور وتنفيذ سياسة الدولة المتعلقة بأملاك الدولة العامة والخاصة والمتمثلة في كل المكاسب والحقوق المنقولة وغير المنقولة الراجعة بالملكية للدولة.

ولأداء هذه المهمة تولت مختلف الهياكل والمصالح الراجعة بالنظر للوزارة، سنة 2018، مواصلة مهامها المتمثلة أساسا في:

- دراسة المسائل المتعلقة بحفظ أملاك الدولة في مختلف القطاعات بالتعاون مع الهياكل المعنية إلى جانب ضبط أملاك الدولة العامة والخاصة المنقولة وغير المنقولة وإقامة جرد لها ومسك سجلات مكاسب الدولة والمؤسسات والمنشآت العمومية،
- تحديد ملك الدولة العام والخاص بالتعاون مع الوزارات المعنية ومتابعة عمليات التسجيل العقاري والانتزاع لفائدة الملك العام والخاص للدولة والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية،
- تخصيص العقارات التابعة لملك الدولة الخاص والتفويت فيها وشراء وانتزاع العقارات لفائدة الدولة، والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية بطلب منها وبالتعاون مع الوزارات المعنية وقبول الوصايا والهبات لفائدة الدولة وفقا للتشريع الجاري به العمل،
- كراء العقارات الدولية لفائدة الغير ومراقبتها إلى جانب المصادقة بالاشتراك مع وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري على إسناد حق استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للدولة،
- إجراء الاختبارات وتحديد القيم الشرائية والكرائية قبل كل عملية شراء أو بيع أو معاوضة أو تسويغ عقارات لفائدة الدولة وبطلب منها لفائدة المؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية والجماعات العمومية الجهوية والمحلية والمنشآت العمومية،
- السهر على حماية أملاك الدولة العامة والخاصة من كل اعتداء ومن كل إهمال بالتعاون مع الهياكل المعنية،
- متابعة تنفيذ الأحكام الصادرة في القضايا التي تتعلق بملك الدولة والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية،

- مراقبة ومتابعة التصرف في الممتلكات المنقولة وغير المنقولة الراجعة للدولة وللجماعات العمومية الجهوية والمحلية والمؤسسات والمنشآت العمومية.

ومثلت سنة 2018 السنة الخامسة التي قدمت فيها الوزارة مشروعها السنوي للقدرة على الأداء باعتبار انتمائها للدفعة الثالثة من الوزارات النموذجية المعنية بتجربة التصرف في الميزانية حسب الأهداف المبني على الأهداف والنتائج والذي يقتضي هيكلة الميزانية وفق برامج وبرامج فرعية تترجم سياسة الوزارة والمهام الموكولة إليها، حيث تم تقسيم مهمة الوزارة إلى أربعة برامج وهي:

البرنامج عدد 1 : الاقتناء لفائدة الدولة والتصرف في أملاكها غير الفلاحية،

البرنامج عدد 2 : التصرف في العقارات الفلاحية،

البرنامج عدد 3 : حماية أملاك الدولة والمحافظة على حقوقها،

البرنامج عدد 9 : القيادة والمساندة.

وتتمثل هيكلة برامج وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية في ما يلي:

1.1 أهم الإنجازات:

عملت وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية سنة 2018 على توفير الحلول الكفيلة بتجاوز الإشكاليات خاصة بالنسبة للوضعيات العقارية التي لها تأثير على سير وإنجاز المشاريع العمومية.

كما تولت الوزارة إعداد مشروع مجلة الأملاك الوطنية وتمّ نشرها على البوابة الالكترونية للوزارة ليتمكن العموم من الاطلاع عليها وموافاة الوزارة بملاحظاته.

هذا بالإضافة إلى إصدار مجموعة من النصوص القانونية تهم أساسا إحداث وحدتي تصرف حسب الأهداف تتعلق الأولى بإنجاز ومتابعة الملفات المتعلقة بتسوية وضعيات المستغلين بصفة قانونية لعقارات دولية فلاحية والثانية بإنجاز مشروع تسوية الوضعيات العقارية للتجمعات السكنية القديمة المقامة على ملك الدولة الخاص.

كما سعت الوزارة إلى التسريع في معالجة الملفات العقارية العالقة وإيلاء العناية اللازمة لمسألة التصرف في الأراضي الدولية الفلاحية وحمايتها من الاعتداءات عبر تفعيل الآليات اللازمة لذلك ودفعها لتكون رافدا للتنمية الفلاحية بالإضافة إلى فرض الرقابة الإدارية على العقارات الدولية غير الفلاحية التي تم تخصيصها لفائدة الهياكل الإدارية والمنشآت العمومية إلى جانب الحرص على تحسين مسك ملفات التقاضي.

وتمثلت أهم إنجازات الوزارة سنة 2018:

✓ في مجال الاقتناء لفائدة الدولة والتصرف في أملاكها غير الفلاحية:

- التصدي للاعتداءات على العقارات الدولية من خلال العمل على تفعيل الآليات الكفيلة بوقف الاعتداءات على العقارات الدولية غير الفلاحية والمحافظة على ملك الدولة الخاص بتحديده ثم تسجيله،
- دفع المشاريع الكبرى المعطلة بمعالجة أسباب تعطيل المشاريع العمومية المتعلقة بالشأن العقاري والعمل على التقليص في آجال تحرير الحوزة العقارية لها والتسريع في نسق إنجازها،
- تعيين قضاة متفرغين لأعمال لجان استقصاء وتحديد ملك الدولة الخاص وذلك بتعيين قاض على كل لجنة،

- وضع خطة إستراتيجية تهدف إلى الزيادة في نسبة العقارات الدولية الموظفة وذلك من خلال تسوية الوضعيات العقارية العالقة والترفيع في نسبة استجابة الإدارة لها وكذلك الترفيع في نسبة استجابة الإدارة لطلبات التخصيص لفائدة مختلف المصالح العمومية،
- تنفيذ قرارات الإخلاء بالنسبة للعقارات الدولية والمقاطع المسجلة وغير المسجلة،
- تبسيط الإجراءات واختصار الآجال وذلك عبر تفعيل الآليات الجديدة المحدثة بمقتضى القانون المتعلق بالانتزاع من أجل المصلحة العمومية،
- إعداد مشروع قانون جديد ينظم عمليات التفويت في العقارات الراجعة للدولة من أملاك الأجانب.

✓ في مجال التصرف في العقارات الفلاحية:

- مواصلة تكثيف المجهودات لاسترجاع العقارات الدولية الفلاحية المستولى عليها بعد أن تم حصرها وتصنيف مختلف الاعتداءات عليها وتحسين توظيفها وحمايتها من الإهمال والاعتداءات من طرف الغير،
- الاستخراج الآلي لعقود الكراء من منظومة التصرف في العقارات الفلاحية،
- استصدار الأوامر الحكومية المتعلقة بالمصادقة على قائمة المعنيين بتسوية وضعية عقارات دولية فلاحية عن طريق البيع بالمراكنة وعلى أثمان تلك العقارات،
- تسوية الوضعيات المتعلقة بالتصرف بدون صفة أو تجديد الكراء في القطع الفلاحية بالمراكنة أو توظيف القطع الشاغرة عن طريق الإشهار والمزاد العلني ،
- درس ومراجعة وإبرام عقود كراء للمقاسم المسوغة للفلاحين الشبان والعملة القدامى والمتعاضدين،
- تم بالتنسيق مع السادة قباض المالية، متابعة الإستخلاصات المنجزة والمتأتية من التصرف في العقارات الفلاحية سواء عن طريق الكراء أو التفويت والتي فاقت 18 مليون دينار.

✓ **في مجال حماية أملاك الدولة والمحافظة على حقوقها:**

- تركيز منظومة التصرف في ملفات الاختبارات والحرص على تطويرها لإضفاء المزيد من الشفافية على تقنيات التقييم وتوحيد مناهجها بالاعتماد على دليل الإجراءات وذلك قصد تقليص مدة الانجاز وتبسيط الإجراءات بما يساعد جميع القائمين بهذا العمل مركزيا وجهويا للقيام بالأعمال الموكولة إليهم على الوجه المطلوب،
- تطوير النصوص القانونية والترتيبية ذات الصلة بمنظومة الاختبارات والمعايير الفنية المرجعية وإصدار مذكرات عمل لتوحيد المنهجيات،
- متابعة ملفات المصادرة مع الأجهزة القضائية والأطراف الأجنبية.

2.1 تقديم للمؤشرات الإستراتيجية:

بهدف ترشيد اقتناء وتحديد أملاك الدولة لدعم الرصيد العقاري ودعم الاستثمار، تحسين توظيف وإعادة توظيف العقارات الفلاحية وإدماجها في الدورة الاقتصادية وحماية حقوق الدولة وأملاكها، تم تحقيق جملة من الإنجازات على مستوى الأهداف الإستراتيجية للوزارة مبينة حسب البرامج في التالي:

✓ **برنامج الاقتناء لفائدة الدولة والتصرف في أملاكها غير الفلاحية:**

- بلغت خلال سنة 2018 نسبة المساحات المسواة لتحرير الحوزة العقارية لفائدة المشاريع العمومية: 45 % وهي نسبة تعتبر متقاربة مع ما تمّ تقديره لنفس السنة حيث كان من المتوقع أن تبلغ 52 %،
- تمّ تسجيل نسبة 60 % من العقارات المصادق على تحديدها لفائدة ملك الدولة الخاص بأمر مقارنة بعدد العقارات المستقصاة من قبل لجان الاستقصاء وتحديد الأراضي التابعة لملك الدولة الخاص،
- تمّ تسجيل 58 % من العقارات المحكوم بتسجيلها لفائدة ملك الدولة الخاص مقارنة بعدد العقارات المقدّم في شأنها قضايا مطالب تسجيل،

- تمّ تسجيل 44,38 % من العقارات الموظفة مقارنة بالتقديرات المبرمجة والمقدرة بـ 40 % أي بنسبة إنجاز تناهز 110,95 %،
- بلغت نسبة الملفات المعروضة على أنظار اللجنة الوطنية للتفويت 92,25 **%** مقابل 78 % تم تحقيقها سنة 2017.

✓ برنامج التصرف في العقارات الفلاحية:

- بلغت "نسبة المساحات المسوغة مقارنة بالمساحات الواردة" 44,45 % وبلغت مدة "الآجال بعد ورود الملفات" 6 أشهر ونصف،
- بلغت نسبة المساحة المصفاة مقارنة بالمساحة المدروسة 72 % وبلغت نسبة الاستجابة للطلبات المدروسة والمتعلقة بالمشاريع 38,20 %،
- بلغ عدد الملفات المنجزة المتعلقة بالدراسات ومتابعة التصرف في العقارات الفلاحية 2262 ملفا، فيما بلغت نسبة الاستجابة لطلبات الرفع الطبوغرافي والأبحاث العقارية 13,77 % ونسبة إدراج الأمثلة الطبوغرافية بالخارطة الرقمية 26,20 %.

✓ برنامج حماية أملاك الدولة والمحافظة على حقوقها:

- بلغت نسبة الأحكام الصادرة لفائدة الدولة والهياكل الأخرى القائم في حقها 50,10 % وبلغت نسبة اتفاقيات الصلح المبرمة 6 %، فيما بلغت نسبة السندات التنفيذية المنفذة 34 % ،
- تم إنجاز 5753 ملفا يتعلق بالاختبارات أي 90 % من جملة الملفات الواردة، كما تم إنجاز 34 ملفا يتعلق بالمشاريع الكبرى وفي معدل فترة انجاز 114 يوما،
- تم إنجاز 921 دورية مراقبة للسيارات الإدارية، تبين من خلال انخفاض نسبة المخالفات إلى 3,75 % في حين كانت التقديرات في حدود 5,2 %،
- بلغ عدد الملفات المطهرة والتي أفضت إلى تحيين السجلات 676 ملف ترسيم من مجموع 4700 ملف مستهدفة بالتطهير بتونس الكبرى.
- تم إنجاز 5753 ملفا يتعلق بالاختبارات أي 90 % من الملفات الواردة في هذا الغرض، كما تم إنجاز 103 % من تقديرات نسبة ترسيم المساكن الإدارية الكائنة بتونس الكبرى.

2. تنفيذ ميزانية وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية لسنة 2018:

✓ حسب طبيعة النفقة (إع الدفع):

- بلغت جملة تقديرات ميزانية وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية لسنة 2018 (باعتبار الإعتمادات التكميلية) ما قدره 64303,167 ألف دينار، موزعة حسب طبيعة النفقة (إع الدفع) كما يلي:

  - **نفقات التصرف**: 46895,000 أ.د (أي ما يمثل نسبة 72,93 % من جملة تقديرات ميزانية الوزارة لسنة 2018).
  - **نفقات التنمية**: 3408,167 أ.د (أي ما يمثل نسبة 5,30 % من جملة تقديرات ميزانية الوزارة لسنة 2018).
  - **صناديق الخزينة**: 14000,000 أ.د (أي ما يمثل نسبة 21,77 % من جملة تقديرات ميزانية الوزارة لسنة 2018).

- بلغت جملة نفقات وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية لسنة 2018 مبلغا قدره 64948,765 ألف دينار (أي ما يمثل نسبة 101,00 % من جملة تقديرات ميزانية الوزارة لسنة 2018)، موزعة حسب طبيعة النفقة (إع الدفع) كما يلي:

  - **نفقات التصرف**: 46856,300 أ.د (أي ما يمثل نسبة 72,14 % من جملة نفقات الوزارة لسنة 2018، ونسبة إنجاز تبلغ 99,92 % من تقديرات نفقات التصرف لسنة 2018).
  - **نفقات التنمية**: 3380,465 أ.د (أي ما يمثل نسبة 5,20 % من جملة نفقات الوزارة لسنة 2018، ونسبة إنجاز تبلغ 99,19 % من تقديرات نفقات التنمية لسنة 2018).
  - **صناديق الخزينة**: 14712,000 أ.د (أي ما يمثل نسبة 22,65 % من جملة نفقات الوزارة لسنة 2018، ونسبة إنجاز تبلغ 105,09 % من تقديرات صناديق الخزينة لسنة 2018).

جدول عدد 1:

تنفيذ ميزانية وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية لسنة 2018

مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب طبيعة النفقة (إع الدفع)

الوحدة: ألف دينار

بيان النفقات	تقديرات 2018		إنجازات 2018	الإنجازات مقارنة بالتقديرات	
	ق.م الأصلي	ق.م التكميلي (1)	(2)	المبلغ (1) - (2)	نسبة الإنجاز % (1) / (2)
نفقات تصرف	**45 130,000**	**46 895,000**	**46 856,300**	**-38,700**	**99,92**
تأجير عمومي	40 845,000	42 210,000	42 182,300	-27,700	99,93
وسائل مصالح	3 487,000	3 887,000	3 886,000	-1,000	99,97
تدخل عمومي	798,000	798,000	788,000	-10,000	98,75
نفقات تنمية	**3 000,000**	**3 408,167**	**3 380,465**	**-27,702**	**99,19**
استثمارات مباشرة	3 000,000	3 408,167	3 380,465	-27,702	99,19
على الميزانية	3 000,000	3 408,167	3 380,465	-27,702	99,19
على القروض الخارجية					
تمويل عمومي					
على الميزانية					
على القروض الخارجية					
صناديق خزينة	**14 000,000**	**14 000,000**	**14 712,000**	**712,000**	**105,09**
المجموع العام	**62 130,000**	**64 303,167**	**64 948,765**	**645,598**	**101,00**

* دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

رسم بياني عدد 1:

مقارنة بين تقديرات وانجازات ميزانية وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية لسنة 2018

التوزيع حسب طبيعة النفقة (إع الدفع)

الوحدة: ألف دينار

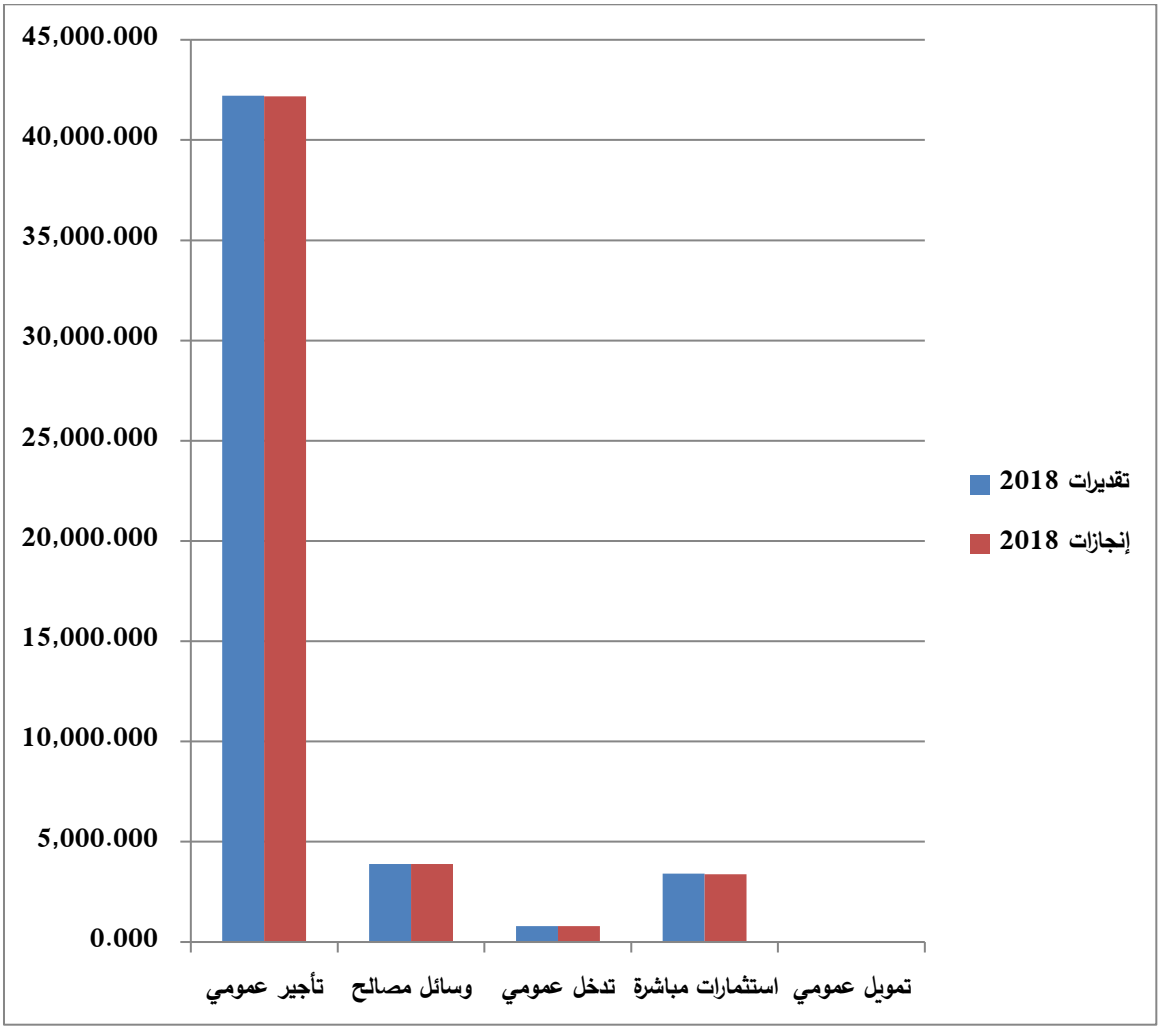

✓ حسب البرامج:

- وزعت جملة تقديرات ميزانية وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية لسنة 2018 (باعتبار الإعتمادات التكميلية) حسب البرامج كما يلي:

  - **برنامج الاقتناء لفائدة الدولة والتصرف في أملاكها غير الفلاحية**: 7390,210 أ.د (أي ما يمثل نسبة 11,49 % من جملة تقديرات ميزانية الوزارة لسنة 2018).
  - **برنامج التصرف في العقارات الفلاحية**: 6478,975 أ.د (أي ما يمثل نسبة 10,08 % من جملة تقديرات ميزانية الوزارة لسنة 2018).
  - **برنامج حماية أملاك الدولة والمحافظة على حقوقها**: 14226,242 أ.د (أي ما يمثل نسبة 22,12 % من جملة تقديرات ميزانية الوزارة لسنة 2018).
  - **برنامج القيادة والمساندة**: 36207,740 أ.د (أي ما يمثل نسبة 56,31 % من جملة تقديرات ميزانية الوزارة لسنة 2018).

- وزعت جملة نفقات وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية لسنة 2018 حسب البرامج كما يلي:

  - **برنامج الاقتناء لفائدة الدولة والتصرف في أملاكها غير الفلاحية**: 4131,178 أ.د (أي ما يمثل نسبة 6,36 % من جملة نفقات الوزارة لسنة 2018، ونسبة إنجاز تبلغ 55,90 % من تقديرات نفقات برنامج الاقتناء لفائدة الدولة والتصرف في أملاكها غير الفلاحية لسنة 2018).
  - **برنامج التصرف في العقارات الفلاحية**: 2871,820 أ.د (أي ما يمثل نسبة 4,42 % من جملة نفقات الوزارة لسنة 2018، ونسبة إنجاز تبلغ 44.33 % من تقديرات نفقات برنامج التصرف في العقارات الفلاحية لسنة 2018).
  - **برنامج حماية أملاك الدولة والمحافظة على حقوقها**: 9035,119 أ.د (أي ما يمثل نسبة 13,91 % من جملة نفقات الوزارة لسنة 2018، ونسبة إنجاز تبلغ 63,51 % من تقديرات نفقات برنامج ضبط أملاك الدولة وحماية حقوقها لسنة 2018).

- **برنامج القيادة والمساندة**: 48910,648 أ.د (أي ما يمثل نسبة 75,31 % من جملة نفقات الوزارة لسنة 2018، ونسبة إنجاز تبلغ 135,08 % من تقديرات نفقات برنامج القيادة والمساندة لسنة 2018).

ملاحظة:

اقتصرت ميزانيات برنامج الاقتناء لفائدة الدولة والتصرف في أملاكها غير الفلاحية وبرنامج التصرف في العقارات الفلاحية وبرنامج حماية أملاك الدولة والمحافظة على حقوقها على الإعتمادات المخصصة للتأجير وإعتمادات نفقات التنمية المباشرة، فيما تضمنت ميزانية برنامج القيادة والمساندة الإعتمادات المخصصة للبرنامج وإعتمادات بقية البرامج غير الموزعة مثل الإعتمادات المخصصة لنفقات وسائل المصالح والإعتمادات المخصصة للإدارات الجهوية ونفقات صناديق الخزينة.

جدول عدد 2:

تنفيذ ميزانية وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية لسنة 2018

مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب البرامج (إع الدفع)

الوحدة: ألف دينار

البرامج	تقديرات 2018		إنجازات 2018	الإنجازات مقارنة بالتقديرات	
	ق.م الأصلي	ق.م التكميلي (1)	(2)	المبلغ (1) - (2)	نسبة الإنجاز % (1) / (2)
البرنامج عدد 1 الاقتناء لفائدة الدولة والتصرف في أملاكها غير الفلاحية	7 390,210	7 390,210	4 131,178	-3 259,032	55,90
البرنامج عدد 2 التصرف في العقارات الفلاحية	6 478,975	6 478,975	2 871,820	-3 607,155	44,33
البرنامج عدد 3 حماية أملاك الدولة والمحافظة على حقوقها	14 226,242	14 226,242	9 035,119	-5 191,123	63,51
البرنامج عدد 9 القيادة والمساندة	34 034,573	36 207,740	48 910,648	12 702,908	135,08
المجموع العام	62 130,000	64 303,167	64 948,765	645,598	101,00

* دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

رسم بياني عدد 2:

مقارنة بين تقديرات وانجازات ميزانية وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية لسنة 2018

التوزيع حسب البرامج (إع الدفع)

الوحدة :ألف دينار

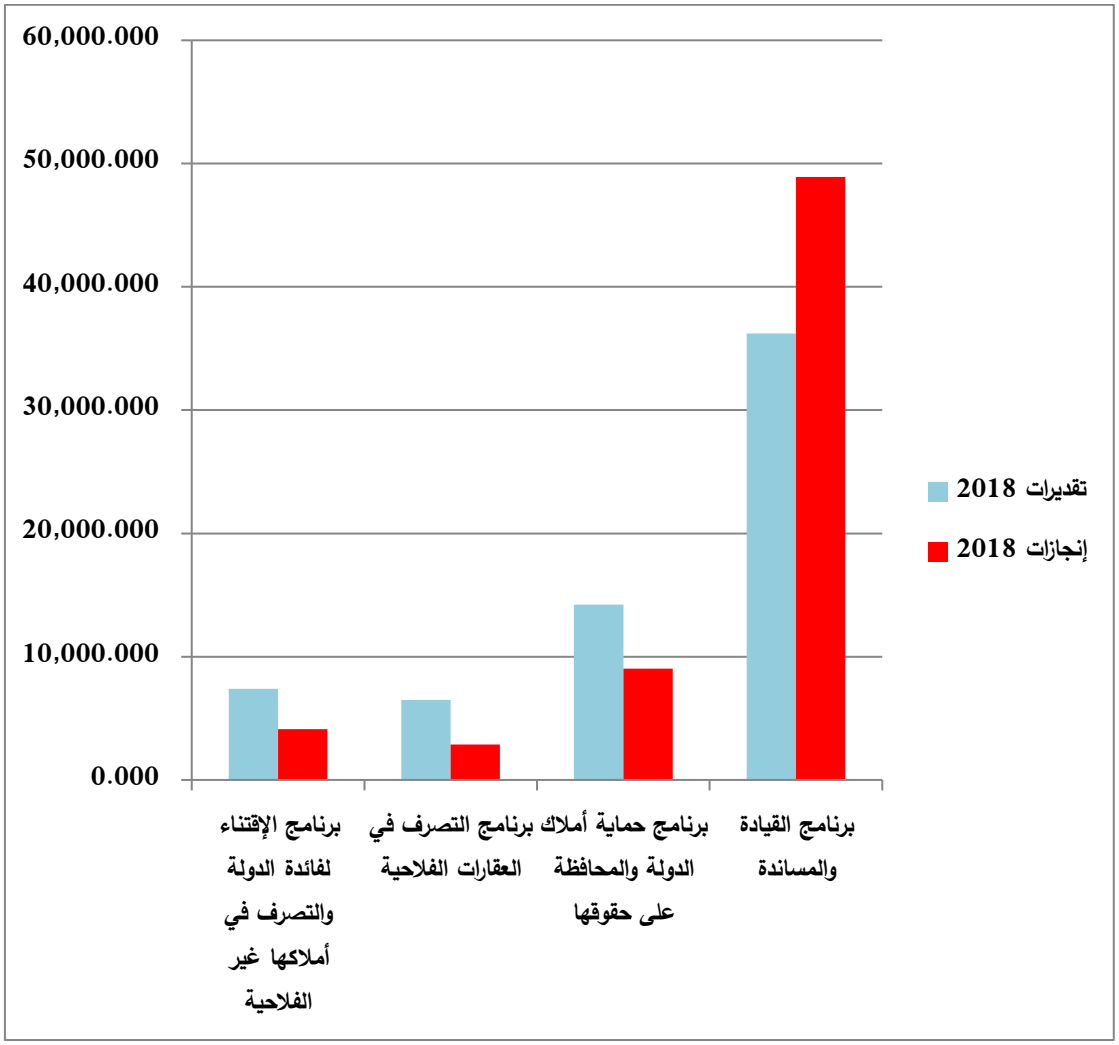

المحور الثاني

تقديم البرامج

برنامج

"الاقتناء لفائدة الدولة والتصرف في أملاكها غير الفلاحية"

رئيس البرنامج: السيد الطيب النفزي (المدير العام للاقتناء والتحديد)

من 31 جانفي 2018 إلى الآن

1. تقديم عام لبرنامج الاقتناء لفائدة الدولة والتصرف في أملاكها غير الفلاحية خلال سنة 2018:

تتمثل مهمة برنامج الإقتناء لفائدة الدولة والتصرف في أملاكها غير الفلاحية في:

- تخصيص العقارات التابعة لملك الدولة الخاص والتفويت فيها،
- شراء وانتزاع العقارات لفائدة الدولة والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية بطلب منها وبالتعاون مع الوزارات المعنية،
- كراء العقارات الدولية لفائدة الغير،
- مراقبة كراء العقارات لفائدة الدولة والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية بالتعاون مع الوزارات المعنية،
- تصفية المخلفات الشاغرة.

وترتكز خطة الوزارة في مجال الاقتناء لفائدة الدولة والتصرف في أملاكها غير الفلاحية على المحاور الإستراتيجية الكبرى التالية:

- ✓ تنشيط الاقتصاد عبر حل النزاعات العقارية وحوز المدخرات العقارية الضرورية لإنجاز وتركيز المشاريع التنموية،
- ✓ توظيف العقارات التابعة لملك الدولة الخاص لفائدة المصالح العمومية،
- ✓ التسريع في نسق التفويت في العقارات الراجعة بالملكية للدولة من أملاك الأجانب.

ويرمي برنامج الاقتناء لفائدة الدولة والتصرّف في أملاكها غير الفلاحية إلى تحقيق الأهداف التالية:

- ❖ تحرير الحوزة العقارية لفائدة المشاريع العمومية،
- ❖ تأمين الرصيد العقاري غير الفلاحي للدولة،
- ❖ توظيف العقارات الدولية،
- ❖ تصفية العقارات الراجعة بالملكية للدولة من أملاك الأجانب.

1.1. البرامج الفرعية

يتضمن برنامج الاقتناء لفائدة الدولة والتصرف في أملاكها غير الفلاحية ثلاثة برامج فرعية وهي:

البرنامج الفرعي عدد 1: اقتناء وتحديد أملاك الدولة،

البرنامج الفرعي عدد 2: التصرف في ملك الدولة الخاص،

البرنامج الفرعي عدد 3: تصفية العقارات الراجعة بالملكية للدولة من أملاك الأجانب.

2.1. أهداف وأولويات البرنامج

تعمل جميع البرامج الفرعية لبرنامج الاقتناء لفائدة الدولة والتصرف في أملاكها غير الفلاحية على تحقيق جملة من الأهداف الإستراتيجية من خلال أنشطتها المتمثلة في الآتي:

البرنامج الفرعي 1: اقتناء وتحديد أملاك الدولة:

- القيام بالأبحاث العقارية والفنية والمعاينات الميدانية المتعلقة بالعقارات الدولية غير الفلاحية،
- برمجة ومتابعة التسجيل العقاري للعقارات الدولية غير الفلاحية،
- انتزاع العقارات لفائدة الدولة والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية بطلب منها وبالتعاون مع الوزارات المعنية،

- شراء العقارات بالمراضاة لفائدة الدولة والقيام بإجراءات المعاوضة وقبول الوصايا والهبات،
- القيام بإجراءات تحديد الملك العقاري الخاص للدولة.

البرنامج الفرعي 2: التصرف في ملك الدولة الخاص:

- التصرّف في المنقولات والعقارات غير الفلاحية التابعة للدولة،
- كراء المقاطع التابعة لملك الدولة الخاص،
- متابعة استغلال اللزمات والحيازة الوقتية لملك الدولة العام،
- تخصيص العقارات التابعة لملك الدولة الخاص لفائدة المصالح العمومية،
- إحالة الأملاك التابعة لملك الدولة الخاص لفائدة المنشآت والمؤسسات العمومية،
- متابعة استخلاص المعاليم الراجعة للدولة من التصرّف في أملاكها غير الفلاحية.

البرنامج الفرعي 3: تصفية العقارات الراجعة بالملكية للدولة من أملاك الأجانب:

- تنفيذ سياسة الدولة المتعلّقة بأملاك الأجانب والقيام بالدراسات القانونية وإعداد وتطبيق الاتفاقيات الدولية الخاصّة بأملاك الأجانب بالتعاون مع الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية،
- السهر على حسن تنفيذ سياسة الدولة المتعلّقة بأملاك الأجانب من قبل جميع الأطراف ومتابعة الأوضاع العقارية والمادية لهاته الأملاك والعمل على تصفية الوضعيّة العقارية المجمدة لأملاك الأجانب بغاية بيعها لمتسوّغيها أو الحائزين لها عن حسن نيّة،
- إعداد جلسات لجنتي التراخيص في أملاك الأجانب والتفويت في أملاك الدولة المتأتية من أملاك الأجانب مع تولّي كتابة هاتين اللجنتين ومتابعة تنفيذ القرارات الصادرة عنهما،
- القيام دوريّا بإحصاء أملاك الأجانب وبالمعاينات والأبحاث العقارية والإشراف على تصرّف الوكلاء العقاريين في أملاك الأجانب ومراقبتهم وإعداد التراخيص لهم وقرارات سحبها،
- إسناد التصرّف للشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية في أملاك الأجانب المبنية أو المكتسبة قبل سنة 1956 كلما لم يعين المالك الأجنبي غير المقيم وكيلا عقاريا للتصرف نيابة عنه، أو إلغاء إسناد تصرفها.

- الإشراف على عمليات بيع العقارات الشاغرة الراجعة بالملكية للدولة بالمزاد العلني وعلى عمليات تسويغ العقارات الشاغرة الراجعة بالملكية لأجانب أو مشتركة الملكية وفي تصرف الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية بالمزاد العلني.
- دراسة ملفات إحالة ملكية العقارات الراجعة لفرنسيين لفائدة الدولة تطبيقا لمقتضيات الفصل 14 من الاتفاقية العامة التونسية الفرنسية المبرمة بتاريخ 23 فيفري 1984 وكذلك مطالب التراجع في تطبيق الفصل 14 المذكور.
- دراسة العرائض وتحليل الرسوم العقارية ومتابعة ملفات قسمة العقارات المشتركة الملكية بين الدولة والغير بالتنسيق مع الجهات المعنية.
- التسريع في نسق التفويت لتصفية هذا الرصيد العقاري الذي أصبح في جلّه متداعي للسقوط لإدخاله في الدورة الاقتصادية وذلك حفاظا على المال العام مقابل خلاص القرض البنكي المتحصل عليه من طرف الدولة التونسية لاقتناء العقارات الكائنة خارج ولاية بنزرت من مالكيها الفرنسيين في إطار الاتفاقيات المذكورة.

3.1 خارطة البرنامج والهياكل المتدخلة

2. تقديم عام للإنجازات الإستراتيجية الخاصة بالبرنامج:

يرمي برنامج الاقتناء لفائدة الدولة والتصرف في أملاكها غير الفلاحية إلى تحقيق جملة من الأهداف الإستراتيجية تتمثل على وجه الخصوص في تنشيط الاقتصاد عبر حل النزاعات العقارية وحوز المدخرات العقارية الضرورية لإنجاز وتركيز المشاريع التنموية من بنية أساسية وتجهيزات جماعية واستثمار خاص ويتجلى ذلك من خلال مختلف الأعمال المتعلقة بتوفير الأراضي اللازمة لإنجاز المشاريع العمومية المبرمجة وإثراء الرصيد العقاري للدولة من خلال أعمال التحديد والتسجيل العقاري.

1.2 أهم الإصلاحات والأهداف الإستراتيجية التي تم تحقيقها

الهدف 1.1.1: تحرير الحوزة العقارية لفائدة المشاريع العمومية:

في نطاق إصلاح المنظومة القانونية المتعلقة بالانتزاع من أجل المصلحة العمومية وتمكين الإدارة من السرعة في التحوز بالعقارات الضرورية لإنجاز المشاريع العمومية وعلى إثر صدور القانون عدد 53 لسنة 2016 المؤرخ في 11 جويلية 2016 المتعلق بالانتزاع من أجل المصلحة العمومية، صدر:

- الأمر الحكومي عدد 332 لسنة 2017 المؤرخ في 28 فيفري 2017 المتعلق بضبط تركيبة وسير أعمال اللجنة الوطنية المكلفة بضبط المعايير المعتمدة في تحديد القيمة المالية للعقارات اللازمة لإنجاز المشاريع العمومية ومحتوياتها وكيفية مراجعة وتحيين تلك المعايير،
- قرار السيد رئيس الحكومة المؤرخ في 13 مارس 2017 المتعلق بضبط الوثائق المكونة لملف الانتزاع من أجل المصلحة العمومية،
- قرار السيد رئيس الحكومة المؤرخ في 13 مارس 2017 المتعلق بضبط تركيبة لجنة الاقتناء لفائدة المشاريع العمومية وإجراءات سير عملها،
- المنشور التفسيري (عدد 6/1/م المؤرخ في 23 ماي 2017) للقانون عدد 53 لسنة 2016 المؤرخ في 11 جويلية 2016،

- الشروع في تفويض بعض الصلاحيات إلى الإدارات الجهوية خصوصا على مستوى إبرام عقود الاقتناء لفائدة المشاريع العمومية.

الهدف 2.1.1: تأمين الرصيد العقاري غير الفلاحي للدولة:

تم في إطار تأمين الرصيد العقاري غير الفلاحي للدولة:

- تعيين قضاة بالتنسيق مع وزارة العدل لرئاسة لجان استقصاء وتحديد ملك الدولة الخاص،
- وضع خطة عمل لفرز العقارات الراجعة للدولة من أعمال لجان الاستقصاء والتحديد قصد تقديم مطالب تسجيل في شأنها،
- التنسيق مع الإدارات الجهوية التابعة للوزارة لإجراء أبحاث عقارية في جميع المؤسسات العمومية التابعة لمختلف الوزارات قصد تسجيلها وحمايتها من الاعتداءات،
- دمج اتفاقيتي التحديد والتسجيل العقاري المبرمتين بين وزارة أملاك الدولة والشؤون العقاري وديوان قيس الأراضي والمسح العقاري في اتفاقية واحدة وذلك لتوسيع وتسهيل مجال التصرّف المالي المخصّص لبرنامج التحديد والتسجيل العقاري.

الهدف 3.2.1: توظيف العقارات الدولية:

- تطبيق السياسة العامة للدولة من خلال التصرّف في ملك الدولة الخاص وجعله في خدمة الاستثمار.
- دعم الموارد المالية للدولة من خلال متابعة استخلاص الديون الراجعة لها من التصرّف في أملاكها غير الفلاحية.
- صدور الأمر الحكومي عدد 505 لسنة 2018 المؤرخ في 07 جوان 2018 والمتعلق بإحداث وحدة التصرّف حسب الأهداف لإنجاز مشروع تسوية الوضعيات العقارية للتجمعات السكنية المقامة على ملك الدولة الخاص.
- تفويض جزء من صلاحيات الإدارة العامة للتصرّف والبيوعات إلى الإدارات الجهوية لأملاك الدولة والشؤون العقارية في إطار دعم اللامركزية.

الهدف 4.3.1: تصفية العقارات الراجعة بالملكية للدولة من أملاك الأجانب:

في إطار مراجعة التنظيم الهيكلي للوزارة، تم اقتراح مراجعة هيكلة إدارة أملاك الأجانب لتصبح إدارة عامة بما يكفل تطويرها ودعمها بمزيد من الوسائل المادية والبشرية ويساهم في تطوير أدائها ليلاءم المهام المنوطة بعهدتها وأهمها إحكام التصرف في هذا الرصيد العقاري وذلك بتيسير عمل اللجنة الوطنية للتفويت قصد رفع نسق التفويت فيه إلى مستوى الطموحات، ومتابعة تنفيذ الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية لقرارات اللجنة الوطنية للتفويت، وقد تم خلال سنة 2018 إدخال التعديلات الضرورية على مشروع إعادة هيكلة الإدارة وترجمته.

2.2 أهم الإنجازات والأنشطة التي تم القيام بها لتحقيق الأهداف الخاصة بالبرنامج وعلاقتها بالنفقات التي تم تنفيذها

الهدف 1.1.1: تحرير الحوزة العقارية لفائدة المشاريع العمومية:

- استصدار 21 أمر انتزاع في مساحة 233 هك تقريبا،
- استصدار 05 أوامر تنقيحية في مساحة 20 هك تقريبا،
- إعداد 67 مشروع أمر انتزاع بصدد التأشير عليها من قبل الجهات المعنية تتضمّن 920 قطعة أرض،
- تسوية وضعية مساحة 2700 هك تقريبا سبق أن تمّ استصدار أوامر انتزاع في شأنها أو توصلت لجان الاستقصاء والمصالحة أو لجان الاقتناء لفائدة المشاريع العمومية إلى صلح في شأنها،
- عرض 47 ملف على لجان الاقتناء لفائدة المشاريع العمومية تتعلق بـ 5498 قطعة أرض،
- إبرام 47 عقد معاوضة تعلقت بمساحة 55 هك قدّرت قيمتها بحوالي 3895486 دينارا لفائدة مشاريع ذات مصلحة عمومية،
- تسوية وضعية 98 عقار تمّت هبتها لفائدة الدولة بمساحة جملية تقدر بحوالي 13 هك.

الهدف 2.1.1: تأمين الرصيد العقاري غير الفلاحي للدولة:

- استقصاء 236 قطعة بمساحة 39877 هك وتحديد 99 قطعة بمساحة 337 هك والمصادقة على 17 أمر بخصوص 112 قطعة لمساحة تبلغ 453 هك،
- تقديم 124 مطلب تسجيل بمساحة 3180 هك تتعلق بعقارات متأتية من أعمال لجان الاستقصاء والتحديد و98 مطلب تسجيل بمساحة 77 هك تتعلق بعقارات مقامة عليها مؤسسات عمومية ومطلبي تسجيل بمساحة 01 هك تتعلق بتسجيل المدارس الابتدائية (المجموع 224 مطلب تسجيل بمساحة تبلغ تقريبا 3258 هك).

الهدف 3.2.1: توظيف العقارات الدولية:

- التفويت في مساحة حوالي 330 هك من الأراضي الدولية لفائدة الجماعات المحلية و الوكالات العقارية و الخواص،

- ترسيم مساحة 09 هك 26 آر 57 ص بالملك العام للدولة،
- إبرام 08 عقد تسويغ لمحلات تجارية ولمحلات معدة للسكنى،
- إبرام 27 عقد كراء مقاطع حجارة ورمال،
- إبرام 04 عقود إشغال وقتي في ملك الدولة الخاص،
- إجراء 116 بحث عقاري وفني لعقارات على ملك الدولة،
- تخصيص 420 هك 03 آر 37 ص لفائدة 19 وزارة.

الهدف 4.3.1: تصفية العقارات الراجعة بالملكية للدولة من أملاك الأجانب:

- عرض 131 ملفا على اللجنة الوطنية للتفويت بخصوص عقارات مكتسبة من طرف الدولة في إطار الاتفاقيات الثنائية التونسية الفرنسية، أي بزيادة قدرها 14 % مقارنة بسنة 2017، حظي منها 94 ملفا بالموافقة وأرجئ البتّ في 32 ملفا وتمّ رفض 5 ملفات،
- استصدار 54 مقرّرا يتعلق بالتفويت لفائدة شاغلي العقارات الذين تحصّلوا على موافقة اللجنة الوطنية للتفويت،
- بلغ العدد الجملي للعقارات التي تمّت الموافقة على التفويت فيها منذ سنة 1985 إلى غاية هذا التاريخ حوالي 3305 عقارا.

3. نتائج القدرة على الأداء وتنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2018:

1.3 تقديم لتنفيذ ميزانية البرنامج

✓ حسب طبيعة النفقة (إع الدفع):

- بلغت جملة تقديرات ميزانية برنامج الاقتناء لفائدة الدولة والتصرف في أملاكها غير الفلاحية لسنة 2018 (باعتبار الإعتمادات التكميلية) ما قدره: 7390,210 أ.د (أي ما يمثل نسبة 11,49 % من جملة تقديرات ميزانية الوزارة لسنة 2018)، موزعة حسب طبيعة النفقة (إع الدفع) كما يلي:

  - **نفقات التصرف**: 7010,210 أ.د (أي ما يمثل نسبة 94,86 % من جملة تقديرات ميزانية برنامج الاقتناء لفائدة الدولة والتصرف في أملاكها غير الفلاحية لسنة 2018).
  - **نفقات التنمية**: 380,000 أ.د (أي ما يمثل نسبة 5,14 % من جملة تقديرات ميزانية برنامج الاقتناء لفائدة الدولة والتصرف في أملاكها غير الفلاحية لسنة 2018).

- بلغت جملة نفقات برنامج الاقتناء لفائدة الدولة والتصرف في أملاكها غير الفلاحية لسنة 2018 مبلغا قدره 4131,178 أ.د (أي ما يمثل نسبة 6,36 % من جملة نفقات الوزارة لسنة 2018، ونسبة إنجاز تبلغ 55,90 % من تقديرات نفقات برنامج الاقتناء لفائدة الدولة والتصرف في أملاكها غير الفلاحية لسنة 2018)، موزعة حسب طبيعة النفقة (إع الدفع) كما يلي:

  - **نفقات التصرف**: 3824,804 أ.د (أي ما يمثل نسبة 92,58 % من جملة نفقات برنامج الاقتناء لفائدة الدولة والتصرف في أملاكها غير الفلاحية لسنة 2018، ونسبة إنجاز تبلغ 54,56 % من تقديرات نفقات التصرف للبرنامج لسنة 2018).

- **نفقات التنمية**: 306,374 أ.د (أي ما يمثل نسبة 7,42 % من جملة نفقات برنامج الاقتناء لفائدة الدولة والتصرف في أملاكها غير الفلاحية لسنة 2018، ونسبة إنجاز تبلغ 80,62 % من تقديرات نفقات التنمية للبرنامج لسنة 2018).

جدول عدد 3:

تنفيذ ميزانية برنامج الاقتناء لفائدة الدولة والتصرف في أملاكها غير الفلاحية لسنة 2018

مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب طبيعة النفقة (إع الدفع)

الوحدة: ألف دينار

بيان النفقات	تقديرات 2018		إنجازات 2018	الإنجازات مقارنة بالتقديرات	
	ق.م الأصلي	ق.م التكميلي (1)	(2)	المبلغ (1) - (2)	نسبة الإنجاز % (1) / (2)
نفقات تصرف	**7 010,210**	**7 010,210**	**3 824,804**	**-3 185,406**	**54,56**
تأجير عمومي	7 010,210	7 010,210	3 824,804	-3 185,406	54,56
وسائل مصالح					
تدخل عمومي					
نفقات تنمية	**380,000**	**380,000**	**306,374**	**-73,626**	**80,62**
استثمارات مباشرة	380,000	380,000	306,374	-73,626	80,62
على الميزانية	380,000	380,000	306,374	-73,626	80,62
على القروض الخارجية					
تمويل عمومي					
على الميزانية					
على القروض الخارجية					
صناديق خزينة					
المجموع العام	**7 390,210**	**7 390,210**	**4 131,178**	**-3 259,032**	**55,90**

* دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

رسم بياني عدد 3:

مقارنة بين تقديرات وإنجازات ميزانية

برنامج الاقتناء لفائدة الدولة والتصرف في أملاكها غير الفلاحية

لسنة 2018

التوزيع حسب طبيعة النفقة (إع الدفع)

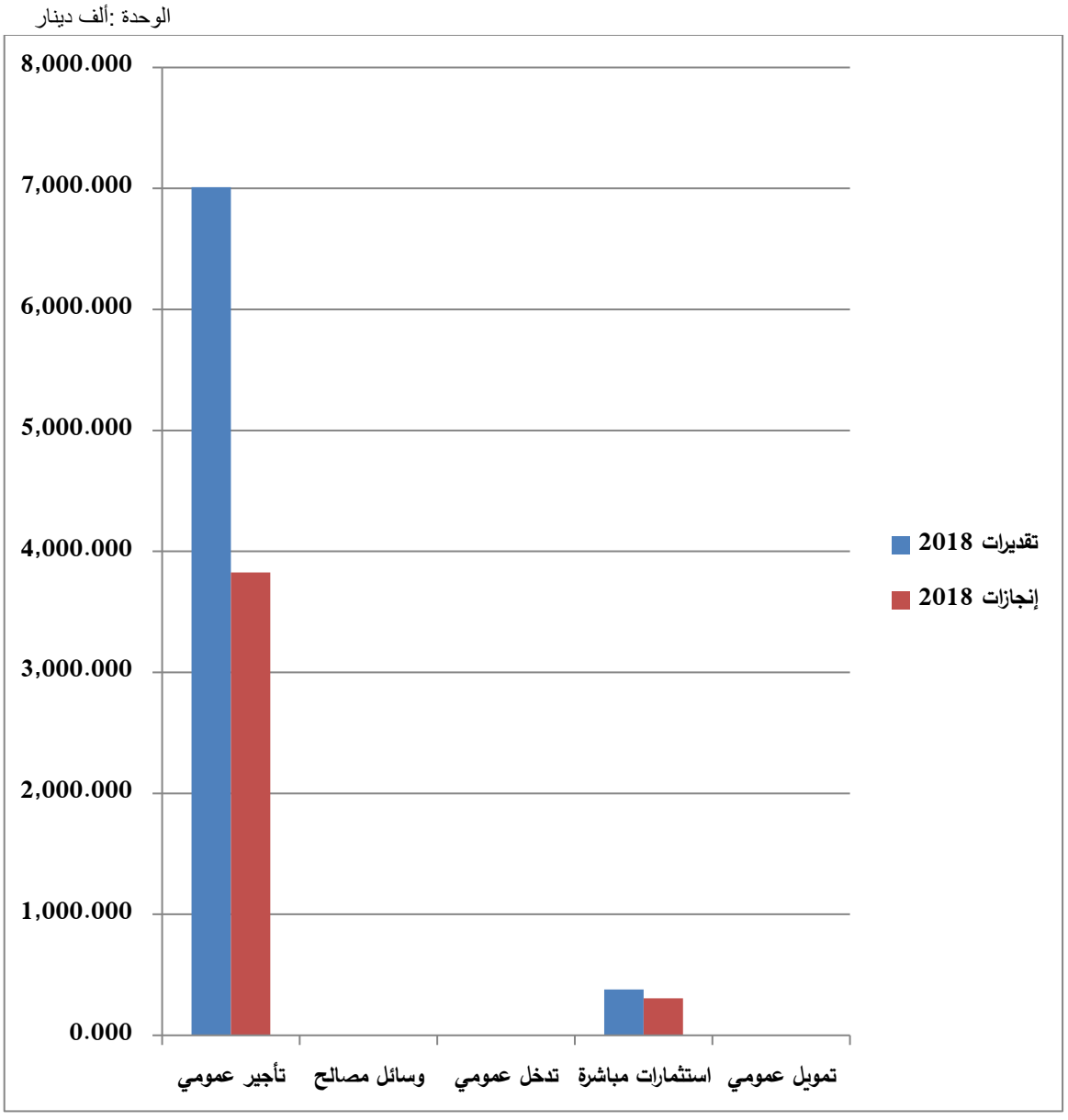

✓ حسب البرامج الفرعية:

- وزعت جملة تقديرات ميزانية برنامج الاقتناء لفائدة الدولة والتصرف في أملاكها غير الفلاحية لسنة 2018 (باعتبار الإعتمادات التكميلية) حسب البرامج الفرعية كما يلي:

  - البرنامج الفرعي "اقتناء وتحديد أملاك الدولة": 2940,457 أ.د (أي ما يمثل نسبة 39,79 % من جملة تقديرات ميزانية برنامج الاقتناء لفائدة الدولة والتصرف في أملاكها غير الفلاحية لسنة 2018).
  - البرنامج الفرعي "التصرف في ملك الدولة الخاص":3624,180 أ.د (أي ما يمثل نسبة 49,04 % من جملة تقديرات ميزانية برنامج الاقتناء لفائدة الدولة والتصرف في أملاكها غير الفلاحية لسنة 2018).
  - البرنامج الفرعي "تصفية العقارات الراجعة بالملكية للدولة من أملاك الأجانب": 825,573 أ.د (أي ما يمثل نسبة 11,17 % من جملة تقديرات ميزانية برنامج الاقتناء لفائدة الدولة والتصرف في أملاكها غير الفلاحية لسنة 2018).

- وزعت جملة نفقات برنامج الاقتناء لفائدة الدولة والتصرف في أملاكها غير الفلاحية لسنة 2018 حسب البرامج الفرعية كما يلي:

  - البرنامج الفرعي "اقتناء وتحديد أملاك الدولة": 2058,904 أ.د (أي ما يمثل نسبة 49,84 % من جملة نفقات برنامج الاقتناء لفائدة الدولة والتصرف في أملاكها غير الفلاحية لسنة 2018، ونسبة إنجاز تبلغ 70,02 % من تقديرات نفقات البرنامج الفرعي "اقتناء وتحديد أملاك الدولة" لسنة 2018).
  - البرنامج الفرعي "التصرف في ملك الدولة الخاص": 1691,906 أ.د (أي ما يمثل نسبة 40,95 % من جملة نفقات برنامج الاقتناء لفائدة الدولة والتصرف في أملاكها غير الفلاحية لسنة 2018، ونسبة إنجاز تبلغ 46,68 % من تقديرات نفقات البرنامج الفرعي "التصرف في ملك الدولة الخاص" لسنة 2018).

- البرنامج الفرعي "تصفية العقارات الراجعة بالملكية للدولة من أملاك الأجانب": 380,368 أ.د (أي ما يمثل نسبة 9,21 % من جملة نفقات برنامج الاقتناء لفائدة الدولة والتصرف في أملاكها غير الفلاحية لسنة 2018، ونسبة إنجاز تبلغ 46,07 % من تقديرات نفقات البرنامج الفرعي "تصفية العقارات الراجعة بالملكية للدولة من أملاك الأجانب" لسنة 2018).

جدول عدد 4:

تنفيذ ميزانية برنامج الاقتناء لفائدة الدولة والتصرف في أملاكها غير الفلاحية لسنة 2018

مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب البرامج الفرعية (إع الدفع)

الوحدة: ألف دينار

بيان البرامج الفرعية	تقديرات 2018		إنجازات 2018	الإنجازات مقارنة بالتقديرات	
	ق.م الأصلي	ق.م التكميلي (1)	(2)	المبلغ (1) - (2)	نسبة الإنجاز % (1) / (2)
البرنامج الفرعي عدد 1-1 إقتناء وتحديد أملاك الدولة	2 940,457	2 940,457	2 058,904	-881,553	70,02
البرنامج الفرعي عدد 1-2 التصرف في ملك الدولة الخاص	3 624,180	3 624,180	1 691,906	-1 932,274	46,68
البرنامج الفرعي عدد 1-3 تصفية العقارات الراجعة بالملكية للدولة من أملاك الأجانب	825,573	825,573	380,368	-445,205	46,07
المجموع العام	7 390,210	7 390,210	4 131,178	-3 259,032	55,90

* دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

رسم بياني عدد 4:

مقارنة بين تقديرات وانجازات ميزانية البرامج الفرعية

لبرنامج الاقتناء لفائدة الدولة والتصرف في أملاكها غير الفلاحية لسنة 2018

التوزيع حسب البرامج (إع الدفع)

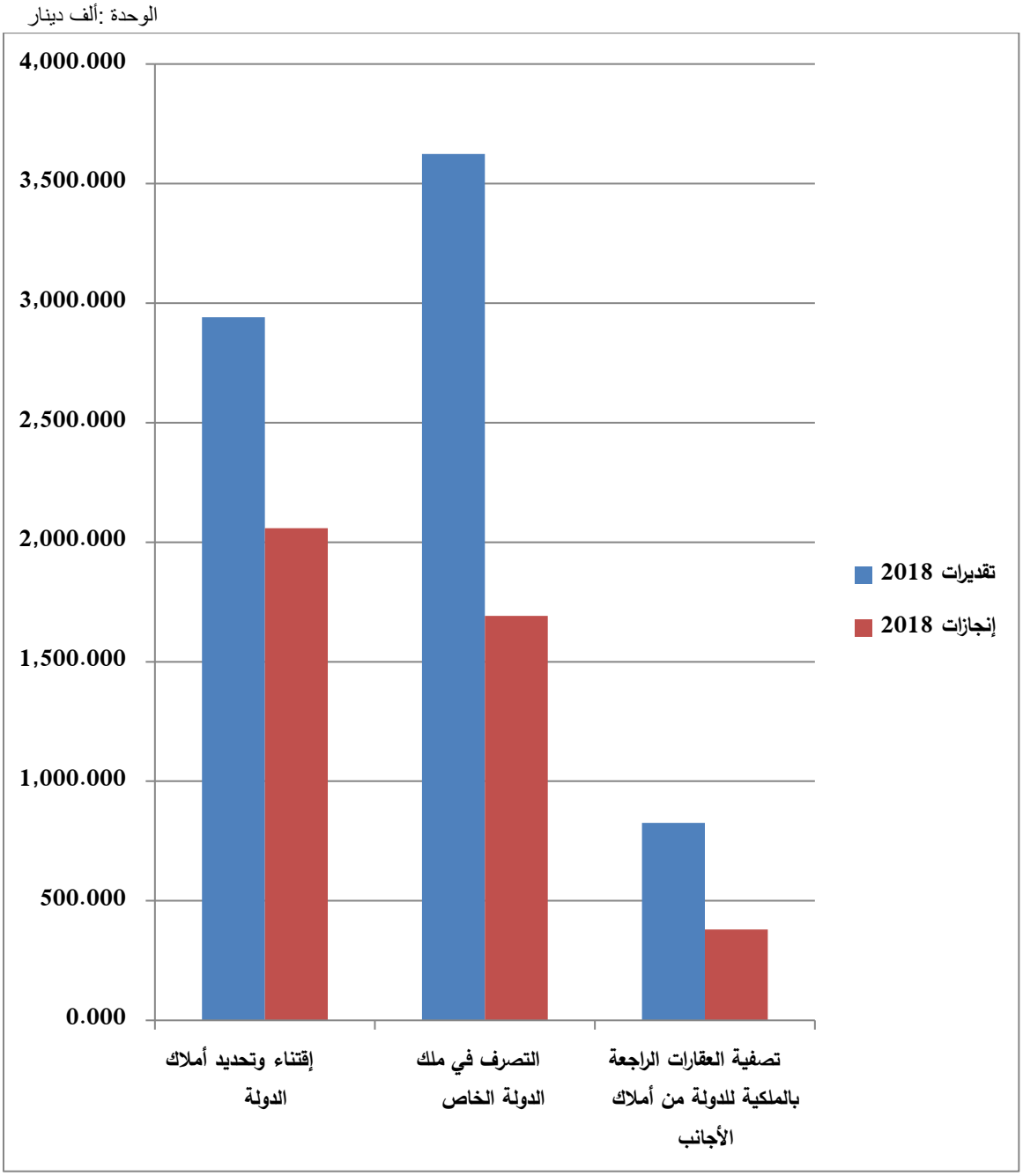

2.3 تقديم لنتائج القدرة على الأداء وتحليلها

الهدف 1.1.1: تحرير الحوزة العقارية لفائدة المشاريع العمومية

تقديم الهدف: دفع المشاريع الكبرى المعطلة وذلك بمعالجة أسباب تعطيلها المتعلقة بالشأن العقاري والعمل على التقليص في آجال تحرير الحوزة العقارية لها والتسريع في نسق إنجازها، مع تبسيط الإجراءات واختصار الآجال عبر تفعيل الآليات الجديدة المحدثة بمقتضى القانون عدد 53 لسنة 2016 المؤرخ في 11 جويلية 2016 المتعلق بالانتزاع من أجل المصلحة العمومية.

جدول عدد 5:

الهدف 1.1.1: تحرير الحوزة العقارية لفائدة المشاريع العمومية

الهدف 1.1.1: تحرير الحوزة العقارية لفائدة المشاريع العمومية	مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2017	إنجازات 2017	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات لسنة 2017	تقديرات 2018		إنجازات (2) 2018	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات لسنة 2018 % (1) / (2)
						ق.م الأصلي	ق.م التكميلي (1)		
	المؤشر 1.1.1.1 نسبة المساحة المسوّاة	نسبة ماؤية	75	50	66,67		52	45	**86,54**

رسم بياني عدد 5:

مقارنة بين تقديرات وإنجازات مؤشرات قيس الأداء الخاصة بالهدف "تحرير الحوزة العقارية لفائدة المشاريع العمومية" لسنة 2018

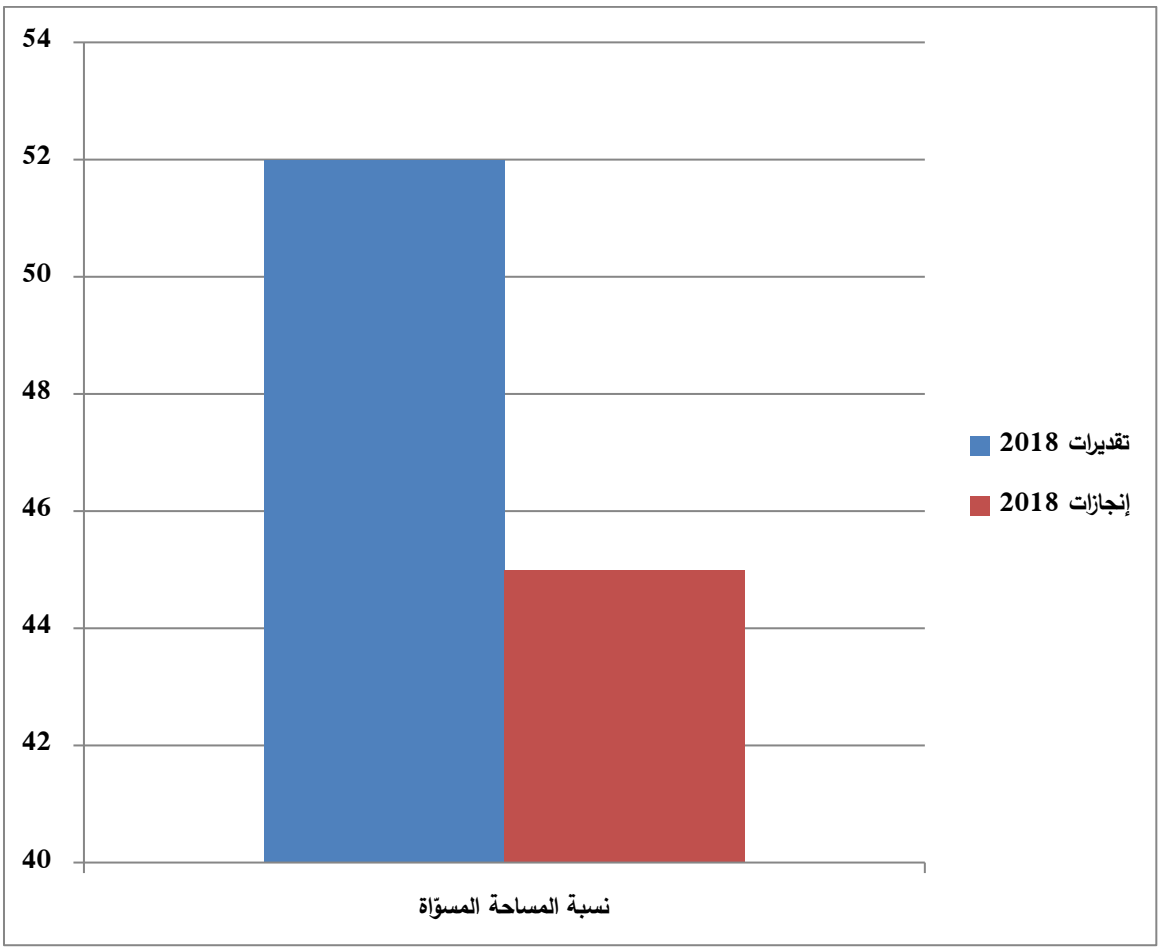

الهدف 2.1.1: تأمين الرصيد العقاري غير الفلاحي للدولة

تقديم الهدف: المحافظة على ملك الدولة الخاص بتحديده ثم تسجيله قصد الحصول على رصيد عقاري محصّن يسهل استغلاله في مختلف المشاريع التنموية وحمايته من الاعتداءات كما يساهم في اندماج العنصر العقاري في الدورة التنموية للبلاد.

جدول عدد 6:

الهدف 2.1.1: تأمين الرصيد العقاري غير الفلاحي للدولة

الهدف 2.1.1: تأمين الرصيد العقاري غير الفلاحي للدولة	مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2017	إنجازات 2017	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات لسنة 2017	تقديرات 2018		إنجازات 2018 (2)	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات لسنة 2018 % (1) / (2)
						ق.م الأصلي	ق.م التكميلي (1)		
	المؤشر 1.2.1.1 نسبة العقارات المصادق على تحديدها بأمر	نسبة ماؤية	64	42	65,63		65	60	**92,31**
	المؤشر 2.2.1.1 نسبة العقارات المحكوم بتسجيلها لفائدة ملك الدولة الخاص	نسبة ماؤية	62	58	93,55		61	58	**95,08**

رسم بياني عدد 6:

مقارنة بين تقديرات وإنجازات مؤشرات قيس الأداء الخاصة بالهدف "تأمين الرصيد العقاري غير الفلاحي للدولة"

لسنة 2018

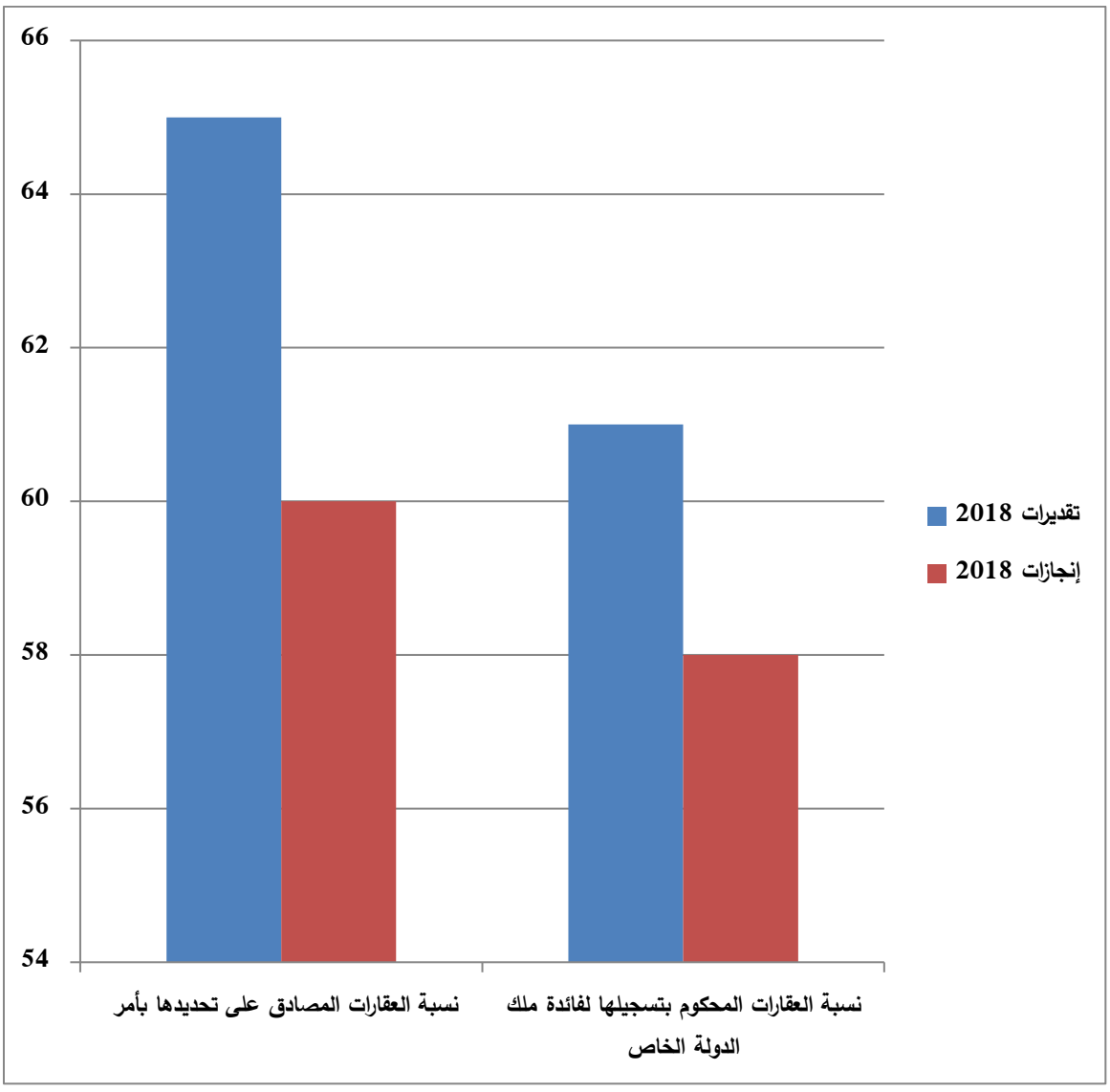

الهدف 3.2.1: توظيف العقارات الدولية

تقديم الهدف: حسن توظيف العقارات الدولية ودعم موارد الدولة من خلال توفير الرصيد العقاري غير الفلاحي الكافي إمّا بتخصيص العقارات الدولية لفائدة المصالح العمومية لإنجاز المشاريع الجديدة أو بكرائها لفائدة الغير أو بالتفويت فيها في إطار تسوية الوضعيات العقارية العالقة.

جدول عدد 7:

الهدف 3.2.1: توظيف العقارات الدولية

الهدف 3.2.1: توظيف العقارات الدولية	مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2017	إنجازات 2017	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات لسنة 2017	تقديرات 2018		إنجازات (2) 2018	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات لسنة 2018 % (1) / (2)
						ق.م الأصلي	ق.م التكميلي (1)		
	المؤشر 1.3.2.1 نسبة العقارات الدولية الموظفة	نسبة ماؤية	35	27,16	77,60		28,94	44,38	**153,35**
	المؤشر 2.3.2.1 نسبة استخلاص المعاليم الراجعة للدولة من التصرف في أملاكها غير الفلاحية	نسبة ماؤية	25	0	0		30	21,47	**71,57**

رسم بياني عدد 7:

مقارنة بين تقديرات وإنجازات مؤشرات قيس الأداء الخاصة بالهدف "توظيف العقارات الدولية"

لسنة 2018

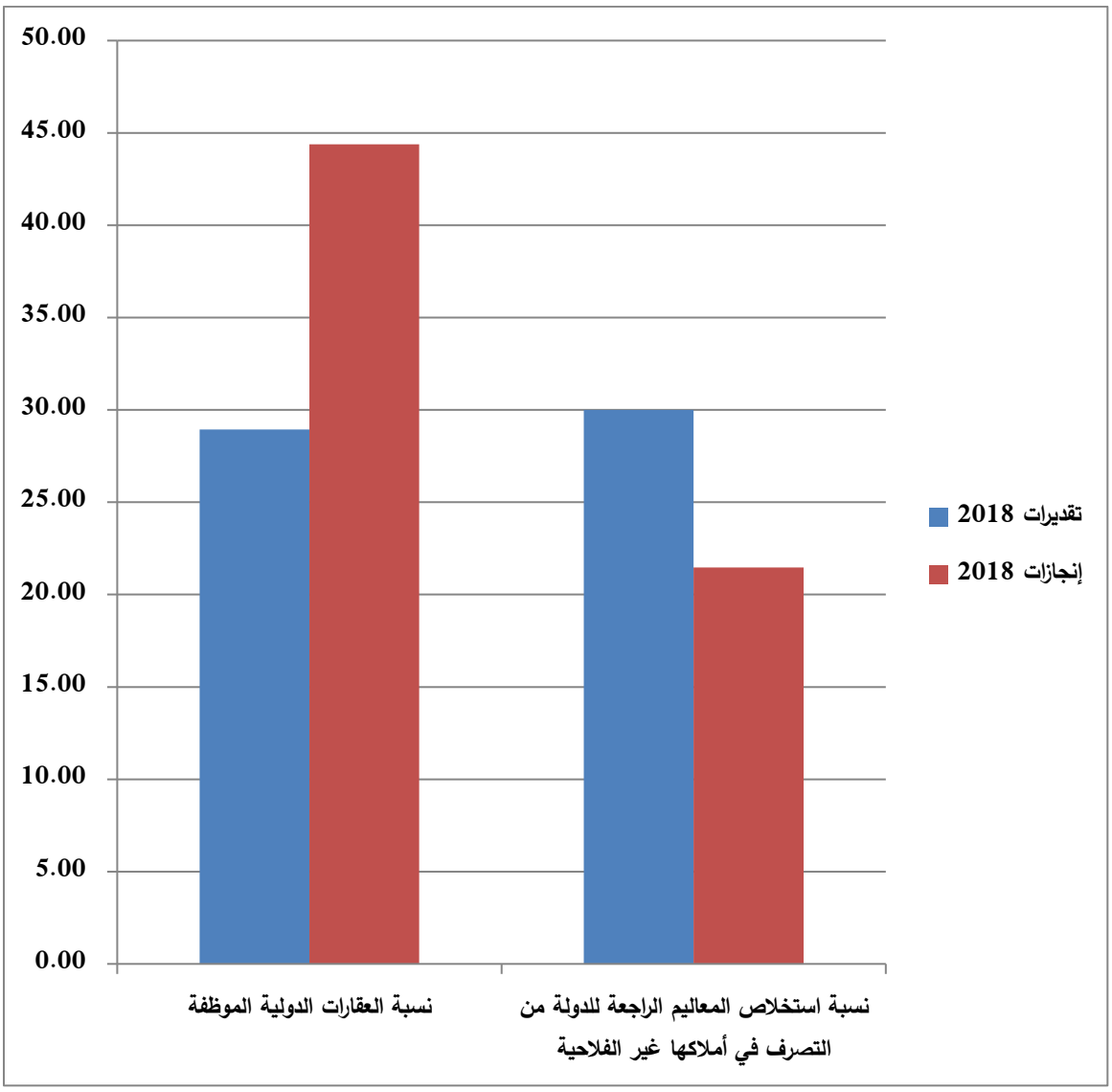

الهدف 4.3.1: تصفية العقارات الراجعة بالملكية للدولة من أملاك الاجانب

تقديم الهدف: الترفيع في نسبة الملفات المعروضة على أنظار اللجنة الوطنية للتفويت.

جدول عدد 8:

الهدف 4.3.1: تصفية العقارات الراجعة بالملكية للدولة من أملاك الأجانب

الهدف 4.3.1: تصفية العقارات الراجعة بالملكية للدولة من أملاك الأجانب	مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2017	إنجازات 2017	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات لسنة 2017	تقديرات 2018		إنجازات (2) 2018	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات لسنة 2018 % (1) / (2)
						ق.م الأصلي	ق.م التكميلي (1)		
	المؤشر 1.4.3.1 نسبة الملفات المعروضة على أنظار اللجنة الوطنية للتفويت	نسبة مائوية	37	78	210,81		58	92,25	**159,05**

رسم بياني عدد 8:

مقارنة بين تقديرات وإنجازات مؤشرات قيس الأداء الخاصة بالهدف "تصفية العقارات الراجعة بالملكية للدولة من أملاك الاجانب" لسنة 2018

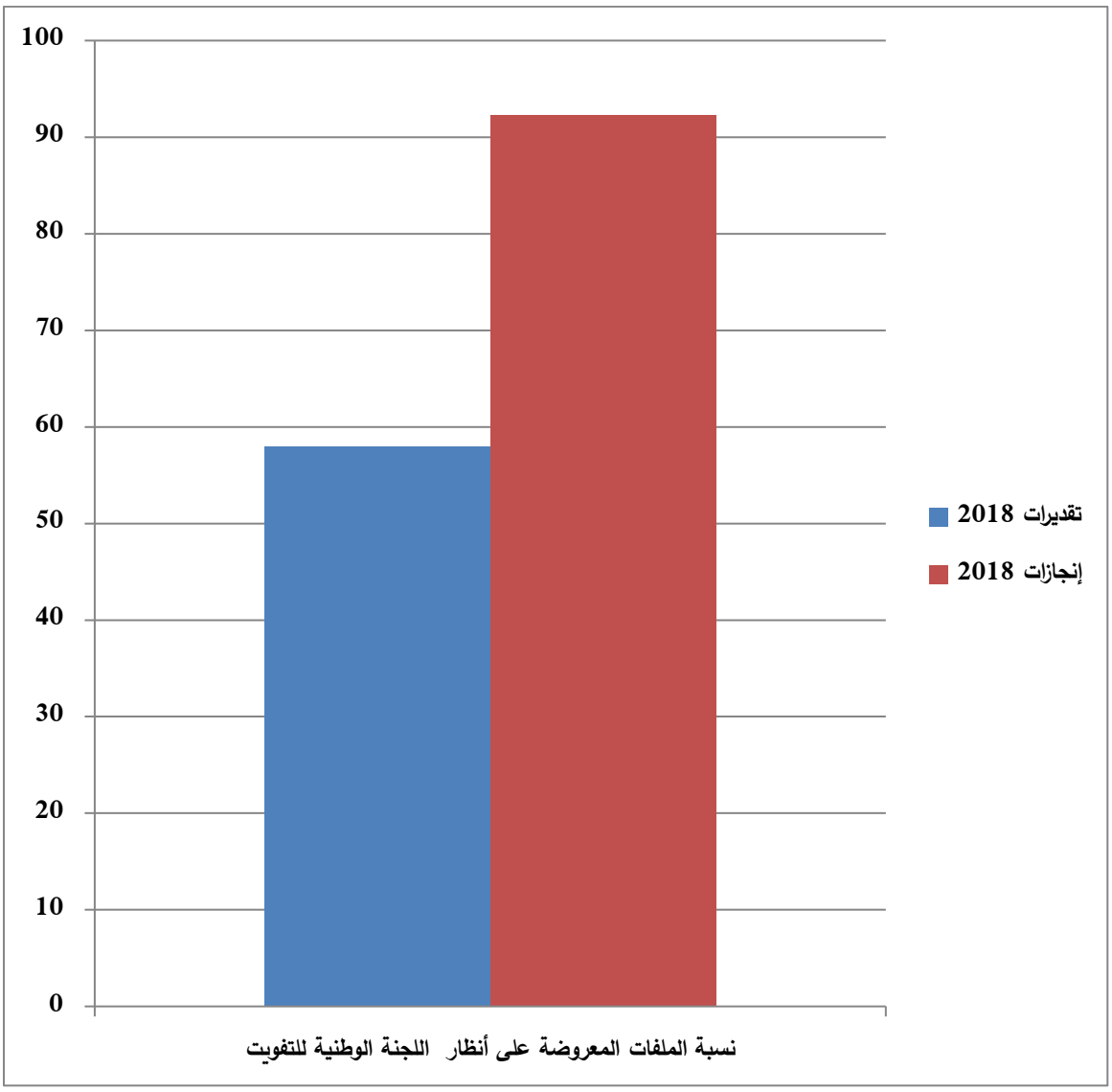

3.3 تحليل وتفسير النّتائج الّتي تمّ تحقيقها مقارنة بالتقديرات لسنة 2018

الهدف 1-1-1: تحرير الحوزة العقارية لفائدة المشاريع العمومية

المؤشر 1-1-1-1: نسبة المساحة المسوّاة:

تم تسجيل نسبة انجاز تقدر بـ 86,54 % مقارنة بالتقديرات، ويعود ذلك إلى جملة من الأسباب من أهمها:

- ✓ الاعتماد على ما يتوفر بالإدارة من إمكانيات،
- ✓ ارتباط هذا المؤشر بأطراف خارجية فيما يتعلق بـ:
  - إعداد الأمثلة،
  - توفير وصولات تأمين،
  - تسجيل العقود،
  - نقل الملكية،
  - ختم لجان الاقتناء لفائدة المشاريع العمومية لأعمالها ...

الهدف 1-1-2: المحافظة على ملك الدولة الخاص

المؤشر 1-1-2-1: نسبة العقارات المصادق على تحديدها بأمر:

على الرغم من وجود عديد العراقيل من أهمها:

- ✓ عدم تفرغ القضاة لرئاسة أعمال اللجان،
- ✓ افتقار عدد كبير من اللجان إلى وسائل العمل المكتبية والضرورية وخاصة السيارة الإدارية للقيام بمختلف أعمال الاستقصاء والتحديد وما يتطلبه ذلك من معاينات وتوجهات عينية،
- ✓ تضاؤل الرصيد العقاري القابل للتحديد في بعض الولايات.

فقد تم تسجيل نسبة انجاز تقدر بـ 92,31 % مقارنة بالتقديرات، وهـي نسبة قريبة مع ما تمّ تقديره استنادا إلى أن عدد القطع التي استوفت آجال إشهارها (6 أشهر) وهي في مرحلة إعداد التقرير الإختتامي من قبل اللجان والتي سيتمّ المصادقة عليها باستصدار أوامر مصادقة.

كما تم تحقيق نسب إنجاز متفاوتة بالنسبة إلى هذا المؤشر حسب الجهات كما يبينه الجدول التالي:

الولايـــة	النسبة/%
تونس	48
بن عروس	82
توزر	80
القيروان	71
صفاقس	83
جندوبة	29
بنزرت	64
سليانة	28
المنستير	68
سوسة	79
نابل	74
باجة	76
الكاف	12
زغوان	82
أريانة ومنوبة	28
المهدية	64
مدنين	23
القصرين	78
قفصة	82
قابس	65
قبلي	91
تطاوين	0

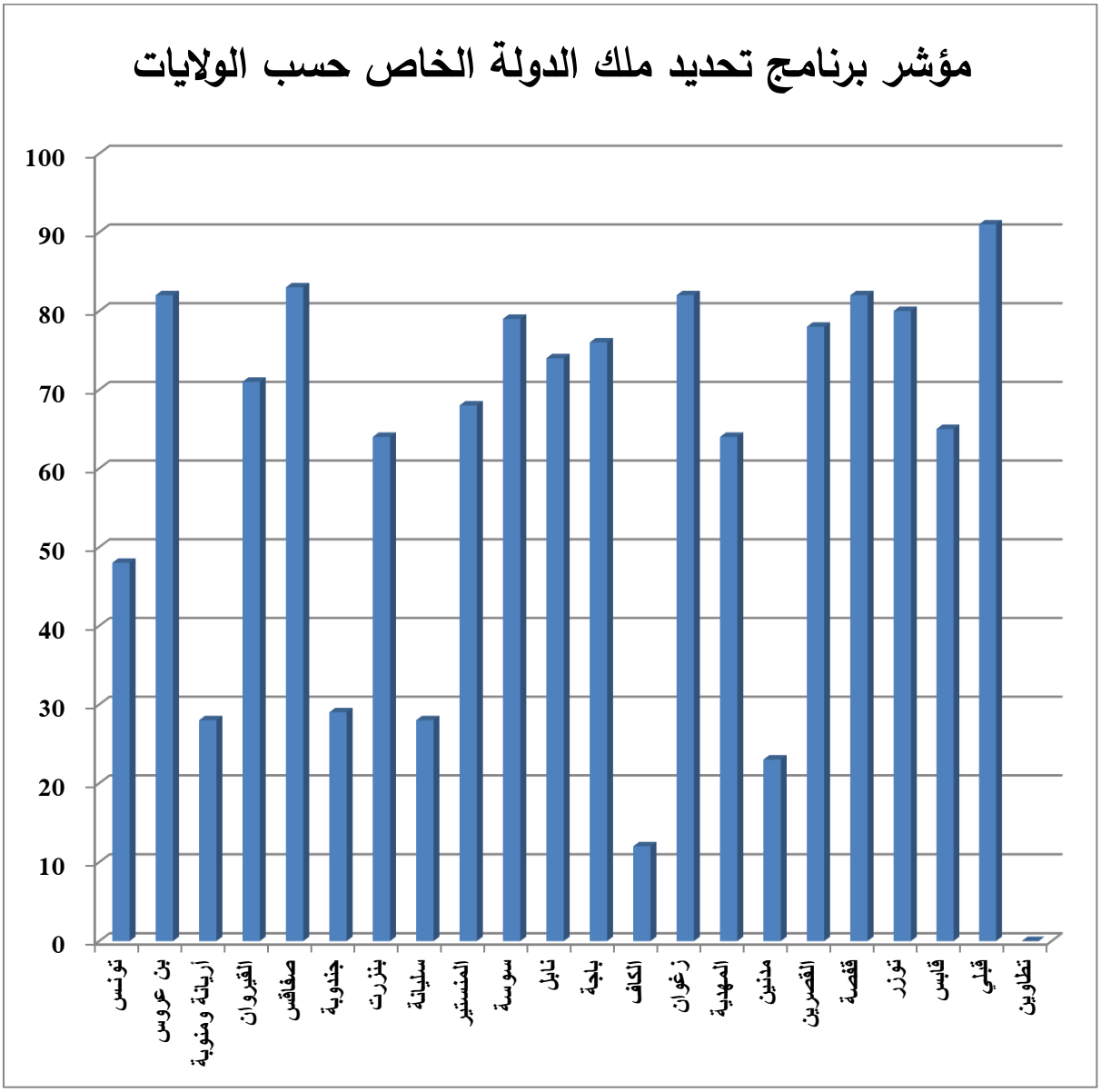

ويرجع التفاوت حسب الولايات إلى تاريخ إحداث لجان الاستقصاء والتحديد الذي يختلف من ولاية إلى أخرى فمثلا لجنة الاستقصاء والتحديد بولاية تطاوين هي آخر لجنة تـمّ إحداثها وهذا ما يفسّر نسبة 0 % أمّا بالنسبة للجان الاستقصاء والتحديد بولايات بن عروس والقصرين وزغوان فالملاحظ أنها من أوّل اللجان التي تمّ إحداثها وهذا ما يفسّر تسجيلها لنسب مرتفعة على مستوى المؤشر حيث تمّ تحديد أغلب العقارات الكائنة بالولايات المذكورة واستصدار أوامر مصادقة في شأنها.

المؤشر 1-1-2-2: نسبة العقارات المحكوم بتسجيلها لفائدة ملك الدولة الخاص:

تم تسجيل نسبة انجاز تقدر بـ 95,08 % مقارنة بالتقديرات.

كما تم تحقيق نسب إنجاز متفاوتة بالنسبة إلى هذا المؤشر حسب الجهات كما يبينه الجدول التالي:

الولايـــــــة	النسبة %
صفاقس	70
قابس	65
قبلي	53
مدنين	52
قفصة	74
توزر	45
تطاوين	75
سيدي بوزيد	86
القصرين	57
القيروان	77
المنستير	57
سوسة	55
المهدية	51
سليانة	75
الكاف	63
باجة	66
جندوبة	44
بنزرت	24
نابل	26
زغوان	18
تونس	26
أريانة	30
بن عروس	19
منوبة	07

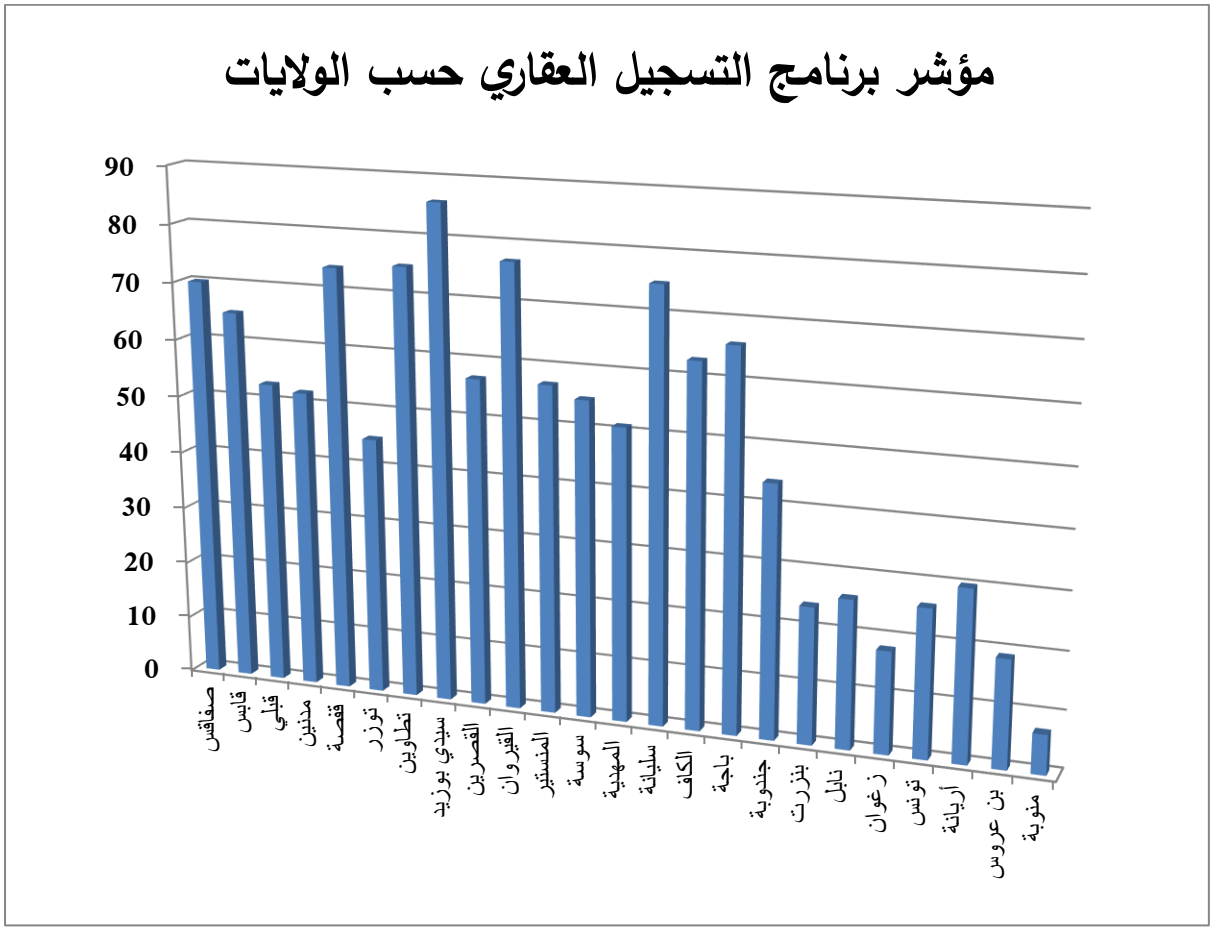

ويرجع التفاوت حسب الولايات إلى أن برنامج التسجيل العقاري شرع في بدايته في تسجيل المدارس الابتدائية والمؤسسات العمومية والمساكن الإدارية المقامة على عقارات غير مسجلة والكائنة أغلبها بولايات صفاقس، سيدي بوزيد، باجة، الكاف، سليانة، المهدية، سوسة، القصرين، تطاوين، قفصة والقيروان.

أمّا بخصوص نسبة المؤشر المقدّرة بـ 7 % بولاية منوبة فيرجع ذلك إلى أن أغلب المدارس الابتدائية والمؤسسات العمومية المتواجدة بالولاية مقامة على عقارات مسجلة، وأن أغلب المطالب تتعلق بالرصيد العقاري والذي يمثل إشكالا في إثبات الملكية.

هذا وتجدر الملاحظة إلى أن مدّة التقاضي تستغرق وقتا طويلا بالنسبة لولايات تونس الكبرى مع ولايتي زغوان ونابل ممّا يكون سببا في تعطيل صدور الأحكام.

الهدف 1-2-3: توظيف العقارات الدولية

المؤشر 1-2-3-1: نسبة العقارات الدولية الموظفة:

تم تسجيل نسبة انجاز تقدر بـ 153,35 % مقارنة بالتقديرات،

ويعود ارتفاع نسبة العقارات الموظفة مقارنة بسنة 2017 إلى:

- تفويض جزء من صلاحيات الإدارة العامة للتصرّف والبيوعات إلى الإدارات الجهوية في إطار دعم اللامركزية وهو ما أدى إلى اختصار آجال إنجاز الملفات رغم وجود عديد النقائص.
- دخول قانون تسوية وضعيات التجمّعات السكنية المقامة على عقارات دولية حيز التنفيذ وبالتالي تم التفويت في عدد من هذه العقارات للبلديات أو المجالس الجهوية المعنية.

غير أن الإدارة العامة للتصرف والبيوعات ما تزال تعاني من عديد المشاكل من أهمها:

- ✓ نقص الموارد البشرية واللوجستية الموضوعة على ذمة الإدارة،
- ✓ كثرة الطلبات على العقارات الدولية سواء بالتفويت أو الكراء أو التخصيص،
- ✓ تشعّب وطول الإجراءات المتعلقة بتوظيف العقارات الدولية، ذلك أن تخصيص العقارات الدولية مثلا يستوجب استشارة عديد الأطراف الراجعة بالنظر لوزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية

كالإدارة العامة لضبط الأملاك العمومية والإدارات الجهوية للملكية العقارية والإدارات الجهوية لأملاك الدولة والشؤون العقارية وفي بعض الوضعيات المكلف العام بنزاعات الدولة أو بعض الوزارات خاصة منها وزارتي التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية والفلاحة والموارد المائية والصيد البحري ...، كما أن التفويت في العقارات الدولية يستوجب عرض الملفات على أنظار اللّجنة الاستشارية للعمليات العقارية بعد أخذ رأي الوزارات المعنية.

المؤشر1-2-3-2: نسبة استخلاص المعاليم الراجعة للدولة من التصرف في أملاكها غير الفلاحية:

تم تسجيل نسبة إنجاز تقدر بـ 71,57 % مقارنة بالتقديرات، مع الإشارة إلى أن نسبة استخلاص المعاليم الراجعة للدولة من التصرف في أملاكها غير الفلاحية المقدرة بـ 30 % لسنة 2018 هي نسبة لا تزال ضعيفة مقارنة بالنتائج المرجوة، ويعود ذلك إلى:

- ✓ ضعف التنسيق بين مصالح وزارة المالية ووزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية بما فيها الإدارات المركزية والإدارات الجهوية،
- ✓ عدم توفر قوائم تفصيلية في المبالغ المستخلصة والديون المستوجبة بصفة دورية وآنية،
- ✓ طول إجراءات التقاضي وتشعبها بالنسبة للديون المستوجبة التي لم يتم سدادها من طرف دائنيها وهو ما يكلف الإدارة مزيدا من الجهود المبذولة والوقت المخصص لذلك،
- ✓ نقص الموارد البشرية.

كما تجدر الإشارة إلى أن جزء كبير من هذه الديون المستوجبة والتي تتعلق بالأساس بالتفويت في الأراضي الدولية لفائدة هياكل عمومية أو أشخاص طبيعيين سيتم خلاصها في شكل أقساط على مدى سنوات وذلك بمقتضى موافقة من اللجنة الاستشارية للعمليات العقارية.

الهدف 1-3-4: تصفية العقارات الراجعة بالملكية للدولة من أملاك الاجانب

المؤشر 1-3-4-1: نسبة الملفات المعروضة على أنظار اللجنة الوطنية للتفويت:

تم تسجيل نسبة انجاز تقدر بـ 159,05 % مقارنة بالتقديرات، ويعود ذلك إلى جملة من الأسباب من أهمها:

- ✓ تطور عقد جلسات اللجنة الوطنية للتفويت وبصفة دورية،
- ✓ ارتفاع عدد الملفات المعروضة على أنظار اللجنة مقارنة بعدد الملفات الواردة على الإدارة من الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية، حيث تم خلال سنة 2018 عرض 131 ملفا من جملة 142 ملفا منها 85 ملفا ورد خلال نفس السنة.

4. التوجهات المستقبلية لتحسين الأداء:

➢ الإشكاليات التي اعترضت تحقيق الأهداف:

الهدف 1-1-1: تحرير الحوزة العقارية لفائدة المشاريع العمومية

- طول الآجال التي تستغرقها عملية التسوية العقارية للأراضي المشمولة بحوزة المشاريع العمومية بما يساهم في تعطيل انجاز المشاريع المبرمجة،
- كثرة الهياكل المتداخلة في عملية التسوية العقارية وما يتولد عنه من تأخير في التصفية النهائية للعمليات العقارية والتي قد تتسبب في عدم استصدار أوامر الانتزاع في الآجال المعقولة والمناسبة،
- ارتفاع نسبة الملفات غير المفصولة من قبل لجان استقصاء والمصالحة والتي تمّت إحالتها على لجان الاقتناء لفائدة المشاريع العمومية،
- تفويض بعض الصلاحيات إلى الإدارات الجهوية خصوصا على مستوى إبرام عقود الاقتناء لفائدة المشاريع العمومية يصطدم بضعف الإمكانيات المادية والبشرية المتوفرة لدى الإدارات الجهوية وخاصة النقص الحاصل على مستوى الإطارات.

الهدف 1-1-2: تأمين الرصيد العقاري غير الفلاحي للدولة

- طول الفترة الزمنية التي تستغرقها الإجراءات المتعلقة بقضايا مطالب التسجيل،
- الافتقار إلى الإطار البشري الممكن لإنجاز البرامج المرسومة،
- محدودية الوسائل المادية الموضوعة على ذمة البرنامج لمتابعة متطلبات عملية التحديد والتسجيل العقاري (تجهيزات وبرمجة إعلامية)،
- عدم توفير بعض الحجج والمستندات المثبتة لحقوق الدولة،
- رفض المواطنين الحضور يوم التوجّه على عين المكان للإدلاء بالشهادة لدى القاضي المقرّر ممّا يؤدّي إلى رفض المطالب لعدم استكمال الإجراءات،
- عدم معرفة الأعوان المكلفين بمتابعة عملية التسجيل للعقارات الصادر في شأنها أوامر مصادقة منذ سنوات (سنتين أو أكثر) وخاصة الأراضي الشاغرة والتي تمّ إزالة الأوتاد الموضوعة أثناء

عملية التحديد، ممّا ينجرّ عنه طلب إعادة التوجه وإعادة التحديد والذي يؤدّي إلى تكلفة إضافية وإطالة الفترة الزمنية للبت في قضايا مطالب التسجيل،

- تغيير بعض رؤساء اللجان من سنة قضائية إلى أخرى والذي يتطلب إعادة التوجه للعقارات التي تمّ استقصاؤها سابقا للوقوف على الحالة الواقعية لها ممّا يسبب بطء في فصل الملفات التي هي موضوع تقارير إختتامية.

الهدف 1-2-3: توظيف العقارات الدولية

- عدم إبرام الاتفاقية الإطارية بالتفاوض المباشر بين وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية والديوان الوطني للمناجم تطبيقا لمقتضيات الأمر عدد 952 لسنة 2010 المؤرخ في 28 أفريل 2010 المتعلق باستغلال مقاطع الحجارة والرمال بملك الدولة،

- تشعب الإجراءات المتعلقة بتوظيف العقارات الدولية وتعدد الأطراف المتداخلة،

- تعطل إصدار قانون يتعلق بسن أحكام استثنائية لتسوية وضعيات الاستغلال غير القانوني لمقاطع الحجارة الرخامية التابعة لملك الدولة الخاص،

- ضعف التنسيق بين قباض المالية المختصين والإدارة فيما يتعلق بمتابعة استخلاص ديون الدولة وهو ما ساهم في تعطيل دراسة بعض الملفات التي تعلقت بشأنها ديون.

الهدف 1-3-4: تصفية العقارات الراجعة بالملكية للدولة من أملاك الأجانب

ولئن شهدت مختلف المؤشرات تقدما واضحا، فان ذلك لا يمكن أن يحجب بعض النقائص التي ترجع خاصة إلى:

- محدودية الموارد البشرية والوسائل المادية،
- صعوبة متابعة تنفيذ الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية لقرارات اللجنة الوطنية للتفويت،
- عدم مواكبة النصوص المنظمة لأملاك الأجانب وخاصة لعملية التفويت في العقارات الراجعة للدولة بموجب الاتفاقيات لمتطلبات رفع نسق التفويت بما يمكن من تصفية هذا الرصيد بتسوية وضعية الشاغلين وإدخال العقارات المعنية في الدورة الاقتصادية وذلك إحكاما للتصرف فيه في إطار الحفاظ على المال العام، ولتجنيب الدولة مصاريف الإصلاحات والصيانة، علاوة على الأخطار المحتملة باعتبار أن نسبة هامة منه أصبحت متداعية للسقوط.

➢ التدابير المقترحة لتحسين الأداء

الهدف 1-1-1: تحرير الحوزة العقارية لفائدة المشاريع العمومية

- التنسيق مع مختلف الوزارات المعنية والهياكل المتداخلة في العملية العقارية للضغط على الآجال اللازمة للتسوية من ذلك الإسراع بإعداد أمثلة التجزئة النهائية للعقارات الداخلة في حوزة المشروع واللازمة لاستصدار أوامر الانتزاع،
- استكمال الإطار التشريعي المنظم لبعض مصادر اكتساب ملكية الدولة للعقارات على غرار المعاوضة العينية،
- مواصلة التفويض في بعض الصلاحيات إلى الإدارات الجهوية لأملاك الدولة والشؤون العقارية طبقا لمقتضيات الأمر عدد 1017 لسنة 2011 المؤرخ في 21 جويلية 2011 والمتعلق بتنظيم الإدارات الجهوية لأملاك الدولة والشؤون العقارية في إطار الحرص على دعم اللامركزية.

الهدف 1-1-2: تأمين الرصيد العقاري غير الفلاحي للدولة

- تكثيف متابعة أعمال لجان الاستقصاء والتحديد قصد استصدار أوامر مصادقة وصيانة الرصيد العقاري للدولة بتقديم مطالب تسجيل بشأنه مباشرة بعد مضي المدّة القانونية المنصوص عليها بالأمر العلي المؤرخ في 18 جوان 1918 والمتعلق بالتصرّف والتفويت في ملك الدولة العقاري الخاص،
- التنسيق مع مختلف الوزارات لإحصاء المؤسسات والمساكن التابعة لها لتسجيلها وحمايتها من الاعتداءات،
- التنسيق مع مختلف مصالح الوزارة (المكلف العام بنزاعات الدولة - الإدارات الجهوية لأملاك الدولة والشؤون العقارية - الإدارة العامة للمصالح المشتركة) للتسريع في الإجراءات المتعلقة بمطالب التسجيل،
- ضرورة الإبقاء على القضاة رؤساء اللجان للإسراع بالبت في الملفات العالقة وتحديد سقف زمني لذلك وهذا ما يدعو إلى التأكيد على التفرّغ الكلي لرؤساء اللجان،
- ضرورة تعيين مقرّري اللجان من ذوي الخبرة في المجال العقاري وذلك للتسريع في عملية فصل الملفات العالقة،

- التنسيق مع مصالح ديوان قيس الأراضي والمسح العقاري لإعطاء الأولوية في إنجاز عمليات الرفع الطوبوغرافي للمطالب المتعلقة بعقارات دولية،
- دعم الإدارة العامة للاقتناء والتحديد بالوسائل اللوجستية والبشرية،
- توفير المستلزمات الضرورية لعمل لجان استقصاء وتحديد ملك الدولة الخاص وخاصة السيارات الإدارية للقيام بالتوجهات الضرورية.

الهدف 1-2-3: توظيف العقارات الدولية

- التنسيق مع المصالح المختصة بوزارة المالية للإذن لمصالحها المركزية والجهوية لمد الوزارة المكلفة بأملاك الدولة و الشؤون العقارية (الإدارة المركزية والإدارات الجهوية) بصفة دورية و آنية بقوائم تفصيلية في المبالغ المستخلصة والديون المستوجبة. التنسيق مع المصالح المختصة بوزارة المالية للإذن لمصالحها المركزية والجهوية لمد الوزارة المكلفة بأملاك الدولة و الشؤون العقارية (الإدارة المركزية والإدارات الجهوية) بصفة دورية وآنية بقوائم تفصيلية في المبالغ المستخلصة والديون المستوجبة،
- إبرام اتفاقية بالتفاوض المباشر بين وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية والديوان الوطني للمناجم لتحديد مكامن المواد الإنشائية بالأراضي التابعة لملك الدولة الخاص وتقسيمها إلى مقاسم مقطعية قابلة للاستغلال مما سيمكن من تثمين هذا النوع من الرصيد العقاري إضافة إلى التحكم في مخزون المواد الإنشائية وترشيد استهلاكها. إبرام اتفاقية بالتفاوض المباشر بين وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية والديوان الوطني للمناجم لتحديد مكامن المواد الإنشائية بالأراضي التابعة لملك الدولة الخاص وتقسيمها إلى مقاسم مقطعية قابلة للاستغلال مما سيمكن من تثمين هذا النوع من الرصيد العقاري إضافة إلى التحكم في مخزون المواد الإنشائية وترشيد استهلاكها،
- المصادقة على دليل الإجراءات الذي يضبط كيفية التصرف في المقاطع التابعة لملك الدولة الخاص،
- دعم الإدارة العامة للتصرف والبيوعات بالوسائل اللوجستية والبشرية قصد تكثيف المراقبة الدورية للعقارات الدولية المبنية وغير المبنية و منح صفة الضابطة العدلية للأعوان المكلفين بمهمة المراقبة المادية و المعاينات الميدانية لما يتعرض له هؤلاء وبصفة مستمرة من مضايقات وعنف مادي ومعنوي من طرف المعتدين.

الهدف 1-3-4: تصفية العقارات الراجعة بالملكية للدولة من أملاك الاجانب

- مراجعة هيكلة إدارة أملاك الأجانب لتصبح إدارة عامة بما يكفل تطويرها ودعمها بمزيد من الوسائل المادية والبشرية ويساهم في تطوير أدائها ليتلاءم الأهداف والمهام المنوطة بعهدتها وأهمها إحكام التصرف في هذا الرصيد العقاري وذلك برفع نسق التفويت فيه إلى مستوى الطموحات، ومتابعة تنفيذ الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية لقرارات اللجنة الوطنية للتفويت لتجنيب الدولة مصاريف الإصلاحات والصيانة باعتبار أنه أصبح في جلّه متداعيا للسقوط.
- إصدار نصوص قانونية وترتيبية من شأنها تيسير عملية التفويت وفقا لمعايير وشروط موضوعية تعتمد من طرف أعضاء اللجنة الوطنية للتفويت حتى تصبح قرارات هذه اللجنة أكثر موضوعية باعتماد معايير موحدة ومضبوطة بالنسبة لجميع الملفات للحد من سلطتها التقديرية وإيجاد معادلة بين مصلحة المواطن والحفاظ على المال العام.
- عقد اللجنة الوطنية للتفويت لجلسات عملها بانتظام، في انتظار صدور نصوص قانونية وترتيبية تعتمد من طرفها.

برنامج

"التصرف في العقارات الفلاحية"

رئيس البرنامج: السيد عز الدين العمري (المدير العام للعقارات الفلاحية)

من 17 نوفمبر 2017 إلى الآن

1. تقديم عام لبرنامج التصرف في العقارات الفلاحية خلال سنة 2018:

يساهم برنامج التصرف في العقارات الفلاحية في حماية الرصيد العقاري الفلاحي من التشتت والاعتداء عليه والتصرف فيه بدون صفة ويسهر على ضمان استغلال الأراضي الفلاحية الاستغلال الأمثل بتصفيتها ومتابعة التصرف فيها وترشيد عملية توظيفها وإعادة توظيفها حتى يتم إدماجها وتطوير مساهمتها في الدورة الاقتصادية للبلاد.

1.1 البرامج الفرعية

يتضمن برنامج التصرف في العقارات الفلاحية ثلاثة برامج فرعية وهي:

البرنامج الفرعي عدد 1: إعادة هيكلة الأراضي الدولية الفلاحية،

البرنامج الفرعي عدد 2: إسناد الأراضي الفلاحية،

البرنامج الفرعي عدد 3: دعم التصرف في العقارات الفلاحية.

2.1 أهداف وأولويات البرنامج

تعمل جميع البرامج الفرعية لبرنامج التصرف في العقارات الفلاحية على تحقيق جملة من الأهداف الإستراتيجية وتتمثل في الآتي:

البرنامج الفرعي 1: إعادة هيكلة الأراضي الدولية الفلاحية:

يندرج هذا البرنامج الفرعي ضمن الخطة الوطنية لإعادة هيكلة الأراضي الدولية الفلاحية ويهدف أساسا إلى تحسين توظيف وإعادة توظيف العقارات الدولية الفلاحية وذلك في إطار الهيكلة أو خارجها من خلال تسويغها لشركات إحياء وتنمية فلاحية أو كرائها في شكل مقاسم إلى فنيين فلاحيين وفلاحين شبان أو عن طريق الكراء بالإشهار والمزاد العلني.

ويكون التوظيف عادة على الأراضي الدولية الفلاحية الشاغرة وإعادة التوظيف على الأراضي الدولية الفلاحية المسترجعة.

ولمتابعة تحقيق هدف هذا البرنامج الفرعي تم ضبط مؤشري قيس أداء وهما:

- الآجال بعد ورود الملفات،
- نسبة المساحات المسوغة مقارنة بالمساحات الواردة.

البرنامج الفرعي 2: إسناد الأراضي الفلاحية:

يهدف هذا البرنامج الفرعي إلى تطوير مساهمة الأراضي الفلاحية في الدورة الاقتصادية وذلك عبر تسوية وتصفية الأراضي الفلاحية حتى يتم استغلالها الاستغلال الأمثل وبذلك ترتفع إنتاجيتها مما ينعكس إيجابا على القطاع الفلاحي الذي يعتبر ركيزة أساسية في اقتصاد البلاد من جهة وعبر تخصيص بعض الأراضي الدولية الفلاحية لفائدة المشاريع العمومية التي بدورها تنهض باقتصاد البلاد من جهة أخرى.

ولمتابعة تحقيق هدف هذا البرنامج الفرعي تم ضبط مؤشري قيس أداء وهما:

- نسبة المساحات المصفاة مقارنة بالمساحات المدروسة،

- نسبة الاستجابة للطلبات المدروسة والمتعلقة بالمشاريع.

<u>البرنامج الفرعي 3</u>: دعم التصرف في العقارات الفلاحية:

يهدف هذا البرنامج الفرعي إلى تطوير نسق انجاز الملفات المتعلقة بالدراسات ومتابعة التصرف في العقارات الفلاحية.

ولمتابعة تحقيق هدف هذا البرنامج الفرعي تم ضبط ثلاث مؤشرات قيس أداء كالآتي:

- عدد الملفات المنجزة،
- نسب الاستجابة لطلبات الرفع الطبوغرافي والأبحاث العقارية،
- نسبة إدراج الأمثلة الطبوغرافية بالخارطة الرقمية.

3.1 خارطة البرنامج

البرنامج	التصرف في العقارات االفلاحية		
البرامج الفرعية	إعادة هيكلة الأراضي الدولية الفلاحية	إسناد الأراضي الفلاحية	دعم التصرف في العقارات الفلاحية
الأهداف	تحسين توظيف وإعادة توظيف الأراضي الدولية الفلاحية	تطوير مساهمة الأراضي الفلاحية في الدورة الإقتصادية	تطوير نسق إنجاز الملفات المتعلقة بالدراسات ومتابعة التصرف في العقارات الفلاحية
المؤشرات	الآجال بعد ورود الملفات نسبة المساحات المسوغة مقارنة بالمساحات الواردة	نسبة المساحة المصفاة مقارنة بالمساحات المدروسة نسبة الاستجابة للطلبات المدروسة والمتعلقة بالمشاريع	عدد الملفات المنجزة نسبة الاستجابة لطلبات الرفع الطبوغرافي والأبحاث العقارية نسبة إدراج الأمثلة الطبوغرافية بالخارطة الرقمية
الهياكل المتدخلة	إدارة إعادة هيكلة الأراضي الفلاحية	- إدارة إسناد الأراضي الفلاحية - وحدة التصرف حسب الأهداف لإنجاز ومتابعة الملفات المتعلقة بتسوية وضعية المستغلين بصفة قانونية لعقارات دولية فلاحية	- الإدارة الفنية للعمليات العقارية الفلاحية - إدارة الإستخلاصات ومتابعة إسناد الأراضي الدولية الفلاحية - مكتب الدراسات القانونية والشؤون المشتركة
	الإدارات الجهوية لأملاك الدولة والشؤون العقارية		

2. تقديم عام للإنجازات الإستراتيجية الخاصة بالبرنامج:

يرتكز برنامج التصرف في العقارات الفلاحية على جملة من الأهداف الإستراتيجية تتمثل على وجه الخصوص في:

- تحسين الخدمات الإدارية من خلال اختزال آجال معالجة ملفات الكراء وتحويز المتسوغين بالعقارات،
- تصفية الأراضي الفلاحية وضمان حسن استغلالها بما يضمن الرفع من إنتاجيتها للنهوض بالاقتصاد،
- متابعة التصرف في العقارات الدولية الفلاحية من خلال متابعة عمليات الكراء، منح التراخيص في البيع، إسقاط الحق.. بالإضافة إلى متابعة استخلاص مداخيل الدولة المتأتية من أملاك الدولة الفلاحية،
- تحسين توظيف العقارات الدولية الفلاحية وحمايتها من الإهمال والاعتداءات من طرف الغير.

1.2 أهم الإصلاحات والأهداف الإستراتيجية التي تم تحقيقها

الهدف 2-1-1: تحسين توظيف وإعادة توظيف الأراضي الدولية الفلاحية:

تم مواصلة العمل بالتنسيق مع الجهات المعنية بوزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري على توظيف وإعادة توظيف العقارات الدولية الفلاحية وذلك في إطار الهيكلة أو خارجها من خلال تسويغها لشركات إحياء وتنمية فلاحية أو كرائها في شكل مقاسم إلى فنيين فلاحيين وفلاحين شبان أو عن طريق الكراء بالإشهار والمزاد العلني وذلك ضمانا لحسن توظيفها من جهة وحماية لها من الإهمال والاعتداءات والإشغال بدون وجه حق من جهة اخرى.

كما تجدر الإشارة إلى الدور الكبير الذي تلعبه الإدارات الجهوية للوزارة في تحقيق هذا الهدف من خلال القيام بالأعمال التحضيرية لإعداد عقود التسويغ أو عن طريق متابعة الاستغلال الأمثل لهذه العقارات على المستوى المحلي.

علما أنه في إطار تحسين توظيف وإعادة توظيف الأراضي الدولية الفلاحية تم تحقيق ما يلي:

- مراجعة وتحيين كراس شروط كراء الضيعات الدولية الفلاحية المخصصة لبعث شركات إحياء وتنمية فلاحية،
- تحيين كراس الشروط الخاص بالفنيين الفلاحيين وذلك في اتجاه توحيد كراس الشروط المعتمد سابقا من طرف APIA وكراس الشروط المعتمد من طرف وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية،
- إعداد وإبرام عقود كراء في إطار القائمة عدد 35 لفائدة شركات الإحياء والتنمية الفلاحية،
- الاستخراج الآلي لعقود الكراء من منظومة التصرف في العقارات الفلاحية،
- مراجعة القيمة الكرائية المعتمدة في كراء الضيعات الدولية الفلاحية المهيكلة،
- تم الإعلان عن القائمة عدد 36 لبعث شركات إحياء وتنمية فلاحية،
- تم الإعلان عن القائمة عدد 17 المخصصة للفنيين الفلاحيين والشروع في تحويز المعنيين،
- إصدار المنشور عدد 6/4/م المؤرخ في 16 جويلية 2018 من وزيري أملاك الدولة والشؤون العقارية والفلاحة والموارد المائية والصيد البحري إلى السادة الولاة المتعلق بإجراءات كراء عقارات دولية فلاحية لفائدة العاطلين عن العمل من أصحاب الشهائد العليا وغيرهم.

2.2 أهم الإنجازات والأنشطة التي تم القيام بها لتحقيق الأهداف الخاصة بالبرنامج وعلاقتها بالنفقات التي تم تنفيذها

الهدف 2-1-1: تحسين توظيف وإعادة توظيف الأراضي الدولية الفلاحية

شركات الإحياء والتنمية الفلاحية:

مراحل إنجاز عقود الكراء والعقود التوضيحية لفائدة الشركات خلال سنة 2018

العقود	عقود كراء	عقود توضيحية	عقود فسخ
عقود تم إبرامها	09	15	–
عقود بصدد الإبرام	02	01	03
عقود بصدد الإعداد	–	14	–
المجموع	**11**	**30**	**03**

مقاسم الفنيين الفلاحيين والفلاحين الشبان والعملة القدامى والمتعاضدين:

- درس ومراجعة وإبرام 9 عقود كراء على مساحة 90 هك بالنسبة للمقاسم المسوغة للفلاحين الشبان والعملة القدامى والمتعاضدين،
- إبرام عقدي كراء على مساحة 170 هك بالنسبة للمقاسم المسوغة لفائدة الفنيين الفلاحيين،
- إبرام 4 عقود توضيحية وتكميلية لعقود الكراء لفائدة فنيين فلاحيين و32 عقدا توضيحيا وتكميليا لفائدة فلاحين شبان ومتعاضدين وعملة فلاحيين،

كما أمكن خلال هذه الفترة، بعد دراسة العديد من مطالب التمديد في مدّة كراء المقاسم الدولية الفلاحية بجميع أصنافها، إحالة 140 مطلبا إلى مصالح وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري قصد عرضها على أنظار اللجنة الفنية الاستشارية لمتابعة إحياء الأراضي الدولية الفلاحية.

تسوية وضعيات التصرف في قطع من الأراضي الدولية الفلاحية الخارجة عن برنامج إعادة الهيكلة:

في إطار تسوية الوضعيات المتعلقة بالتصرف بدون صفة أو تجديد الكراء في القطع الفلاحية بالمراكنة أو توظيف القطع الشاغرة، تمت خلال سنة 2018 المراجعة والتثبت من العقود الواردة من الإدارات الجهوية لأملاك الدولة والشؤون العقارية، وتم:

- إبرام 32 عقد كراء عن طريق الإشهار والمزاد العلني على مساحة 53 ص 07 آر 470 هك،
- إبرام 164 عقد كراء بالمراكنة على مساحة 69 ص 26 آر 402 هك.

الهدف 2-2-2: تطوير مساهمة الأراضي الفلاحية في الدورة الاقتصادية

المواضيع المرتبطة بعقود البيع المبرمة سابقا

ملفات محل متابعة	عدد الملفات المنجزة
مطالب التقسيم	10
عقود توضيحية لعقود بيع مبرمة لفائدة المنتفعين بالإسناد في عقارات دولية فلاحية	91 على مساحة 58 ص 16 آر 10009 هك
المصادقة على عمليات البيع التي تمت لفائدة المنتفعين بالإسناد بمقتضى عقود بيع إدارية	06 على مساحة 90 ص 31 آر 69 هك
تطبيق أحكام قانون التأميم على عقارات راجعة للأجانب	– منابات مشاعة من 7 رسوم عقارية – تأميم 4 رسوم عقارية مساحتها الجملية 96 ص 97 آر 158 هك

تسوية الوضعيات العقارية حسب الأمر الحكومي عدد 1870 لسنة 2015 المؤرخ في 20 نوفمبر 2015:

عدد الأوامر الحكومية التي صـدرت في الرائد الرسمي	تاريخ صدور الأمر الحكومي	الولايات المعنية	عدد المعنيين بالتسوية	المساحة بالهكتار	العائدات المالية بالدينار
601	12جوان2018	سوسة–بنزرت–جندوبة–توزر	40	216,7902	235028,844
848	11أكتوبر 2018	بنزرت–القصرين–باجة	28	257,6162	284579,722
1013	08نوفمبر 2018	توزر–نابل–زغوان	50	50	36097,329
1014	08نوفمبر 2018	منوبة–القيروان–بنعروس–سوسة–صفاقس–زغوان	31	126,2137	92555,893
1015	08نوفمبر 2018	توزر	58	250,45295	224104,722
1016	08نوفمبر 2018	القيروان–المهدية–قفصة–نابل	22	533,0474	490363,001
المجموع			**229**	**1434,12045**	**1362729,511**

عقود البيع المبرمة

تم إبرام 101 عقد بيع في إطار الأمر الحكومي عدد 1870 لسنة 2015 المؤرّخ في 20 نوفمبر 2015 موزعة حسب الولايات كما هو مبين بالجدول الموالي:

الولايـة	عدد العقود المبرمة
منوبة	13
أريانة	07
سوسة	07
بن عروس	4
توزر	21
بنزرت	36
زغوان	3
جندوبة	10

اتفاقيات منح حق الارتفاق والإتفاقيات قصيرة الأمد وعقود الكراء طويلة الأمد

الأنشطة	الملفات الواردة خلال فترة النشاط		الملفات المحسوم فيها بصفة مباشرة				الملفات المحالة للتعهد				الملفات قيد الدرس بالتنسيق مع الهياكل المتدخلة		العائدات المالية للإتفاقيات
			بالإيجاب		بالسلب		بالإيجاب		بالسلب				
	العدد	المساحة (م م)	العدد	المساحة (م م)	العدد	المساحة (م م)	العدد	المساحة (م م)	العدد	المساحة (م م)	العدد	المساحة (م م)	
التخصيـــص	80	17033222	04	1342914	06	1545000	15	1074174	11	4823482	44	8247652	
الإنهـــاء	04	273926	03	266731	–	–	–	–	–	–	01	7195	
التحييـــن	06	739660	01	1200	–	–	02	703000	–	–	03	35460	
المجموع الفرعي عدد 1	**90**	**18046808**	**08**	**1610845**	**06**	**1545000**	**17**	**1777174**	**11**	**4823482**	**48**	**8290307**	
الإدماج ضمن الملك العمومي للمياه	29	564621	02	69364	–	–	05	317575	02	800	20	176882	
الإدماج ضمن الملك العمومي للغابات	04	111820060	–	–	–	–	–	–	–	–	04	111820060	
الإدماج ضمن الملك العمومي للطرقات	07	2084511	–	–	–	–	01	679384	–	–	06	1405127	
المجموع الفرعي عدد 2	**40**	**114469192**	**02**	**69364**	–	–	**06**	**996959**	**02**	**800**	**30**	**113402069**	
حق الارتفاق	53	13951758,94	05	1444913	01	102576	02	72000	01	390000	44	11942269,94	**190676,000**
الاشغال الوقتي	29	2119385,44	02	4500	–	–	–	–	01	15000	26	2099885,44	**1197,000**
حق المرور	02	250	–	–	01	غير محدد	–	–	–	–	01	250	–
المجموع الفرعي عدد 3	**84**	**16071394,38**	**07**	**1449413**	**02**	**102576**	**02**	**72000**	**02**	**405000**	**71**	**14042405,38**	**191873,000**
مجالس جهوية	04	735415	–	–	–	–	–	–	**01**	**100000**	**03**	**635415**	
مجالس بلدية	04	220000	–	–	–	–	**01**	**100000**	**01**	**100000**	**02**	**200000**	
منشآت وشركات عمومية	07	15838534	–	–	**02**	**3665000**	–	–	**01**	**576904**	**04**	**11596630**	
شركات خاصة	07	1295659	–	–	–	–	**01**	**10000**	–	–	**06**	**1285659**	
جمعيات	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	
ذوات مادية	08	108451	–	–	**01**	**600**	**01**	**60000**	**01**	**7200**	**05**	**40651**	
المجموع الفرعي عدد 4	**30**	**18198059**	–	–	**03**	**3665600**	**03**	**170000**	**04**	**784104**	**20**	**13558355**	
تراخيص	04	300000	–	–	02	300000	–	–	–	–	02	لم تحد بعد	
مشاريع أوامر وقرارات	15	2192588	15	2192588	–	–	–	–	–	–	–	–	
مشاريع نصوص قانونية	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	
اللجان الوطنية	10	–	10	–	–	–	–	–	–	–	–	–	
المجموع الفرعي عدد 5	**29**	**2492588**	**25**	**2192588**	**02**	**300000**	–	–	–	–	**02**	–	–
المجموع العـــام	**273**	**169278041,4**	**42**	**5322210**	**13**	**5613176**	**28**	**3016133**	**19**	**6013386**	**171**	**149293136,4**	**191873,000**

- **الملفات المشمولة بفترة النشاط : 273 ملف/169278041,4 م م**
- **الملفات قيد الدرس : 171 ملف/149293136,4 م م**
- **الملفات المنجزة (المحسوم فيها والمحالة) : 102 ملف/19964905 م م .**

الهدف 2-3-3: تطوير نسق إنجاز الملفات المتعلقة بالدراسات ومتابعة التصرف في العقارات الفلاحية

يرمي هذا الهدف إلى الاستجابة لطلبات الرفع والأبحاث الصادرة عن البرنامج الفرعي "إعادة هيكلة الأراضي الدولية الفلاحية" والبرنامج الفرعي "إسناد الأراضي الفلاحية" وذلك من خلال توفير الأمثلة التقسيمية أو التقسيمية العقارية ومراقبة حسن استغلال الأراضي الفلاحية وإعداد تقارير في الغرض وإلى التسريع في انجاز الملفات المتعلقة بمتابعة التصرف في العقارات الفلاحية وكذلك متابعة استخلاص مداخيل أملاك الدولة الفلاحية.

- شهائد رفع اليد عن شرط إسقاط الحق المنجزة:

الولاية	عدد الشهائد	المساحة
سيدي بوزيد	08	116هك35آر00ص
منوبة	31	487هك68آر39ص
سوسة	34	268هك87آر36ص
أريانة	07	96هك20آر48ص
بنزرت	17	324هك31آر76ص
المنستير	07	07هك77آر39ص
بن عروس	04	50هك40آر56ص
القيروان	15	230هك85آر00ص
القصرين	03	12هك00آر00ص
زغوان	11	130هك14آر18ص
نابل	04	23هك86آر52ص
الكاف	02	11هك55آر94ص
صفاقس	16	203هك20آر54ص
تونس	02	55هك17آر34ص
سليانة	04	370هك67آر54ص
المجموع	**165**	**2389هك08آر00ص**

- شهائد الخلاص ورفع يد عن توثقة دين:

تم خلال سنة 2018 إعداد وتسليم 33 شهادة خلاص ورفع يد عن توثقة دين.

مقررات إعفاء:

الولاية	عدد مقررات الإعفاء	مبالغ الإعفاء
بنزرت	01	5.318,040 دينارا
صفاقس	22	69.427,305 دينارا
المجموع	**23**	**74.745,345 دينارا**

قرارات إسقاط الحق:

✓ قرارات إسقاط حق شركات الإحياء والتنمية الفلاحية:

الولاية	عدد قرارات إسقاط الحق	عدد القرارات المنفذة	عدد القرارات بصدد التنفيذ
منوبة	1	-	1
القصرين	1	1	-
زغوان	1	-	1
نابل	3	1	2
المجموع	**6**	**2**	**4**

✓ قرارات إسقاط حق الفنيين الفلاحيين والفلاحين الشبان والمتعاضدين وبالمراكنة:

الولاية	عدد قرارات إسقاط الحق الصادرة	عدد القرارات المنفذة	عدد القرارات بصدد التنفيذ
باجة	1 (عامل فلاحي)	1	-
المجموع	**1**	**1**	-

الإستخلاصات:

بلغت الإستخلاصات المنجزة والمتأتية من التصرف في العقارات الفلاحية سواء عن طريق الكراء أو التفويت بالتنسيق مع السادة قباض المالية خلال سنة 2018 ما قدره 18099861,480 دينارا موزعة كالآتي:

أنواع المداخيل	المبلغ بالدينار
كراءات	14.428.523,283
تفويت	1.174.907,018
مداخيل مختلفة	2.496.431,179
المجموع	**18099861,480**

الأبحاث العادية:

تمت معاينة 14 عقار على مساحة جملية مساوية لـ 31 ص 49 آر 594 هك.

- الرفع الطبوغرافي:

تم إعداد أمثلة تقسيمية عقارية رقمية لـ 8 عقارات كائنة بولايات بنزرت وباجة وزغوان على مساحة جملية مساوية لـ 38 ص 25 آر 2393 هك.

- الخارطة الرقمية:

تم خلال سنة 2018 تخزين:

- ✓ بيانات الوزارة المتعلقة بالخارطة الرقمية تتعلق بمساحة 03 ص 56 آر 43744 هك،
- ✓ رسوم عقارية دولية على مساحة جملية مقدرة بحوالي 38371 هك.

3. نتائج القدرة على الأداء وتنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2018:

1-3 تقديم لتنفيذ ميزانية البرنامج

✓ حسب طبيعة النفقة (إع الدفع):

- بلغت جملة تقديرات ميزانية برنامج التصرف في العقارات الفلاحية لسنة 2018 (باعتبار الإعتمادات التكميلية) ما قدره: 6478,975 أ.د (أي ما يمثل نسبة 10,08 % من جملة تقديرات ميزانية الوزارة لسنة 2018)، موزعة حسب طبيعة النفقة (إع الدفع) كما يلي:

  - **نفقات التصرف**: 5753,975 أ.د (أي ما يمثل نسبة 88,81 % من جملة تقديرات ميزانية برنامج التصرف في العقارات الفلاحية لسنة 2018).
  - **نفقات التنمية**: 725,000 أ.د (أي ما يمثل نسبة 11,19 % من جملة تقديرات ميزانية برنامج التصرف في العقارات الفلاحية لسنة 2018).

- بلغت جملة نفقات برنامج التصرف في العقارات الفلاحية لسنة 2018 مبلغا قدره 2871,820 أ.د (أي ما يمثل نسبة 4,42 % من جملة نفقات الوزارة لسنة 2018، ونسبة إنجاز تبلغ 44,22 % من تقديرات نفقات برنامج التصرف في العقارات الفلاحية لسنة 2018)، موزعة حسب طبيعة النفقة (إع الدفع) كما يلي:

  - **نفقات التصرف**: 2629,036 أ.د (أي ما يمثل نسبة 91,55 % من جملة نفقات برنامج التصرف في العقارات الفلاحية لسنة 2018، ونسبة إنجاز تبلغ 45,69 % من تقديرات نفقات التصرف للبرنامج لسنة 2018).
  - **نفقات التنمية**: 242,784 أ.د (أي ما يمثل نسبة 8,45 % من جملة نفقات برنامج التصرف في العقارات الفلاحية لسنة 2018، ونسبة إنجاز تبلغ 33,49 % من تقديرات نفقات التنمية للبرنامج لسنة 2018).

جدول عدد 9:

تنفيذ ميزانية برنامج التصرف في العقارات الفلاحية لسنة 2018

مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب طبيعة النفقة (إع الدفع)

الوحدة: ألف دينار

بيان النفقات	تقديرات 2018		إنجازات 2018	الإنجازات مقارنة بالتقديرات	
	ق.م الأصلي	ق.م التكميلي (1)	(2)	المبلغ (1) - (2)	نسبة الإنجاز % (1) / (2)
نفقات تصرف	**5 753,975**	**5 753,975**	**2 629,036**	**-3 124,939**	**45,69**
تأجير عمومي	5 753,975	5 753,975	2 629,036	-3 124,939	45,69
وسائل مصالح					
تدخل عمومي					
نفقات تنمية	**725,000**	**725,000**	**242,784**	**-482,216**	**33,49**
استثمارات مباشرة	725,000	725,000	242,784	-482,216	33,49
على الميزانية	725,000	725,000	242,784	-482,216	33,49
على القروض الخارجية					
تمويل عمومي					
على الميزانية					
على القروض الخارجية					
صناديق خزينة					
المجموع العام	**6 478,975**	**6 478,975**	**2 871,820**	**-3 607,155**	**44,33**

*** دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات**

رسم بياني عدد 9:

مقارنة بين تقديرات وإنجازات ميزانية

برنامج التصرف في العقارات الفلاحية

لسنة 2018

التوزيع حسب طبيعة النفقة (إع الدفع)

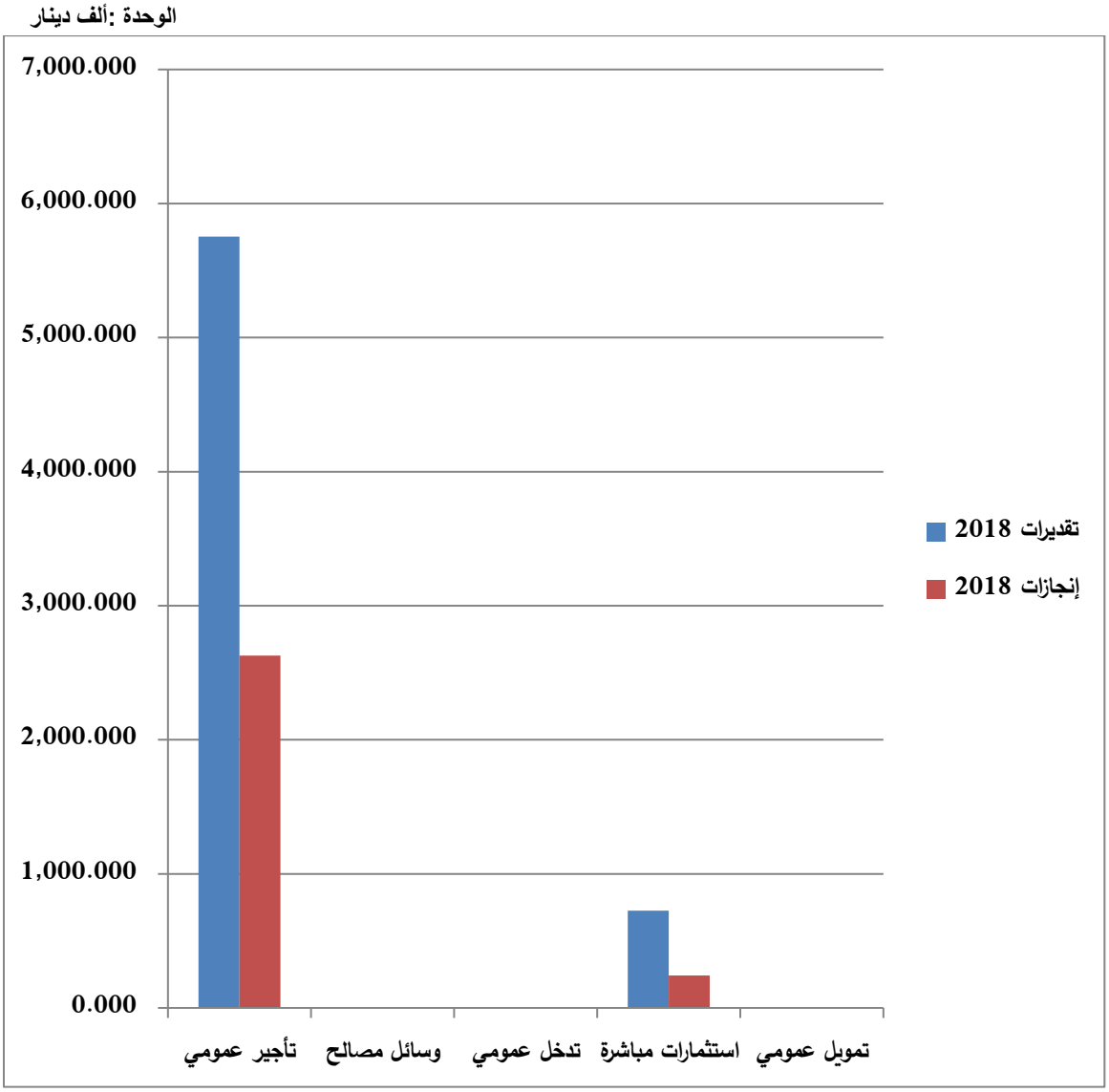

✓ **حسب البرامج الفرعية:**

- وزعت جملة تقديرات ميزانية برنامج التصرف في العقارات الفلاحية لسنة 2018 (باعتبار الإعتمادات التكميلية) حسب البرامج الفرعية كما يلي:

  - البرنامج الفرعي "إعادة هيكلة الأراضي الدولية الفلاحية": 1224,857 أ.د (أي ما يمثل نسبة 18,90 % من جملة تقديرات ميزانية برنامج التصرف في العقارات الفلاحية لسنة 2018).
  - البرنامج الفرعي "إسناد الأراضي الفلاحية": 1217,779 أ.د (أي ما يمثل نسبة 18,80 % من جملة تقديرات ميزانية برنامج التصرف في العقارات الفلاحية لسنة 2018).
  - البرنامج الفرعي "دعم التصرف في العقارات الفلاحية": 4036,339 أ.د (أي ما يمثل نسبة 62,30 % من جملة تقديرات ميزانية برنامج التصرف في العقارات الفلاحية لسنة 2018).

- وزعت جملة نفقات برنامج التصرف في العقارات الفلاحية لسنة 2018 حسب البرامج الفرعية كما يلي:

  - البرنامج الفرعي "إعادة هيكلة الأراضي الدولية الفلاحية": 118,715 أ.د (أي ما يمثل نسبة 4,14 % من جملة نفقات برنامج التصرف في العقارات الفلاحية لسنة 2018، ونسبة إنجاز تبلغ 9,69 % من تقديرات نفقات البرنامج الفرعي "إعادة هيكلة الأراضي الدولية الفلاحية" لسنة 2018).
  - البرنامج الفرعي "إسناد الأراضي الفلاحية": 252,531 أ.د (أي ما يمثل نسبة 8,79 % من جملة نفقات برنامج التصرف في العقارات الفلاحية لسنة 2018، ونسبة إنجاز تبلغ 20,74 % من تقديرات نفقات البرنامج الفرعي "إسناد الأراضي الفلاحية" لسنة 2018).
  - البرنامج الفرعي "دعم التصرف في العقارات الفلاحية": 2500,574 أ.د (أي ما يمثل نسبة 87,07 % من جملة نفقات برنامج التصرف في العقارات الفلاحية لسنة 2018،

ونسبة إنجاز تبلغ 61,95 % من تقديرات نفقات البرنامج الفرعي "دعم التصرف في العقارات الفلاحية" لسنة 2018).

جدول عدد 10:

تنفيذ ميزانية برنامج التصرف في العقارات الفلاحية لسنة 2018

مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب البرامج الفرعية (إع الدفع)

الوحدة: ألف دينار

بيان البرامج الفرعية	تقديرات 2018		إنجازات 2018	الإنجازات مقارنة بالتقديرات	
	ق.م الأصلي	ق.م التكميلي (1)	(2)	المبلغ (1) - (2)	نسبة الإنجاز % (1) / (2)
البرنامج الفرعي عدد 2-1 إعادة هيكلة الأراضي الدولية الفلاحية	1 224,857	1 224,857	118,715	-1 106,142	9,69
البرنامج الفرعي عدد 2-2 إسناد الأراضي الفلاحية	1 217,779	1 217,779	252,531	-965,248	20,74
البرنامج الفرعي عدد 2-3 دعم التصرف في العقارات الفلاحية	4 036,339	4 036,339	2 500,574	-1 535,765	61,95
المجموع العام	6 478,975	6 478,975	2 871,820	-3 607,155	44,33

* دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

رسم بياني عدد 10:

مقارنة بين تقديرات وانجازات ميزانية البرامج الفرعية

لبرنامج التصرف في العقارات الفلاحية لسنة 2018

التوزيع حسب البرامج (إع الدفع)

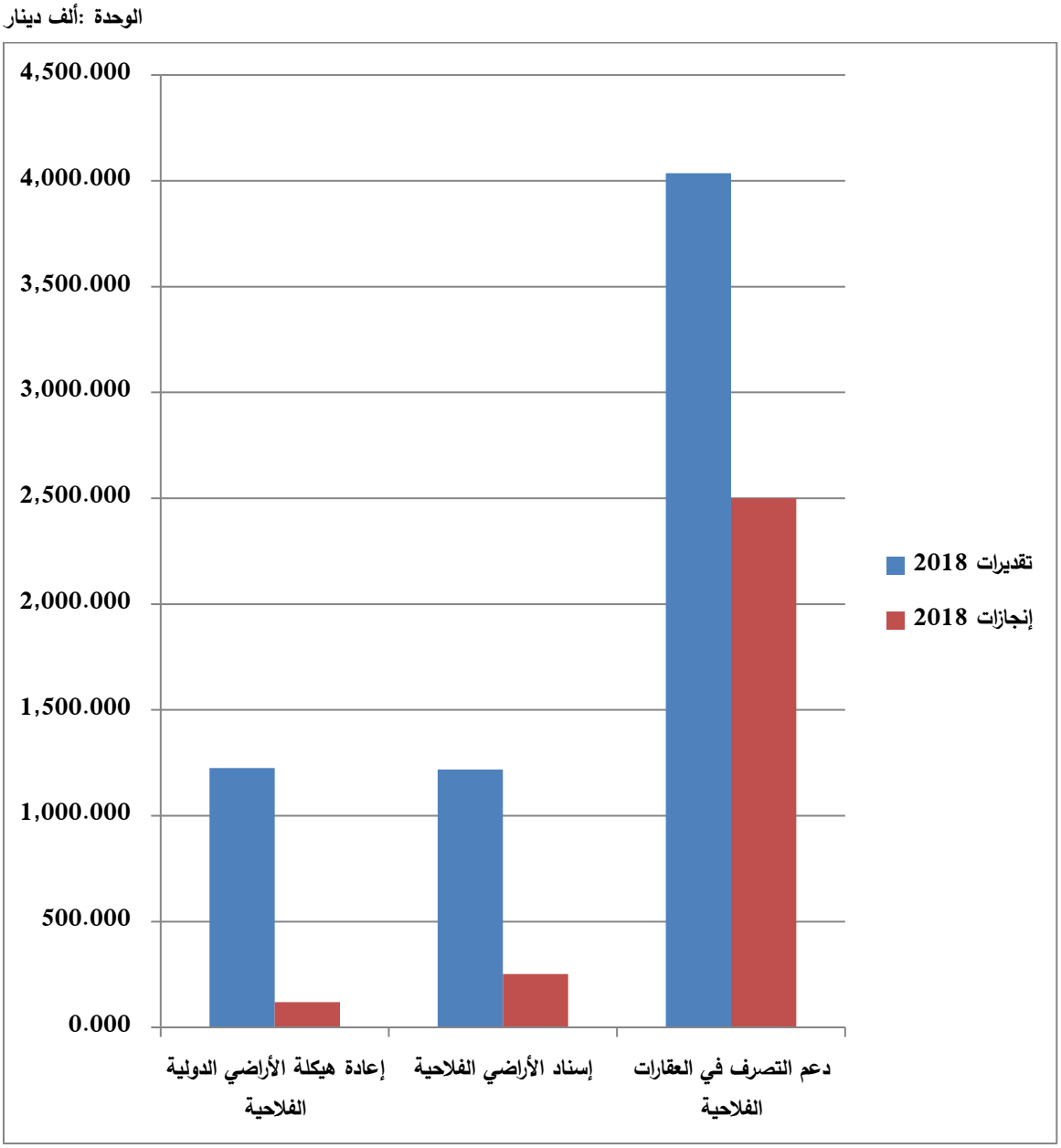

الهدف 2-1-1: تحسين توظيف وإعادة توظيف الأراضي الدولية الفلاحية

تقديم الهدف: الترفيع في نسبة توظيف وإعادة توظيف العقارات الدولية الفلاحية وذلك في أحسن الآجال حتى لا تبقى مهملة.

جدول عدد 11:

الهدف 1.1.2: تحسين توظيف وإعادة توظيف الأراضي الدولية الفلاحية

الهدف 1.1.2: تحسين توظيف وإعادة توظيف الأراضي الدولية الفلاحية	مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2017	إنجازات 2017	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات لسنة 2017	تقديرات 2018		إنجازات (2) 2018	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات لسنة 2018 % (1) / (2)
						ق.م الأصلي	ق.م التكميلي (1)		
	المؤشر 1.1.1.2 الآجال بعد ورود الملفات	عدد الأشهر	5	8	160		4,50	6,50	***144,44**
	المؤشر 2.1.1.2 نسبة المساحات المسوغة مقارنة بالمساحات الواردة	نسبة مائوية	50	29,05	58,10		55	44,45	**80,82**

***بالنسبة لمؤشر "الآجال بعد ورود الملفات": تم خلال سنة 2018 تسجيل ارتفاع في الآجال بنسبة 44,44 % مقارنة بالتقديرات**

رسم بياني عدد 11:

مقارنة بين تقديرات وإنجازات مؤشرات قيس الأداء الخاصة بالهدف "تحسين توظيف وإعادة توظيف الأراضي الدولية الفلاحية" لسنة 2018

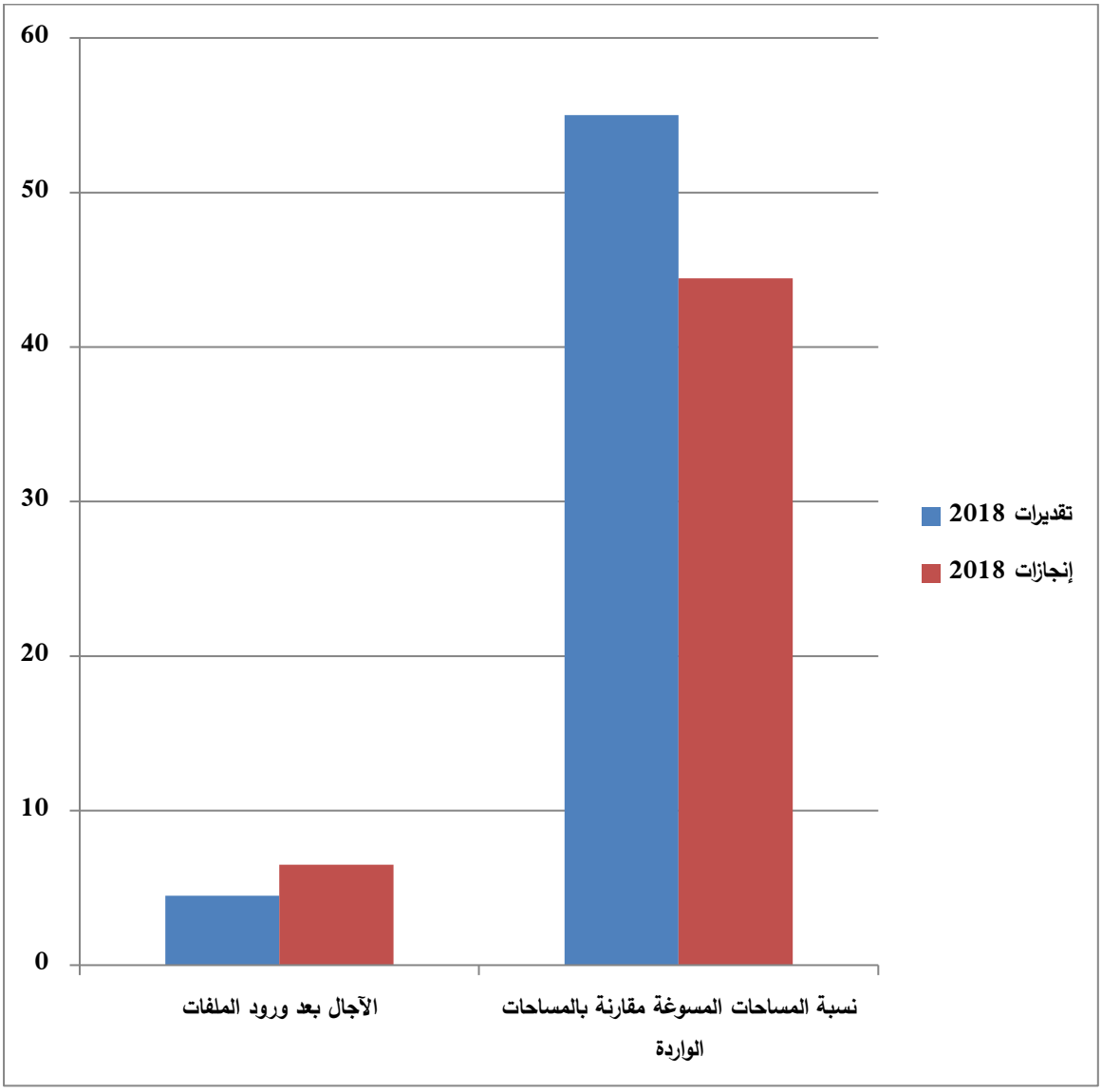

الهدف 2-2-2: تطوير مساهمة الأراضي الفلاحية في الدورة الاقتصادية

تقديم الهدف: الترفيع في نسبة تسوية وتصفية الأراضي الفلاحية ليتم استغلالها الاستغلال الأمثل وبالتالي الرفع من إنتاجيتها، ونسبة الاستجابة لطلبات تخصيص بعض الأراضي الدولية الفلاحية لفائدة المشاريع العمومية النهوض باقتصاد البلاد.

جدول عدد 12:

الهدف 2.2.2: تطوير مساهمة الأراضي الفلاحية في الدورة الاقتصادية

الهدف 2.2.2: تطوير مساهمة الأراضي الفلاحية في الدورة الاقتصادية	مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2017	إنجازات 2017	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات لسنة 2017	تقديرات 2018		إنجازات (2) 2018	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات لسنة 2018 % (1) / (2)
						ق.م الأصلي	ق.م التكميلي (1)		
	المؤشر 1.2.2.2 نسبة المساحة المصفاة مقارنة بالمساحة المدروسة	نسبة ماؤية	35	6,22	17,77		40	72	**180**
	المؤشر 2.2.2.2 نسبة الاستجابة للطلبات المدروسة والمتعلقة بالمشاريع	نسبة ماؤية	40	49	122,5		45	38,20	**84,89**

رسم بياني عدد 12:

مقارنة بين تقديرات وإنجازات مؤشرات قيس الأداء الخاصة بالهدف "تطوير مساهمة الأراضي الفلاحية في الدورة الاقتصادية" لسنة 2018

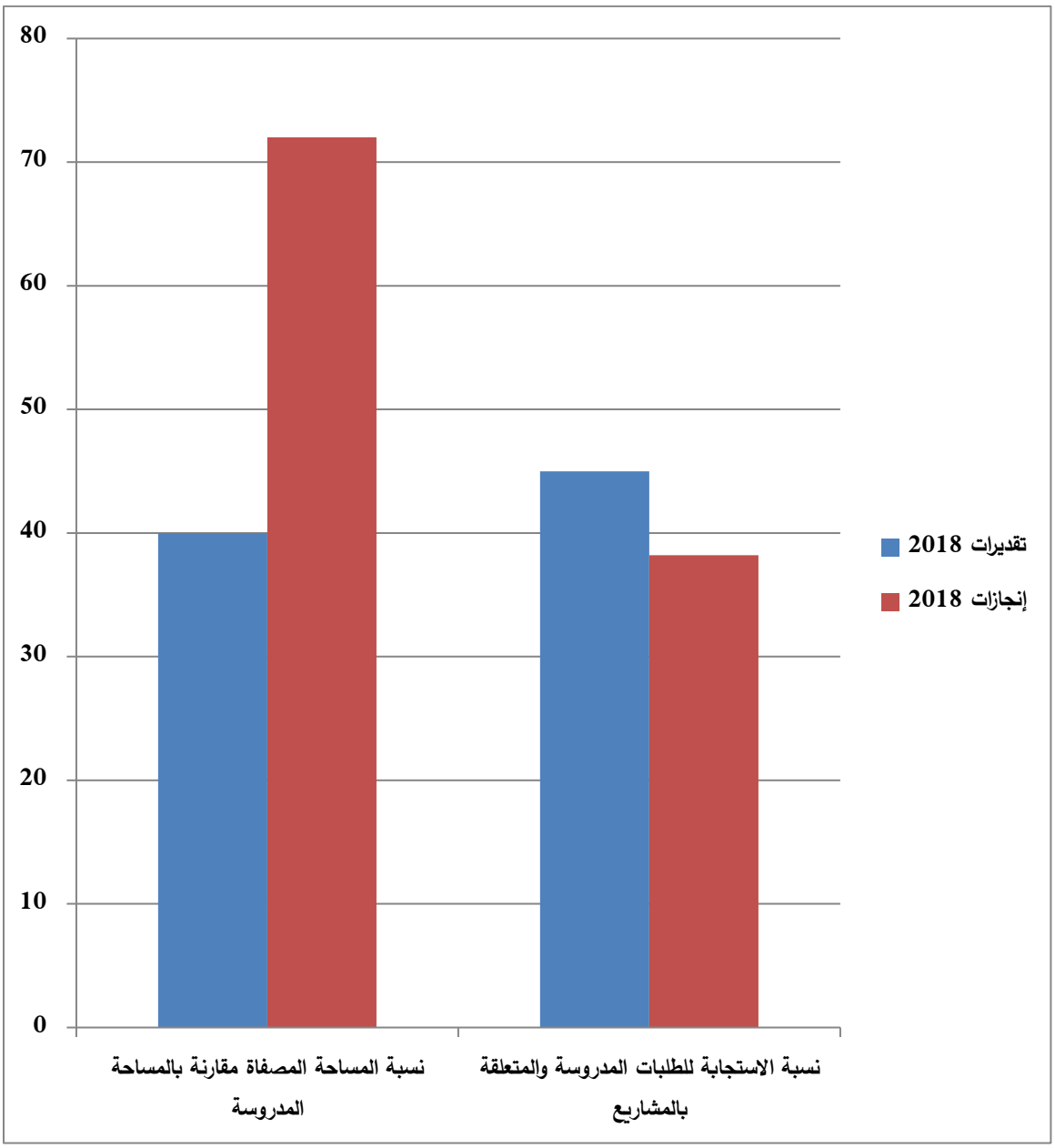

الهدف 2-3-3: تطوير نسق إنجاز الملفات المتعلقة بالدراسات ومتابعة التصرف في العقارات الفلاحية

تقديم الهدف: الترفيع في عدد الملفات المنجزة وفي نسبة الاستجابة للطلبات الصادرة عن البرنامج الفرعي "إعادة هيكلة الأراضي الدولية الفلاحية" والبرنامج الفرعي "إسناد الأراضي الفلاحية" والمتعلقة بعمليات الرفع والأبحاث وإعداد التقارير من خلال توفير الأمثلة التقسيمية أو التقسيمية العقارية ومراقبة حسن استغلال الأراضي الدولية الفلاحية.

جدول عدد 13:

الهدف 3.3.2: تطوير نسق إنجاز الملفات المتعلقة بالدراسات ومتابعة التصرف في العقارات الفلاحية

الهدف 3.3.2: تطوير نسق إنجاز الملفات المتعلقة بالدراسات ومتابعة التصرف في العقارات الفلاحية	مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2017	إنجازات 2017	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات لسنة 2017	تقديرات 2018		إنجازات (2) 2018	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات لسنة 2018 % (1) / (2)
						ق.م الأصلي	ق.م التكميلي (1)		
	المؤشر 1.3.3.2 عدد الملفات المنجزة	عدد	2233	1481	66,32		2233	2262	**101,30**
	المؤشر 2.3.3.2 نسبة الاستجابة لطلبات الرفع الطبوغرافي والأبحاث العقارية	نسبة ماؤية	77,02	17,92	23,27		50,40	13,77	**27,32**
	المؤشر 3.3.3.2 نسبة إدراج الأمثلة الطبوغرافية بالخارطة الرقمية	نسبة ماؤية	11	11	100		25	26,20	**104,80**

رسم بياني عدد 13:

مقارنة بين تقديرات وإنجازات مؤشرات قيس الأداء الخاصة بالهدف "تطوير نسق إنجاز الملفات المتعلقة بالدراسات ومتابعة التصرف في العقارات الفلاحية"

لسنة 2017

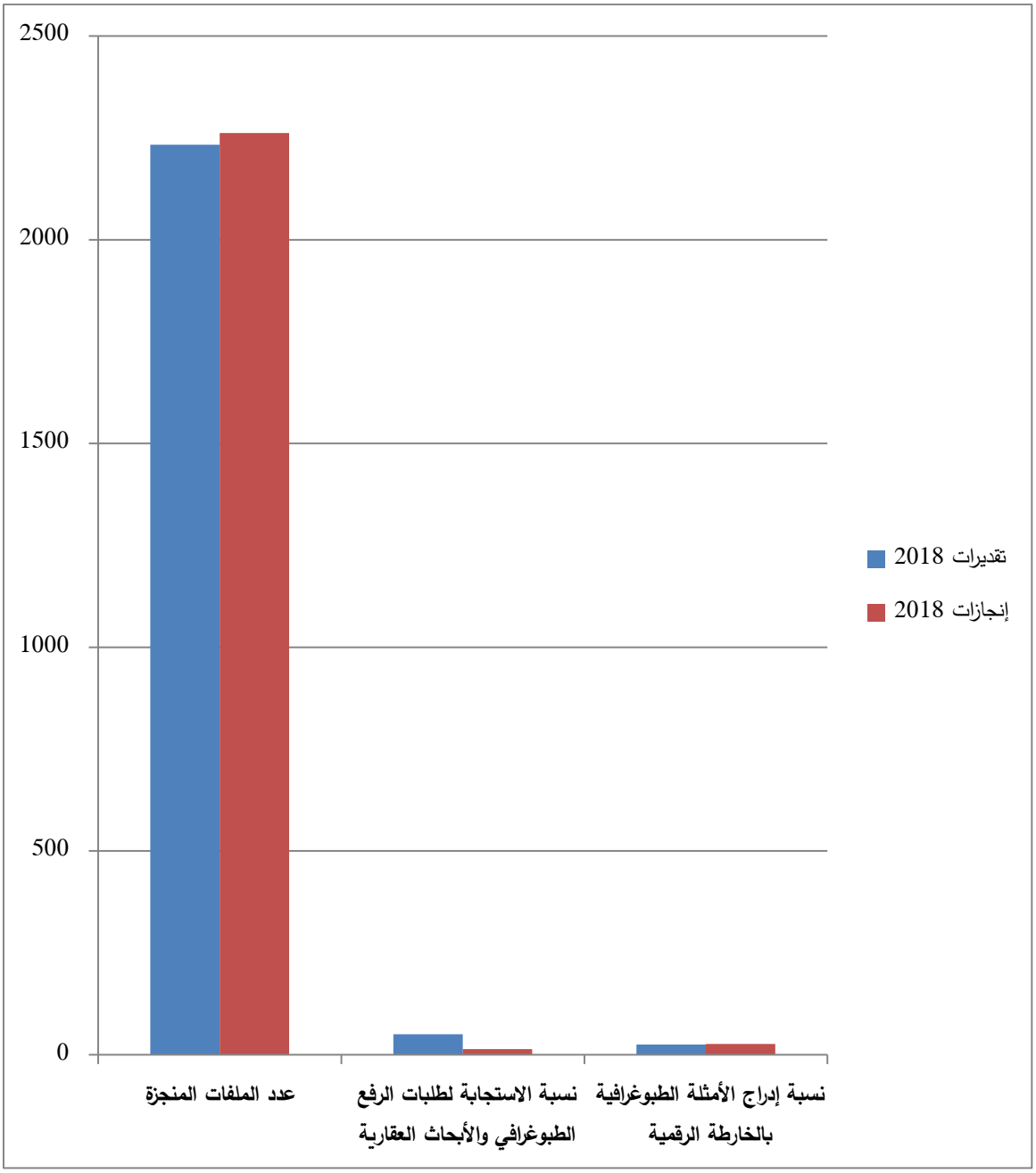

3-3 تحليل وتفسير النتائج التي تم تحقيقها مقارنة بالتقديرات لسنة 2017

الهدف 2-1-1: تحسين توظيف وإعادة توظيف الأراضي الدولية الفلاحية

المؤشر 2-1-1-1: "الآجال بعد ورود الملفات":

تم تسجيل نسبة انجاز تقدر بـ 144,44 % مقارنة بالتقديرات، حيث تم خلال سنة 2018 تسجيل ارتفاع في الآجال مقارنة بالتقديرات، ويعود ذلك إلى جملة من الأسباب من أهمها التأخير الناتج عن ارتفاع آجال عملية تضمين الرسوم العقارية للضيعات الدولية الفلاحية والمقاسم الدولية الفلاحية موضوع التسويغ والتي استغرقت مزيدا من الوقت بخصوص البعض منها، كما تطلب تضمين العقارات الدولية الفلاحية غير المسجلة حيزا زمنيا إضافة إلى إدراج بعض التعديلات أو الإضافات على نماذج مشاريع عقود الكراء أو إصلاح بعض المعطيات بها.

المؤشر 2-1-1-2: "نسبة المساحات المسوغة مقارنة بالمساحات الواردة":

تم تسجيل نسبة انجاز تقدر بـ 80,82 % مقارنة بالتقديرات، ويعود ذلك إلى جملة من الأسباب من أهمها وجود إشكاليات في تضمين الرسوم العقارية على مستوى الإدارات الجهوية تتعلق بـ:

- الحصول على شهائد الملكية أو الرسوم العقارية أو أمثلة الرسوم العقارية،
- الرفع الطبوغرافي وإعداد الأمثلة للعقارات غير المسجلة،
- إصلاح معطيات نماذج مشاريع عقود الكراء.

الهدف 2-2-2: تطوير مساهمة الأراضي الفلاحية في الدورة الاقتصادية

المؤشر 2-2-2-1: نسبة المساحات المصفاة مقارنة بالمساحات المدروسة:

تم تسجيل نسبة انجاز تقدر بـ 180 % مقارنة بالتقديرات، ويعود ذلك إلى جملة من الأسباب من أهمها:

✓ ارتفاع عدد العقود التوضيحية المنجزة،

- ✓ اعتماد مساحة مضامين الإنزال المنجزة تبعا للطلبات الصادرة عن المواطنين عوضا عن المساحة المسندة من قبل لجان الإنزال نظرا لبطئ انعقاد اللجان.

المؤشر 2-2-2-2: نسبة الإستجابة للطلبات المدروسة والمتعلقة بالمشاريع:

تم تسجيل نسبة انجاز تقدر بـ 84,89 % مقارنة بالتقديرات، ويعود ذلك إلى جملة من الأسباب من أهمها:

- ✓ ارتفاع عدد الطلبات الواردة بزيادة أكثر من 100 ملف مقارنة بالسنة الفارطة،
- ✓ تسجيل بعض الإشكاليات القانونية والإجرائية لبعض الطلبات العقارية لمشاريع إنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة والتي لم يتم البت فيها لارتباطها بإجراءات مشتركة مع هياكل أخرى،
- ✓ تسجيل صعوبات على مستوى الحسم النهائي في بعض الملفات المتعلقة بتسوية بعض وضعيات التصرف في العقارات الدولية الفلاحية من قبل بعض الشركات الخاصة أو المؤسسات والمنشآت العمومية وخاصة الشركة التونسية للكهرباء والغاز وذلك جراء بطء وتأخر هذه الهياكل في إتمام الإجراءات المستوجبة مع الإدارة،
- ✓ عدم تجانس وتنوع ملفات العمليات العقارية للمصلحة يقتضي درسها والبت فيها القيام بالاستشارات الضرورية وبجملة من الإجراءات التي تتجاوز في أغلب الأحيان السنة،
- ✓ محدودية الإمكانيات المادية والبشرية.

الهدف 2-3-3: تطوير نسق إنجاز الملفات المتعلقة بالدراسات ومتابعة التصرف في العقارات الفلاحية

المؤشر 2-3-3-1: عدد الملفات المنجزة:

تم تسجيل نسبة انجاز تقدر بـ 101,30 % مقارنة بالتقديرات.

المؤشر 2-3-3-2: نسبة الاستجابة لطلبات الرفع الطبوغرافي والأبحاث العقارية:

تم تسجيل نسبة انجاز تقدر بـ 27,32 % مقارنة بالتقديرات، ويعود ذلك إلى جملة من الأسباب من أهمها:

- ✓ توقف عملية الأبحاث الشاملة منذ شهر أفريل 2017 إلى حدّ التاريخ وذلك لأسباب راجعة بالأساس للإدارة، وحيث أنّه كان من المنتظر أنّ تستأنف فرق الأبحاث أعمالها خلال سنة 2018 إلاّ أنّ ذلك لم يتم للأسباب السالف ذكرها،
- ✓ تمّ خلال سنة 2016 برمجة طلب عروض للقيام برفع طبوغرافي لمستغلات دولية فلاحية إلاّ أنّه لم يكن مثمرا وخلال سنة 2017 لم يقع برمجة طلبات عروض في الغرض ونتيجة لذلك فإنّ نسبة الاستجابة لطلبات الرفع في نطاق الصفقات العمومية شهد تراجعا ملحوظا بالإضافة إلى وجود عديد الصعوبات المتعلقة بآجال تنفيذ الصفقات من جهة، والمدّة التي تستوجبها المراقبة الفنية للصفقات في علاقتها بالموارد البشرية والمادية المتاحة مركزيا وجهويا من جهة أخرى إلا أنه تمت الاستجابة لجميع الطلبات الواردة في نطاق الرفع الطوبوغرافي المنجز من طرف فرق الرفع التابعة للإدارة بالإضافة إلى مساهمتهم في عملية معالجة الأمثلة قبل إدراجها بالخارطة الرقمية،
- ✓ عدم برمجة طلبات عروض خاصة بالرفع الطبوغرافي المنجزة في نطاق الصفقات العمومية لأراضي اشتراكية وذلك بعد صدور القانون عدد 69 لسنة 2016 المؤرخ في 10 أوت 2016 والمتعلق بتنقيح وإتمام قانون الأراضي الاشتراكية حيث يقتصر دور الإدارة على إتمام مراحل إنجاز الصفقات التي سبق أن تعهدت بها.

4. التوجهات المستقبلية لتحسين الأداء:

➢ **الإشكاليات التي اعترضت تحقيق الأهداف:**

الهدف 2-1-1: تحسين توظيف وإعادة توظيف الأراضي الدولية الفلاحية

- نقص في الموارد البشرية والحاجيات المادية،
- وجود بعض الإشكاليات المتعلقة بتضمين الرسوم العقارية وقطع الأراضي غير المسجلة للمستغلات الفلاحية المزمع تسويغها.

الهدف 2-2-2: تطوير مساهمة الأراضي الفلاحية في الدورة الاقتصادية

- عدم دورية جلسات لجان الإنزال،
- نقص في الموارد البشرية والحاجيات المادية،
- أغلب الملفات الواردة من الإدارات الجهوية تتطلب مراجعة وتحيين.

الهدف 2-3-3: تطوير نسق انجاز الملفات المتعلقة بالدراسات ومتابعة التصرف في العقارات الفلاحية

- وجود بعض الإشكاليات في اعتماد المنظومة الإعلامية،
- نقص في الموارد البشرية والحاجيات المادية،
- صعوبة الحصول على السجلات العقارية ولأمثلة الرسوم العقارية،
- أغلب الملفات الواردة من الإدارات الجهوية تتطلب مراجعة وتحيين.

الهدف 2-1-1: تحسين توظيف وإعادة توظيف الأراضي الدولية الفلاحية

- تمكين الأعوان والإطارات من دورات تكوينية في مجالي الإعلامية والتصرف في الميزانية حسب الأهداف.
- تدعيم إدارة إعادة هيكلة الأراضي الدولية الفلاحية بالموارد البشرية والحاجيات المادية.
- محاولة تجاوز الإشكاليات التي تعيق عملية التضمين ليتسنى الاستخراج الآلي لعقود الكراء عن طريقة منظومة التصرف وذلك بعد استكمال إتمام عملية التضمين.
- تحسيس المصالح الجهوية لأملاك الدولة والشؤون العقارية قصد إدماج منظوريها في برنامج التصرف في العقارات الفلاحية وإيلاء العناية المستوجبة لعملية تضمين الرسوم العقارية والقطع غير المسجلة.
- تم إعداد مشروع دليل إجراءات يشتمل على جميع البيانات والتوضيحات اللازمة المتعلقة بصيغ كراء العقارات الدولية الفلاحية.

الهدف 2-2-2: تطوير مساهمة الأراضي الفلاحية في الدورة الإقتصادية

- العمل على جعل جلسات لجان الإنزال دورية،
- عقد جلسات عمل مشتركة بين المتدخلين من الإدارة المركزية والإدارات الجهوية قصد حل الإشكاليات التي من شأنها إطالة إجراءات البت في بعض الملفات

الهدف 2-3-3: تطوير نسق انجاز الملفات المتعلقة بالدراسات ومتابعة التصرف في العقارات الفلاحية

- عقد جلسات عمل مشتركة بين المتدخلين من الإدارة المركزية والإدارات الجهوية قصد حل الإشكاليات التي من شأنها إطالة إجراءات البت في بعض الملفات،
- اقتراح حلول لفض الإشكاليات المتعلقة بالمنظومة الإعلامية،
- مواصلة إنجاز برنامج الخارطة الرقمية لأملاك الدولة الفلاحية.

- تفعيل عمل فريق إضافي في مجال الأبحاث العقارية لإنجاز الطلبات الواردة.
- مواصلة الفرق المركزية للرفع الطبوغرافي لإنجاز أمثلة تقسيمية عقارية رقمية لمستغلات دولية فلاحية.
- تعصير المعدات الفنية وتطويرها(اقتناء أجهزة GPS وحواسيب ذات خاصيات فنية عالية ..).

هذا وتجدر الإشارة أنّه بخصوص التقديرات لسنوات 2019 و2020 و2021 والتي من المنتظر أن يشهد مؤشّر الاستجابة لطلبات الرفع الطبوغرافي والأبحاث العقارية ارتفاعا حيث أنّه منذ موفّى شهر ديسمبر 2018 تقرّر مواصلة أعمال فرق الأبحاث العقارية تبعا لتعليمات السيد الوزير القاضية بإجراء حصر ميداني للعقارات الدولية الفلاحية على المستوى الوطني كما أنّه تمّ برمجة طلبات عروض لإنجاز رفع طبوغرافي لعقارات دولية فلاحية من طرف خبراء في المساحة.

برنامج

"حماية أملاك الدولة والمحافظة على حقوقها"

رئيس البرنامج: السيد ضو بوعبيدي (المدير العام لضبط الأملاك العمومية)

من 23 جانفي 2017 إلى الآن

1. تقديم عام لبرنامج حماية أملاك الدولة والمحافظة على حقوقها خلال سنة 2018:

تتمثل المهمة الأساسية لبرنامج "حماية أملاك الدولة والمحافظة على حقوقها" في حماية ملك الدولة وذلك بإحصاء وضبط كل الممتلكات وتقديرها ثم السهر باستمرار على كيفية استعمالها ومراقبة استغلالها بمختلف مؤسسات الإدارة والقيام بكل ما يلزم للحفاظ عليها والعمل على استرجاعها عندما يتم المساس منها.

1.1. البرامج الفرعية

يتضمن برنامج حماية أملاك الدولة والمحافظة على حقوقها أربعة برامج فرعية وهي:

البرنامج الفرعي عدد 1: تمثيل الدولة والمؤسسات العمومية لدى القضاء،

البرنامج الفرعي عدد 2: اختبارات،

البرنامج الفرعي عدد 3: مراقبة التصرف في أملاك الدولة والمال العام،

البرنامج الفرعي عدد 4: ضبط الأملاك العمومية.

2.1. أهداف وأولويات البرنامج

تعمل جميع البرامج الفرعية لبرنامج حماية أملاك الدولة والمحافظة على حقوقها على تحقيق جملة من الأهداف الإستراتيجية من خلال أنشطتها المتمثلة في الآتي:

البرنامج الفرعي 1: تمثيل الدولة والمؤسسات العمومية لدى القضاء:

- تمثيل الدولة والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية أمام المحاكم التونسية والأجنبية وهيئات التحكيم الدولية في المادة الإدارية والمدنية والتجارية،
- تمثيل المؤسسات الخاضعة مباشرة لإشراف الدولة حسب التشريع الجاري به العمل لدى سائر المحاكم بطلب منها،
- تمثيل اللّجان المستحدثة والمكلّفة باسترجاع والتصرّف في الأموال المنهوبة بالهياكل الأخرى القائم في حقها،
- إصدار بطاقات إلزام وذلك لاستخلاص الديون التي كلّفت بها،
- إبرام الصلح مع الخصوم في المواد المدنية والإدارية و الجزائية و التعويض عن حوادث المرور،
- تنفيذ الأحكام الصادرة في القضايا التي تكون الدولة والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية طرفا فيها،
- تقديم الاستشارات القانونية لمختلف المصالح الإدارية.

البرنامج الفرعي 2: الإختبارات:

- إجراء الاختبارات المتعلقة بضبط القيم الشرائية والقيم الكرائية للعقارات المعدة لمختلف مصالح الدولة وكذلك للجماعات العمومية المحلية والمؤسسات والمنشآت العمومية بطلب منها،
- تحديد قيمة الأصول التجارية واللزمات وضبط عروض الإدارة فيما يخص غرامات الانتزاع،
- القيام بالدراسات والأبحاث العقارية والفنية والهندسية الخاصة بأملاك الدولة،
- القيام بكل الأعمال المتعلقة بالاختبارات التي تكلفها بها الوزارة.

البرنامج الفرعي 3: مراقبة التصرف في أملاك الدولة والمال العام:

- تحسين آليات التصرّف في أملاك الدّولة من خلال تطوير النصوص القانونية وإرساء أدلّة الإجراءات المتعلّقة بها بما يجعلها بمنأى عن كلّ اعتداء أو تلاعب وكذلك بالرّفع من مردوديّتها الاقتصاديّة،
- تحسين التصرّف العمومي عبر الكشف عن كلّ الإخلالات والنّقائص ومساءلة المسؤولين عن أخطاء التصرّف وصياغة التوصيات والمقترحات الكفيلة بالرّفع من مستوى أداء المرفق العمومي وتجنّب مخاطر سوء التصرّف وسوء الحوكمة في القطاع العمومي،
- كما يهدف هذا البرنامج الفرعي إلى تطوير آليات التدقيق والرّقابة على التصرّف العمومي وذلك أساسا من خلال :

- اعتماد وتكريس معايير التدقيق الدّوليّة،
- تركيز أحدث التطبيقات الإعلاميّة المُساندة لعمليّة التدقيق،
- وضع تنميط متكامل Standardisation - قدر الإمكان - لمختلف النقائص والإخلالات الموجودة على مستوى مختلف أوجه التصرّف،
- ضمان تكوين رقابي منسجم مع المعايير الدّوليّة بالنسبة للمراقبين.

البرنامج الفرعي 4: ضبط الأملاك العمومية:

- ضبط كل الأملاك المنقولة وغير المنقولة الراجعة للدولة بالتعاون مع المصالح العمومية المستغلة لهاته الأملاك،
- مسك سجلات ودفاتر كشف لهاته الأملاك،
- متابعة ضبط الأملاك الراجعة للجماعات العمومية المحلية والمؤسسات والمنشآت العمومية،
- تجميع المعلومات المتعلقة بسجلات ودفاتر كشف هاته الأملاك.

3.1. خارطة البرنامج والهياكل المتدخلة

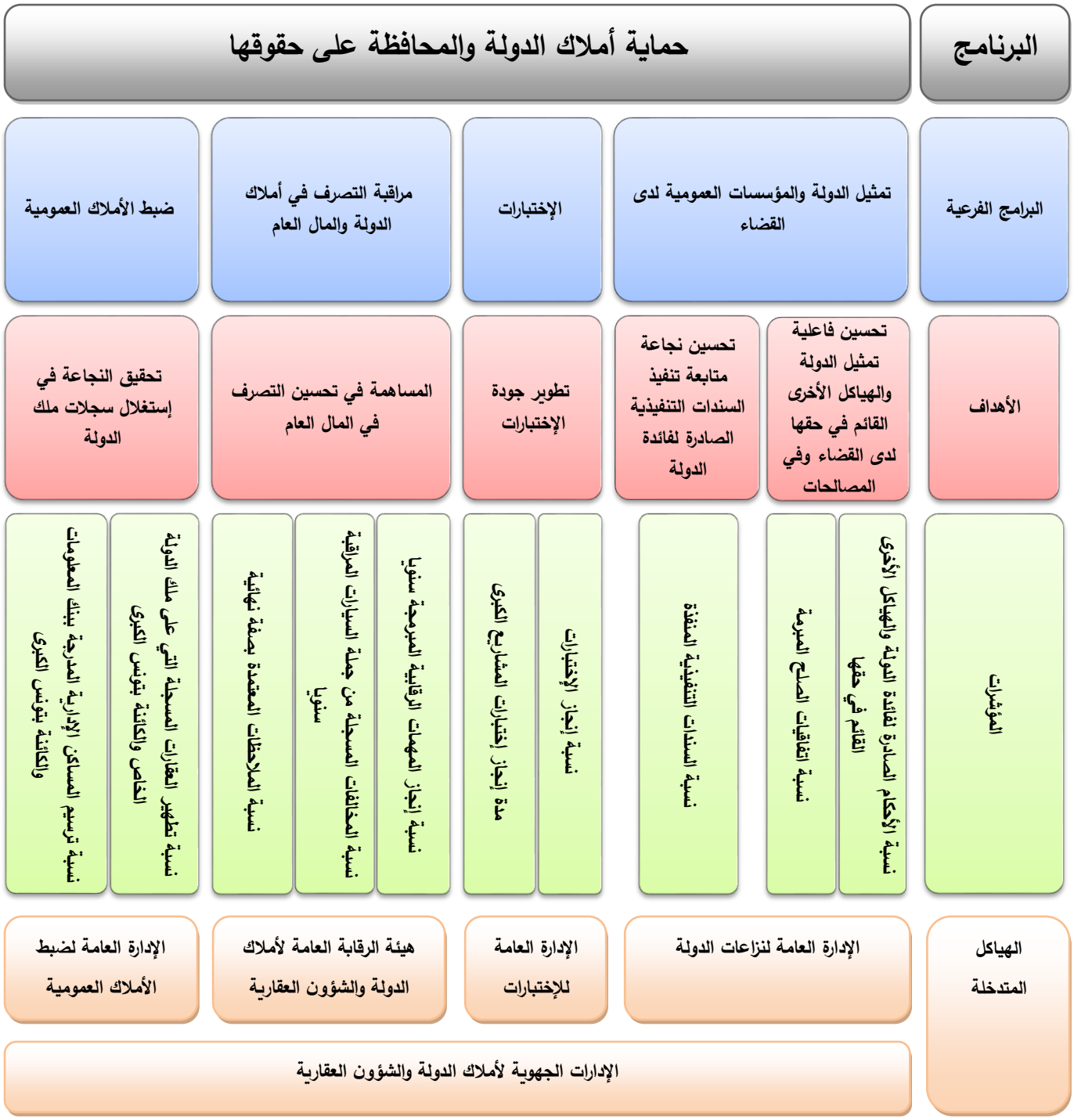

2. تقديم عام للإنجازات الإستراتيجية الخاصة بالبرنامج:

1.2. أهم الإصلاحات والأهداف الإستراتيجية التي تم تحقيقها

تتلخص أولويات البرنامج في النقاط التالية:

- تحسين الحماية القضائية لأملاك الدولة واسترجاع الأملاك المنهوبة للدولة،
- تطوير منظومة الاختبارات كما وكيفا عبر تطوير نسب الإنجاز والتقليص في المدة،
- تحقيق تدخل ناجع وفعال في مجال حوكمة التصرف في المال العام ومكافحة الفساد وحماية الأملاك العمومية،
- الترفيع في نسق ترسيم أملاك الدولة العقارية بسجلات أملاك الدولة مع مواصلة تحيين سجلات أملاك الدولة وتطهيرها.

2.2. أهم الإنجازات والأنشطة التي تم القيام بها لتحقيق الأهداف الخاصة بالبرنامج وعلاقتها بالنفقات التي تم تنفيذها

في إطار تحقيق الأهداف الخاصة به، تولى برنامج "حماية أملاك الدولة والمحافظة على حقوقها":

- مواصلة المجهودات والإجراءات اللازمة لتنفيذ الهدف الاستراتيجي للقطاع المتعلق باسترجاع الأموال المنهوبة من خلال معالجة ملفات المصادرة ومتابعة الأعمال القضائية المتولدة عنها (ائتمان عدلي وتصرف قضائي)،
- تطوير منظومة التصرف في ملفات الاختبارات لإضفاء المزيد من الشفافية على تقنيات التقييم وتوحيد مناهجها بالاعتماد على دليل الإجراءات الذي تم تحيينه خلال سنة 2017 وذلك قصد تقليص مدة الانجاز وتبسيط الإجراءات بما يساعد جميع القائمين بهذا العمل مركزيا وجهويا للقيام بالأعمال الموكولة إليهم على الوجه المطلوب،
- تطوير النصوص القانونية والترتيبية ذات الصلة بمنظومة الاختبارات والمعايير الفنية المرجعية وإصدار مذكرات عمل لتوحيد المنهجيات،
- تفعيل لجنة خبراء تهتم بالنظر في ملفات الاختبار ذات القيم المالية المرتفعة أو ملفات ذات خاصية معينة تقتضي الدرس،

- تركيز فريق عمل ميداني يعنى بالقيام بالمعاينات الميدانية وإعداد تقارير حول عمليات معاينة العقارات المراد ضبطها بكل دقة ليتسنى تحيين المعطيات المرسمة في سجلات أملاك الدولة وتطهير هذه السجلات وجعلها مطابقة لواقع العقارات وللحصول على سجل الكتروني محين،
- الانخراط في مشروع الخارطة الرقمية عبر إدراج جزء من العقارات المحينة بالمنظومة وبسجلات أملاك الدولة.

3. نتائج القدرة على الأداء وتنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2018:

1.3. تقديم لتنفيذ ميزانية البرنامج

✓ حسب طبيعة النفقة (إع الدفع):

بلغت جملة تقديرات ميزانية برنامج حماية أملاك الدولة والمحافظة على حقوقها لسنة 2018 (باعتبار الإعتمادات التكميلية) ما قدره: 14226,242 أ.د (أي ما يمثل نسبة 22,12 % من جملة تقديرات ميزانية الوزارة لسنة 2018)، وتمثلت حصريا في الإعتمادات المخصصة للتأجير الخاص بالبرنامج.

بلغت جملة نفقات برنامج حماية أملاك الدولة والمحافظة على حقوقها لسنة 2018 مبلغا قدره 9035,119 أ.د (أي ما يمثل نسبة 13,91 % من جملة نفقات الوزارة لسنة 2018، ونسبة إنجاز تبلغ 63,51 % من تقديرات نفقات برنامج حماية أملاك الدولة والمحافظة على حقوقها لسنة 2018)، وتمثلت حصريا في النفقات المخصصة للتأجير الخاص بالبرنامج.

جدول عدد 14:

تنفيذ ميزانية برنامج حماية أملاك الدولة والمحافظة على حقوقها لسنة 2018

مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب طبيعة النفقة (إع الدفع)

الوحدة: ألف دينار

بيان النفقات	تقديرات 2018		إنجازات 2018	الإنجازات مقارنة بالتقديرات	
	ق.م الأصلي	ق.م التكميلي (1)	(2)	المبلغ (1) - (2)	نسبة الإنجاز % (1) / (2)
نفقات تصرف	**14 226,242**	**14 226,242**	**9 035,119**	**-5 191,123**	**63,51**
تأجير عمومي	14 226,242	14 226,242	9 035,119	-5 191,123	63,51
وسائل مصالح					
تدخل عمومي					
نفقات تنمية					
استثمارات مباشرة					
على الميزانية					
على القروض الخارجية					
تمويل عمومي					
على الميزانية					
على القروض الخارجية					
صناديق خزينة					
المجموع العام	**14 226,242**	**14 226,242**	**9 035,119**	**-5 191,123**	**63,51**

* دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

رسم بياني عدد 14:

مقارنة بين تقديرات وإنجازات ميزانية

برنامج حماية أملاك الدولة والمحافظة على حقوقها

لسنة 2018

التوزيع حسب طبيعة النفقة (إع الدفع)

الوحدة :ألف دينار

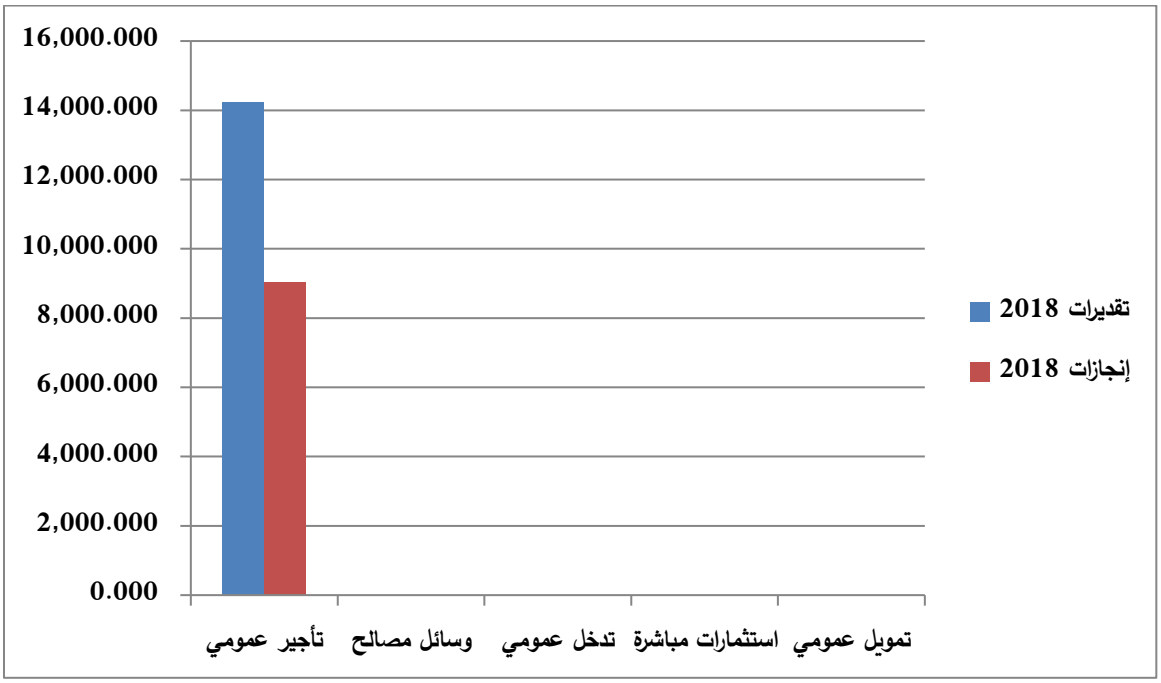

✓ حسب البرامج الفرعية:

- وزعت جملة تقديرات ميزانية برنامج حماية أملاك الدولة والمحافظة على حقوقها لسنة 2018 (باعتبار الإعتمادات التكميلية) حسب البرامج الفرعية كما يلي:
  - البرنامج الفرعي "تمثيل الدولة والمؤسسات العمومية لدى القضاء": 7051,921 أ.د (أي ما يمثل نسبة 49,57 % من جملة تقديرات ميزانية برنامج حماية أملاك الدولة والمحافظة على حقوقها لسنة 2018).
  - البرنامج الفرعي "الاختبارات": 3992,820 أ.د (أي ما يمثل نسبة 28,07 % من جملة تقديرات ميزانية برنامج حماية أملاك الدولة والمحافظة على حقوقها لسنة 2018).
  - البرنامج الفرعي "مراقبة التصرف في أملاك الدولة والمال العام": 2001,856 أ.د (أي ما يمثل نسبة 14,07 % من جملة تقديرات ميزانية برنامج حماية أملاك الدولة والمحافظة على حقوقها لسنة 2018).
  - البرنامج الفرعي "ضبط الأملاك العمومية": 1179,645 أ.د (أي ما يمثل نسبة 8,29 % من جملة تقديرات ميزانية برنامج حماية أملاك الدولة والمحافظة على حقوقها لسنة 2018).

- وزعت جملة نفقات برنامج حماية أملاك الدولة والمحافظة على حقوقها لسنة 2018 حسب البرامج الفرعية كما يلي:
  - البرنامج الفرعي "تمثيل الدولة والمؤسسات العمومية لدى القضاء": 5354,085 أ.د (أي ما يمثل نسبة 59,26 % من جملة نفقات برنامج حماية أملاك الدولة والمحافظة على حقوقها لسنة 2018، ونسبة إنجاز تبلغ 75,92 % من تقديرات نفقات البرنامج الفرعي "تمثيل الدولة والمؤسسات العمومية لدى القضاء" لسنة 2018).
  - البرنامج الفرعي "الاختبارات": 1459,250 أ.د (أي ما يمثل نسبة 16,15 % من جملة نفقات برنامج حماية أملاك الدولة والمحافظة على حقوقها لسنة 2018، ونسبة إنجاز تبلغ 36,55 % من تقديرات نفقات البرنامج الفرعي "الاختبارات" لسنة 2018).

- البرنامج الفرعي "مراقبة التصرف في أملاك الدولة والمال العام": 1451,264 أ.د (أي ما يمثل نسبة 16,06 % من جملة نفقات برنامج حماية أملاك الدولة والمحافظة على حقوقها لسنة 2018، ونسبة إنجاز تبلغ 72,50 % من تقديرات نفقات البرنامج الفرعي "مراقبة التصرف في أملاك الدولة والمال العام" لسنة 2018).
- البرنامج الفرعي "ضبط الأملاك العمومية": 770,520 أ.د (أي ما يمثل نسبة 8,53 % من جملة نفقات برنامج حماية أملاك الدولة والمحافظة على حقوقها لسنة 2018، ونسبة إنجاز تبلغ 65,32 % من تقديرات نفقات البرنامج الفرعي "ضبط الأملاك العمومية" لسنة 2018).

جدول عدد 15:

تنفيذ ميزانية برنامج حماية أملاك الدولة والمحافظة على حقوقها لسنة 2018

مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب البرامج الفرعية (إع الدفع)

الوحدة: ألف دينار

بيان البرامج الفرعية	تقديرات 2018		إنجازات 2018	الإنجازات مقارنة بالتقديرات	
	ق.م الأصلي	ق.م التكميلي (1)	(2)	المبلغ (1) - (2)	نسبة الإنجاز % (1) / (2)
البرنامج الفرعي عدد 3-1 تمثيل الدولة والمؤسسات العمومية لدى القضاء	7 051,921	7 051,921	5 354,085	-1 697,836	75,92
البرنامج الفرعي عدد 3-2 إختبارات	3 992,820	3 992,820	1 459,250	-2 533,570	36,55
البرنامج الفرعي عدد 3-3 مراقبة التصرف في أملاك الدولة والمال العام	2 001,856	2 001,856	1 451,264	-550,592	72,50
البرنامج الفرعي عدد 3-4 ضبط الأملاك العمومية	1 179,645	1 179,645	770,520	-409,125	65,32
المجموع العام	14 226,242	14 226,242	9 035,119	-5 191,123	63,51

* دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

رسم بياني عدد 15:

مقارنة بين تقديرات وانجازات ميزانية البرامج الفرعية لبرنامج حماية أملاك الدولة والمحافظة على حقوقها لسنة 2018

التوزيع حسب البرامج (إع الدفع)

الوحدة :ألف دينار

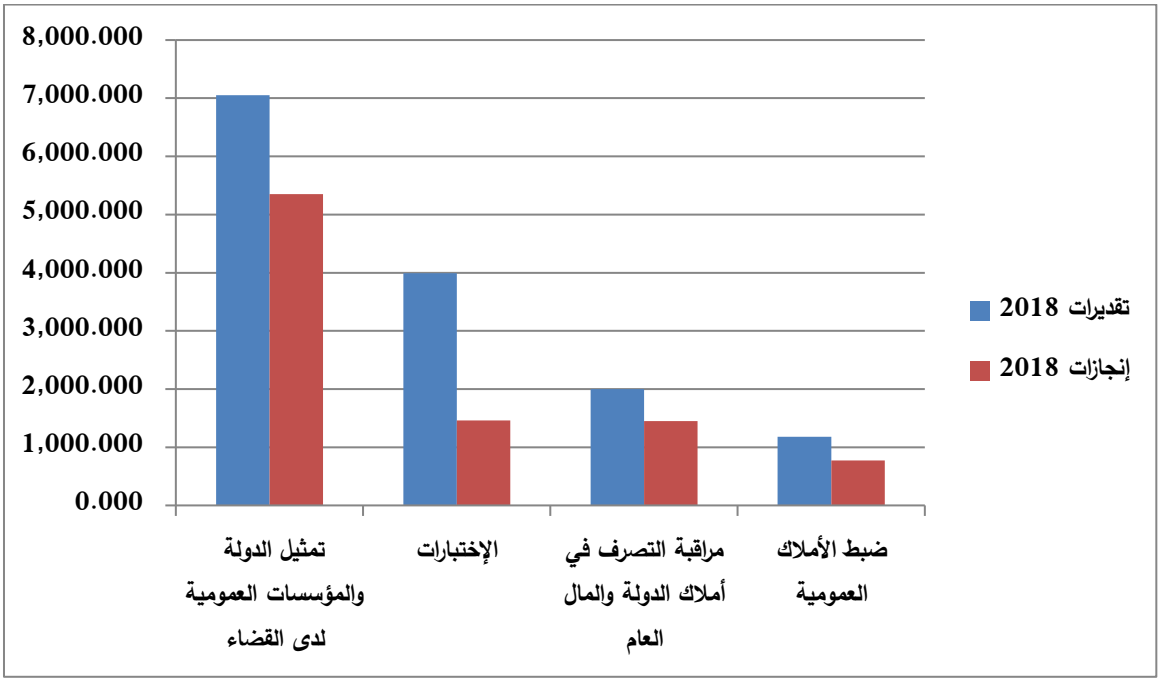

2.3. تقديم لنتائج القدرة على الأداء وتحليلها

الهدف 3-1-1: تحسين فاعلية تمثيل الدولة والهياكل الأخرى القائم في حقها لدى القضاء وفي المصالحات

تقديم الهدف: يتمثل هدف تحسين فاعلية تمثيل الدولة والهياكل الأخرى القائم في حقّها لدى القضاء وفي المصالحات في استصدار أحكام قضائية لصالح الدولة و الهياكل الأخرى و في إبرام اتفاقيات صلح في حقها.

جدول عدد 16:

الهدف 1.1.3: تحسين فاعلية تمثيل الدولة والهياكل الأخرى القائم في حقها لدى القضاء وفي المصالحات

الهدف 1.1.3: تحسين فاعلية تمثيل الدولة والهياكل الأخرى القائم في حقها لدى القضاء وفي المصالحات	مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2017	إنجازات 2017	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات لسنة 2017	تقديرات 2018		إنجازات (2) 2018	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات لسنة 2018 % (1) / (2)
						ق.م الأصلي	ق.م التكميلي (1)		
	المؤشر 1.1.1.3 نسبة الأحكام الصادرة لفائدة الدولة والهياكل الأخرى القائم في حقها	نسبة مأوية	48,71	52,92	108,64		60	50,10	**83,50**
	المؤشر 2.1.1.3 نسبة اتفاقيات الصلح المبرمة	نسبة مأوية	5	5	100		6	6	**100**

رسم بياني عدد 16:

مقارنة بين تقديرات وإنجازات مؤشرات قيس الأداء الخاصة بالهدف "تحسين فاعلية تمثيل الدولة والهياكل الأخرى القائم في حقها لدى القضاء وفي المصالحات"

لسنة 2018

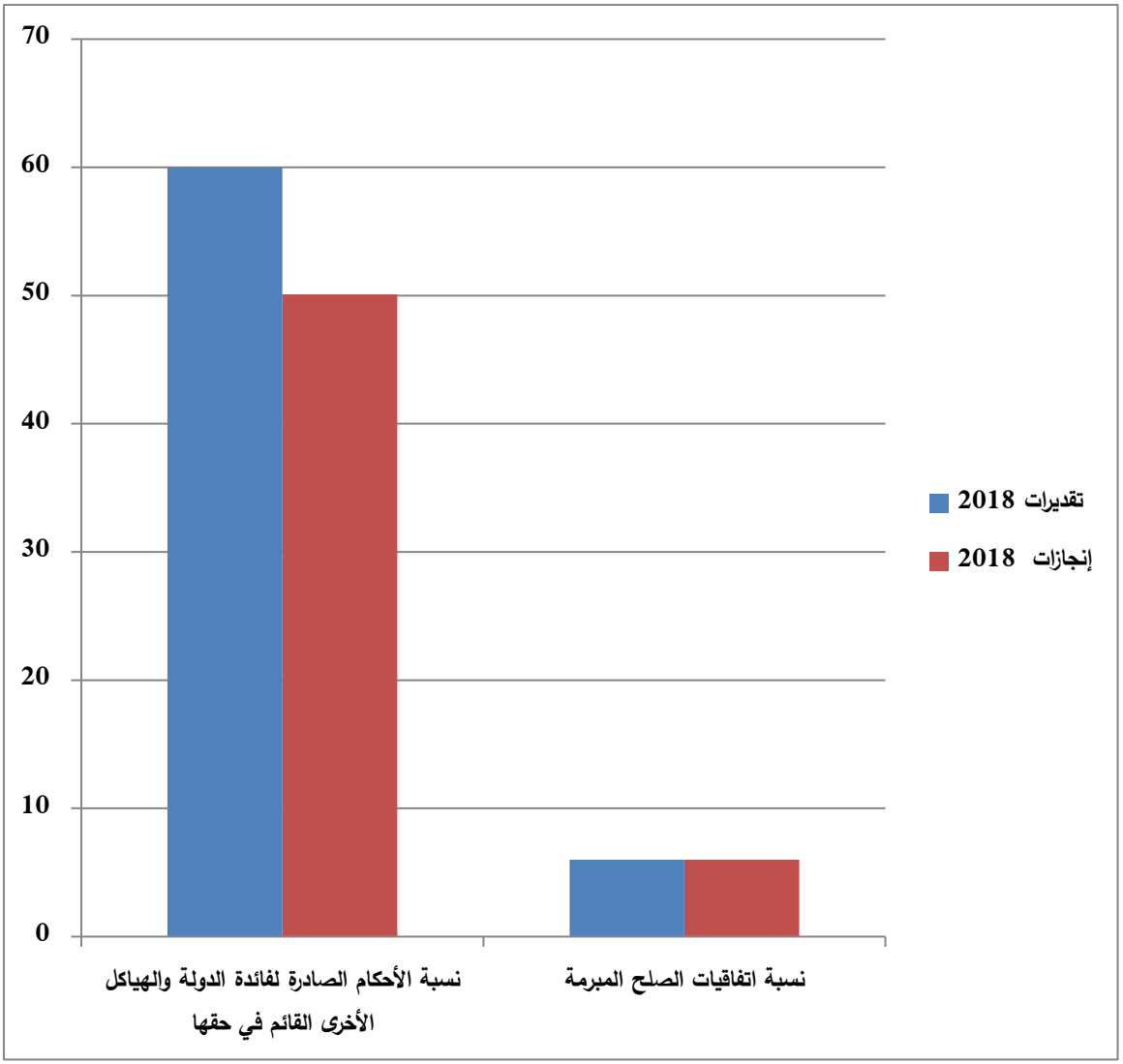

الهدف 2.1.3: تحسين نجاعة متابعة تنفيذ السندات التنفيذية الصادرة لفائدة الدولة

تقديم الهدف: يتمثل هدف تحسين نجاعة متابعة تنفيذ السندات التنفيذية لفائدة الدولة في الحرص على توفير جميع المتطلبات الضرورية للتنفيذ (الاستعانة بالخبراء العدليين, بالقوة العامة, الاسترشاد عن المطلوبين...) والتنسيق مع جميع المتدخلين (عدول تنفيذ, خبراء, جهات إدارية, قباضات مالية....) لتيسير عملية تنفيذ السندات.

جدول عدد 17:

الهدف 2.1.3: تحسين نجاعة متابعة تنفيذ السندات التنفيذية الصادرة لفائدة الدولة

الهدف 2.1.3: تحسين نجاعة متابعة تنفيذ السندات التنفيذية الصادرة لفائدة الدولة	مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2017	إنجازات 2017	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات لسنة 2017	تقديرات 2018		إنجازات 2018 (2)	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات لسنة 2018 % (1) / (2)
						ق.م الأصلي	ق.م التكميلي (1)		
	المؤشر 1.2.1.3 نسبة السندات التنفيذية المنفذة	نسبة مائوية	31	23	74,19		32	47,16	**147,38**

رسم بياني عدد 17:

مقارنة بين تقديرات وإنجازات مؤشرات قيس الأداء الخاصة

بالهدف "تحسين نجاعة متابعة تنفيذ السندات التنفيذية الصادرة لفائدة الدولة"

لسنة 2018

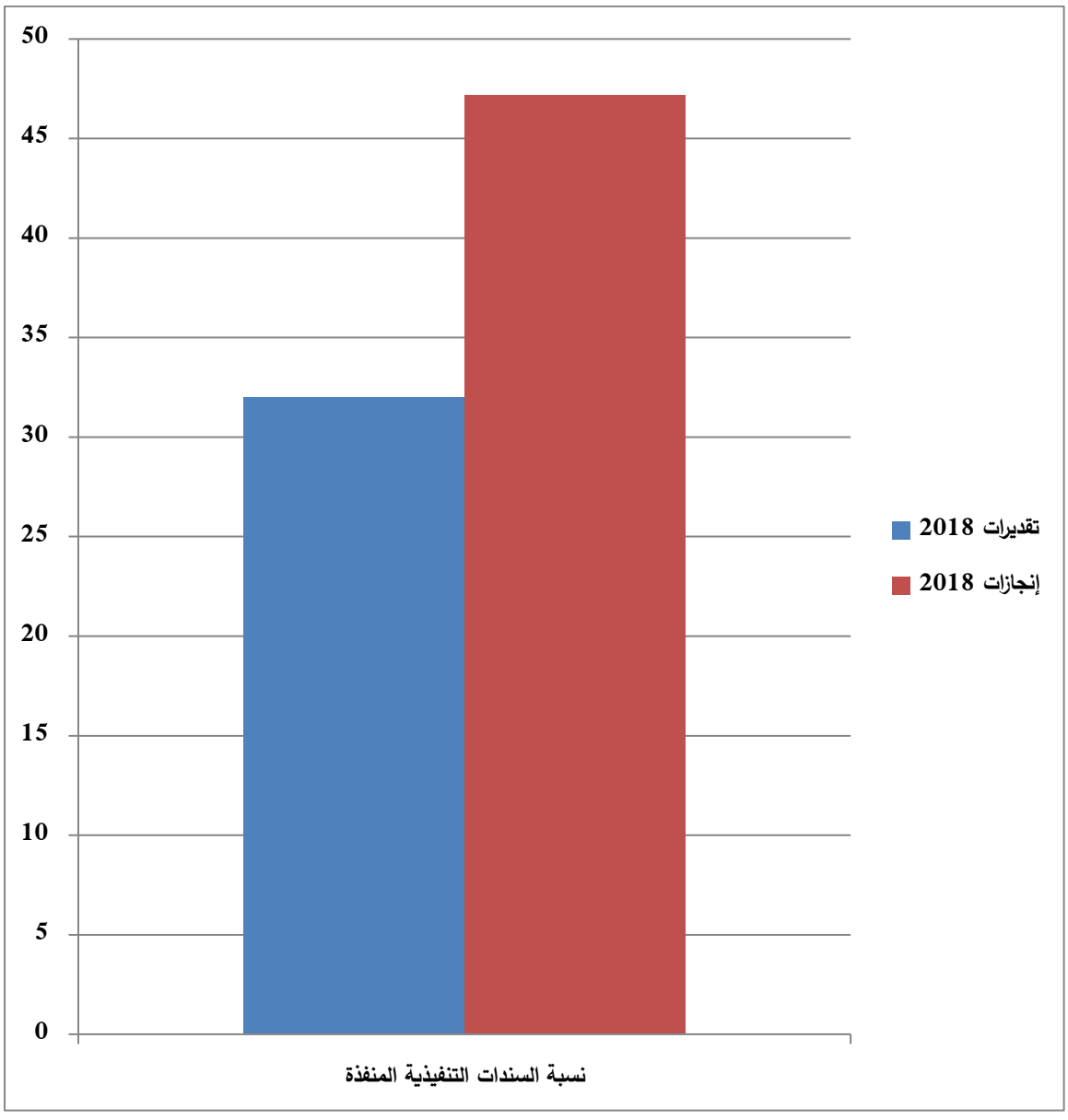

الهدف 3-2-3: تطوير جودة الاختبارات

تقديم الهدف: يساهم هذا الهدف في تحقيق التوجهات الإستراتيجية للبرنامج الفرعي ومن خلال ذلك في التوجهات الإستراتيجية للبرنامج ككل حيث أن تطوير منظومة الاختبارات لها مردودية على العديد من القطاعات من خلال المساهمة في التقليص في آجال إنجاز المشاريع التنموية من جهة والمساهمة في تكريس الشفافية والحوكمة الرشيدة في أداء المؤسسات الحكومية من جهة أخرى مما يؤدي إلى حماية الأملاك العمومية من سوء التصرف و توظيفها على الوجه الحسن لفائدة المجموعة الوطنية.

جدول عدد 18:

الهدف 3.2.3: تطوير جودة الاختبارات

	مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2017	إنجازات 2017	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات لسنة 2017	تقديرات 2018		إنجازات (2) 2018	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات لسنة 2018 % (1) / (2)
						ق.م الأصلي	ق.م التكميلي (1)		
الهدف 3.2.3: تطوير جودة الإختبارات	**المؤشر 1.3.2.3** نسبة إنجاز الاختبارات	نسبة مائوية	70	86	122,86		91	90	**98,90**
	المؤشر 2.3.2.3 مدة إنجاز اختبارات المشاريع الكبرى	يوم	180	120	*66,66		110	114	**103,64** **

بالنسبة للمؤشر 2.3.2.3 "مدة انجاز اختبارات المشاريع الكبرى":

* تم خلال سنة 2017 تسجيل تقليص هام في آجال انجاز الملفات بنسبة 33,34 % حيث تم انجاز اختبارات المشاريع الكبرى في مدة معدلها 120 يوما فقط أي أقل من المدة المتوقعة بـ 60 يوما.

** تم خلال سنة 2018 تسجيل ارتفاع طفيف في آجال انجاز الملفات بنسبة 3,64 % حيث تم انجاز اختبارات المشاريع الكبرى في مدة معدلها 114 يوما أي بارتفاع في مدة الإنجاز مقارنة بالمدة المتوقعة بـ 4 أيام.

رسم بياني عدد 18:

مقارنة بين تقديرات وإنجازات مؤشرات قيس الأداء الخاصة

بالهدف "تطوير جودة الاختبارات"

لسنة 2018

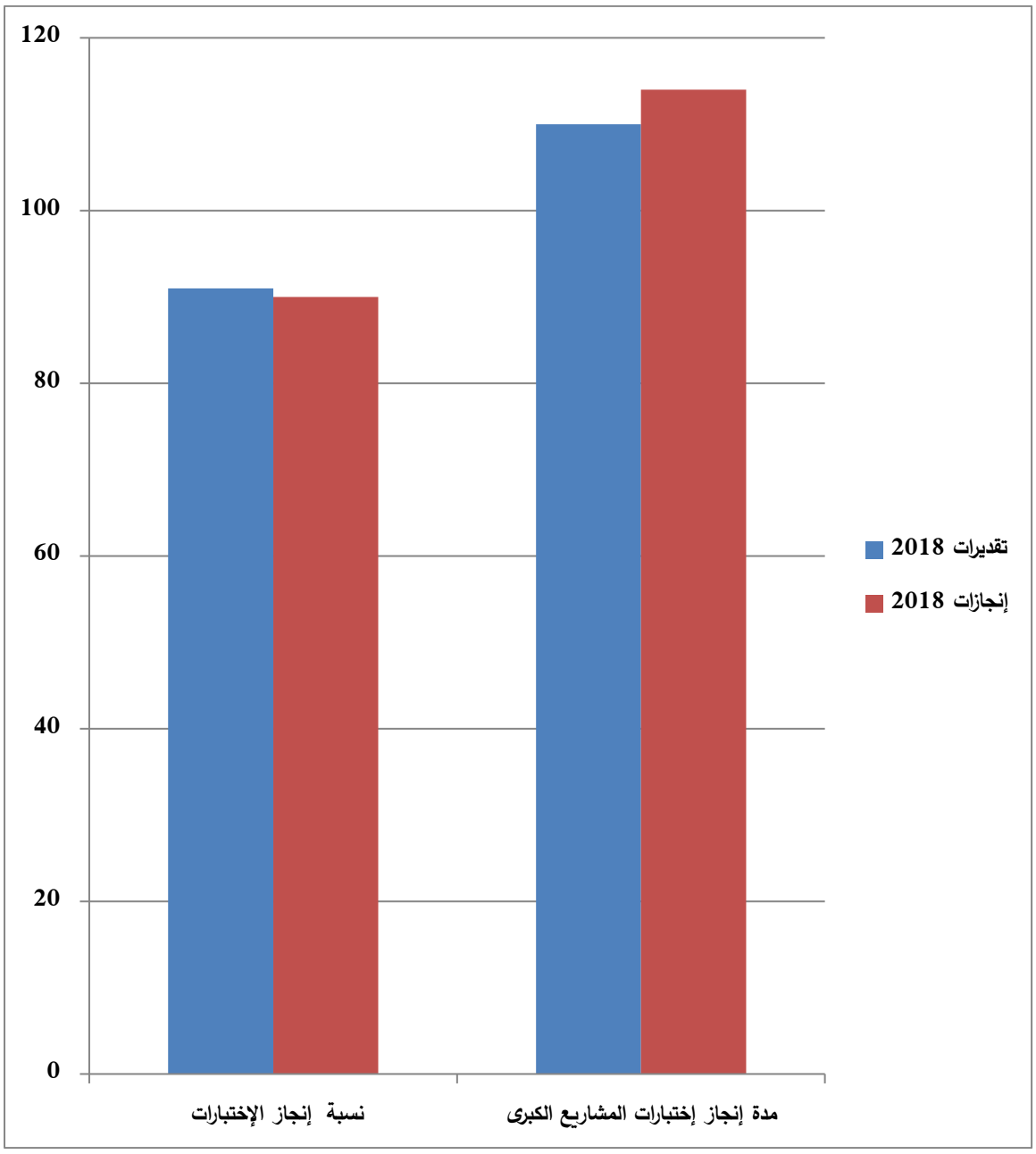

الهدف 3-3-4: المساهمة في تحسين التصرف في المال العام

تقديم الهدف: تحسين التصرّف في المال العام عبر الكشف عن كلّ الإخلالات والنّقائص ومساءلة المسؤولين عن أخطاء التصرّف وصياغة التوصيات والمقترحات الكفيلة بالرّفع من مستوى أداء المرفق العمومي وتجنّب مخاطر سوء التصرّف وسوء الحوكمة في القطاع العمومي، مع الحرص على تحسين آليات التصرّف في أملاك الدّولة وذلك من خلال تطوير النصوص القانونية وإرساء أدلّة الإجراءات المتعلّقة بها بما يجعلها بمنأى عن كلّ اعتداء أو تلاعب وكذلك بهدف الرّفع من مردوديّتها الاقتصاديّة.

جدول عدد 19:

الهدف 4.3.3: المساهمة في تحسين التصرف في المال العام

الهدف 4.3.3: المساهمة في تحسين التصرف في المال العام	مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2017	إنجازات 2017	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات لسنة 2017	تقديرات 2018		إنجازات (2) 2018	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات لسنة 2018 % (1) / (2)
						ق.م الأصلي	ق.م التكميلي (1)		
	المؤشر 1.4.3.3 نسبة إنجاز المهمات الرقابية المبرمجة سنويا	نسبة مائوية	45	43	95,56		53	41	**77,36**
	المؤشر 2.4.3.3 نسبة المخالفات المسجلة من جملة السيارات المراقبة سنويا	نسبة مائوية	5,30	4,80	*90,57		5,20	3,75	**72,12** **
	المؤشر 3.4.3.3 نسبة الملاحظات المعتمدة بصفة نهائية	نسبة مائوية	93	85,50	91,94		90	91	**101,11**

بالنسبة للمؤشر 2.4.3.3 "نسبة المخالفات المسجلة من جملة السيارات المراقبة سنويا":

* تم خلال سنة 2017 تسجيل تقليص في نسبة المخالفات المسجلة بنسبة 9,43 % مقارنة بالتقديرات

** تم خلال سنة 2018 تسجيل تقليص هام في نسبة المخالفات المسجلة بنسبة 27,88 % مقارنة بالتقديرات

رسم بياني عدد 19:

مقارنة بين تقديرات وإنجازات مؤشرات قيس الأداء الخاصة بالهدف "المساهمة في تحسين التصرف في المال العام" لسنة 2018

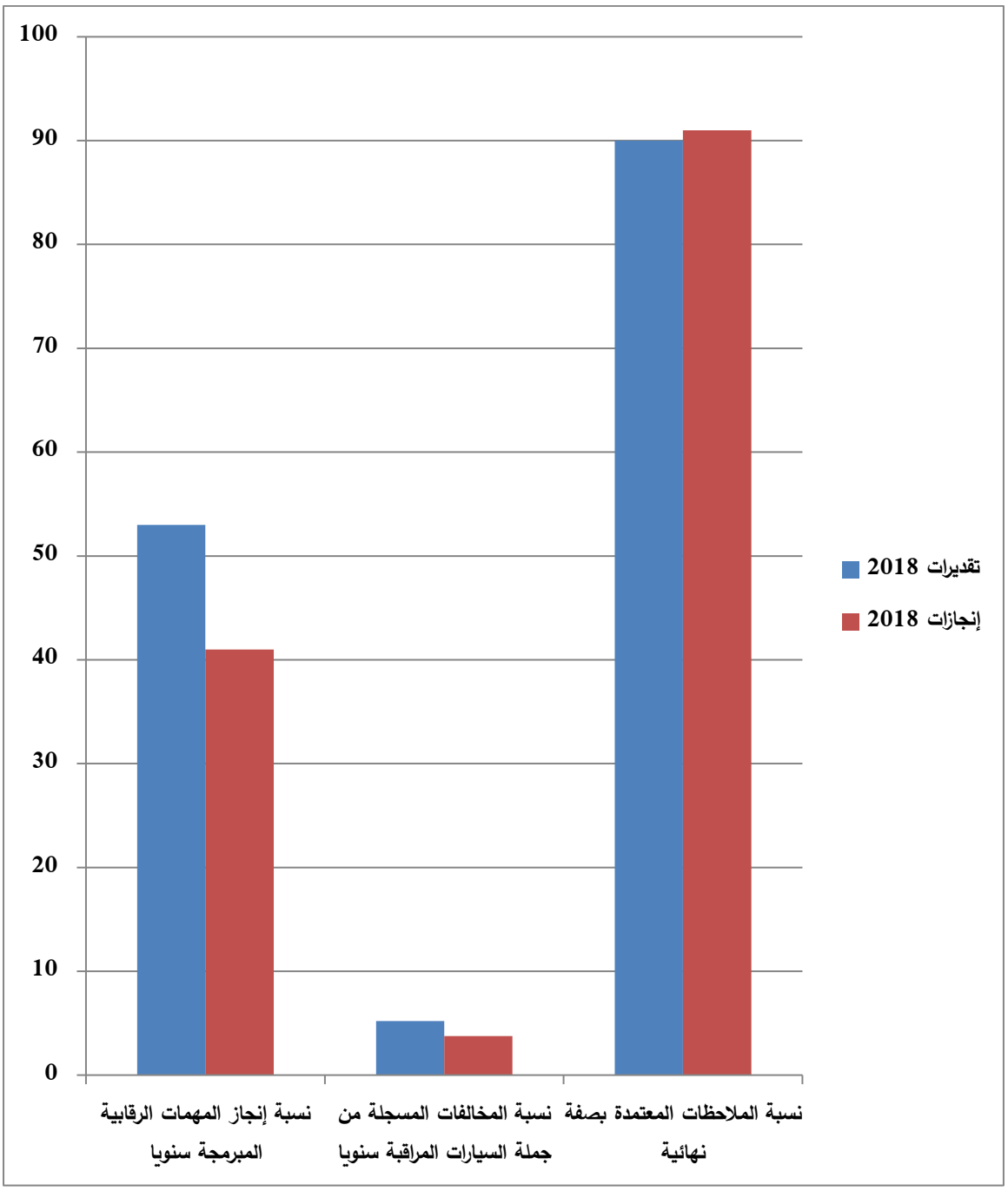

الهدف 3-4-5: تحقيق النجاعة في استغلال سجلات ملك الدولة

تقديم الهدف: الحصول على رصيد عقاري للدولة مضبوط ومطابق لما يتم ترسيمه بسجلات أملاك الدولة بغية تطبيق حسابية المواد الراجعة بالنظر للمحاسب المركزي لأملاك الدولة وفق مجلة المحاسبة العمومية.

جدول عدد 20:

الهدف 5.4.3: تحقيق النجاعة في استغلال سجلات ملك الدولة

الهدف 5.4.3: تحقيق النجاعة في استغلال سجلات ملك الدولة	مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2017	إنجازات 2017	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات لسنة 2017	تقديرات 2018		إنجازات (2) 2018	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات لسنة 2018 % (1) / (2)
						ق.م الأصلي	ق.م التكميلي (1)		
	المؤشر 1.5.4.1 نسبة تطهير العقارات المسجلة التي على ملك الدولة الخاص والكائنة بتونس الكبرى	نسبة مائوية	10,41	11,84	113,74		13,56	14,37	**105,97**
	المؤشر 2.5.4.1 نسبة ترسيم المساكن الإدارية المدرجة ببنك المعلومات والكائنة بتونس الكبرى	نسبة مائوية	31,70	32,87	103,69		38,97	32,81	**84,19**

رسم بياني عدد 20:

مقارنة بين تقديرات وإنجازات مؤشرات قيس الأداء الخاصة بالهدف "تحقيق النجاعة في استغلال سجلات ملك الدولة" لسنة 2018

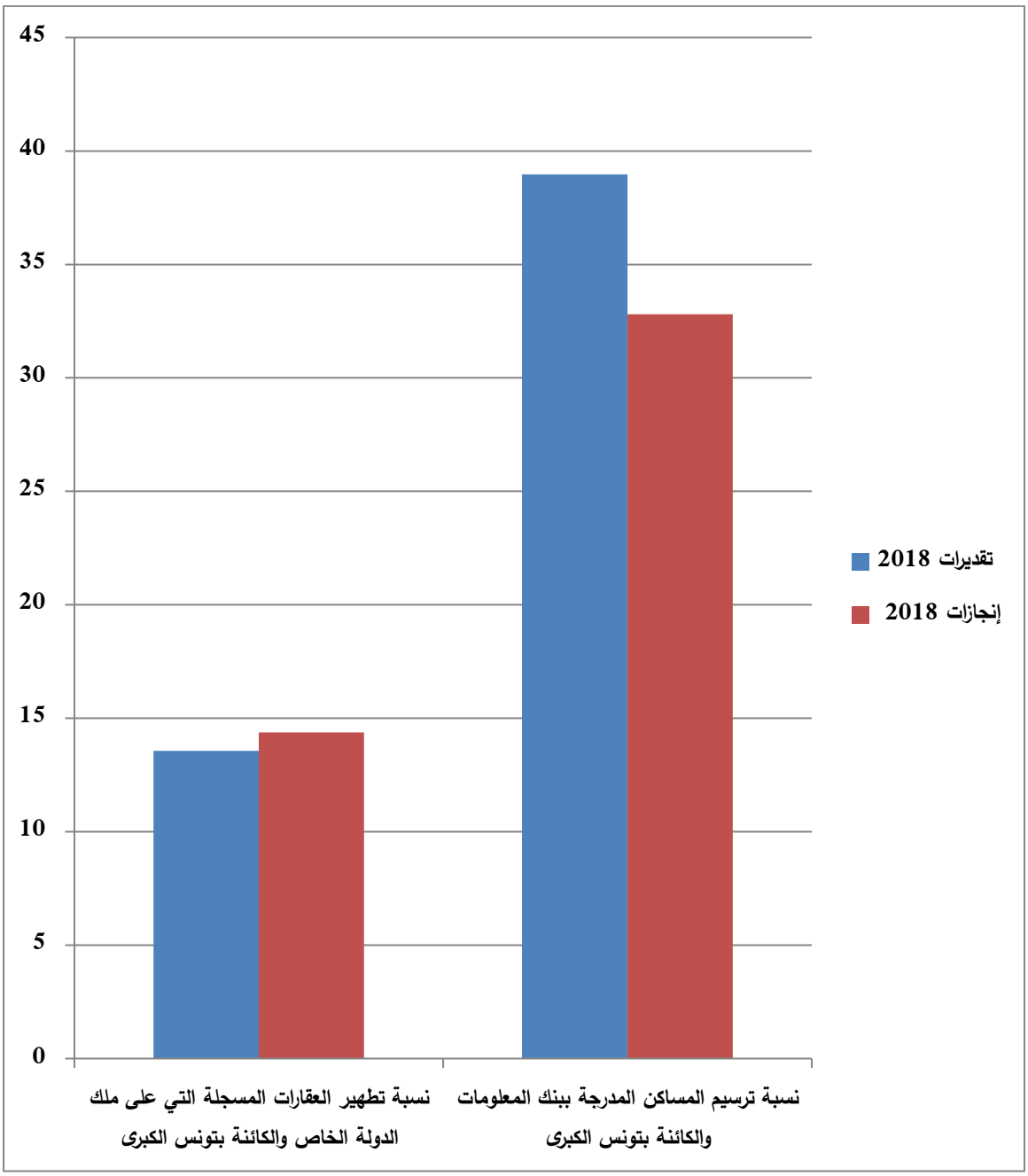

3.3. تحليل وتفسير النّتائج الّتي تمّ تحقيقها مقارنة بالتقديرات لسنة 2018

الهدف 3-1-1: تحسين فاعلية تمثيل الدولة والهياكل الأخرى القائم في حقها لدى القضاء وفي المصالحات

المؤشر 3-1-1-1: نسبة الأحكام الصادرة لفائدة الدولة والهياكل الأخرى القائم في حقها:

تم تسجيل نسبة إنجاز تقدر بـ 83,50 % مقارنة بالتقديرات، ويعود ذلك إلى جملة من الأسباب من أهمها:

- ✓ تقيّد الإدارة في أعمالها المادية وقراراتها إلى الشرعية والضوابط الإدارية،
- ✓ بطئ مرفق العدالة في الفصل في القضايا المنشورة أمامه والتي يكون المكلف العام بنزاعات الدولة طرفا فيها،
- ✓ عدم إتاحة الإمكانية للمكلّف العام بنزاعات الدولة لتقدير ملائمة (l'opportunité) القيام بالعديد من القضايا أو استئنافها بصفة آلية مع الدراية التامة بمآل الحكم فيها لصالح الخصم،
- ✓ تضاعف مجهودات العمل التقريري والإداري لمصالح الإدارة العامة لنزاعات الدولة حيث شهدت الفترة الأخيرة ارتفاعا غير مسبوق في عدد الملفات المفتوحة ناهز معدل 14414 ملف في السنوات الأربع الأخيرة.

المؤشر 3-1-1-2: نسبة اتفاقيات الصلح المبرمة:

تم إنجاز التقديرات.

الهدف 3-1-2: تحسين نجاعة متابعة تنفيذ السندات التنفيذية الصادرة لفائدة الدولة

المؤشر 3-1-2-1: نسبة السندات التنفيذية المنفذة:

تم تسجيل نسبة إنجاز تقدر بـ 147,38 % مقارنة بالتقديرات، ويعود ذلك إلى جملة من الأسباب من أهمها:

- ✓ ارتفاع نسق استخراج النسخ التنفيذية من الأحكام الصادرة لفائدة المكلف العام بنزاعات الدولة وذلك نتيجة لتفعيل مذكرة السيد وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية عدد 8/53/م المؤرخة في

2016/10/28 والداعية لتكليف عون على مستوى كل إدارة جهوية لأملاك الدولة والشؤون العقارية لمعاضدة مجهود المكلف العام بنزاعات الدولة في استخراج النسخ التنفيذية وتنفيذ الأحكام،

- ✓ تدعيم قائمة عدول منفذين المتعاملين مع مؤسسة المكلّف العام بنزاعات الدولة بعدول جدد،
- ✓ استرجاع عدد هام من السندات من عدول تنفيذ ثبت تقاعسهم في تنفيذها مع إعادة تكليف عدول جدد بتنفيذها،
- ✓ تكاتف الجهود بين مختلف الهياكل المتدخلة من مكلّف عام بنزاعات الدولة وإدارات جهوية لأملاك الدولة والشؤون العقارية وسلط جهوية وأمن عمومي ومواطنين... لاسترجاع العقارات الدولية وحماية الملك العمومي،
- ✓ إضافة إلى تحسّن الوضع الأمني بالبلاد الذي مكّن من تنفيذ أحكام قضائية وقرارات إخلاء لصالح الدولة.

الهدف 3-2-3: تطوير جودة الاختبارات

المؤشر 3-2-3-1: نسبة إنجاز الاختبارات:

تم تسجيل نسبة إنجاز تقدر بـ 98,90 % مقارنة بالتقديرات، ويعود ذلك إلى جملة من الأسباب من أهمها مساهمة المنتدبين الجدد (55 مهندسا و8 تقنيين) على المستوى المركزي والجهوي في الترفيع من نسبة إنجاز الاختبارات على الرغم من تطور طلبات الاختبار الموكولة للإدارة العامة للاختبارات.

المؤشر3-2-3-2: مدة إنجاز اختبارات المشاريع الكبرى:

تم تسجيل نسبة إنجاز تقدر بـ 103,64 % مقارنة بالتقديرات، حيث تم خلال سنة 2018 تسجيل ارتفاع طفيف في آجال انجاز الملفات بنسبة 3,64 % إذ تم انجاز اختبارات المشاريع الكبرى في مدة معدلها 114 يوما أي بارتفاع في مدة الإنجاز مقارنة بالمدة المتوقعة بـ 4 أيام.

الهدف 3-3-4: المساهمة في تحسين التصرف في المال العام

المؤشر 3-3-4-1: نسبة إنجاز المهمات الرقابية المبرمجة سنويا:

تم تسجيل نسبة إنجاز تقدر بـ 77,36 % مقارنة بالتقديرات، ويعود ذلك إلى جملة من الأسباب من أهمها:

- ✓ انتظار الهيئة لإجابة 8 هياكل مراقبة على تقارير تفقد أولية ولو تم اعتمادها لفاقت نسبة المؤشر 100 % هذا بالإضافة إلى مباشرة الهيئة لـ 12 مهمة تفقد معمق مازالت جارية،
- ✓ الاستجابة لطلبات التدخل الرقابي غير المبرمجة (إنجاز 36 بحثا) والتي تستهلك حيّزا هاما من الوقت المخصص للمهمات الرقابية المبرمجة.

المؤشر 3-3-4-2: نسبة المخالفات المسجلة من جملة السيارات المراقبة سنويا:

تم تسجيل نسبة إنجاز تقدر بـ 72,12 % مقارنة بالتقديرات، أي أنه تم خلال سنة 2018 تسجيل تقليص هام في نسبة المخالفات المسجلة من جملة السيارات المراقبة سنويا بنسبة 27,88 % مقارنة بالتقديرات، ويعود ذلك إلى جملة من الأسباب من أهمها:

- ✓ تواصل الحملة الوطنية لمراقبة السيارات الإدارية خلال سنة 2018 والتي انطلقت منذ سنة 2016 وتميزت خاصة بتكثيف المراقبة خلال عطل نهاية الأسبوع والأعياد الرسمية،
- ✓ الزيادة في نسبة الدوريات المنجزة مقارنة بالدوريات المبرمجة، حيث قامت خلية مراقبة السيارات الإدارية خلال سنة 2018 ببرمجة 1229 دورية مراقبة على الطريق، أنجز منها 921 دورية مراقبة أي بنسبة إنجاز تقدر بـ 74,9 % وهو ما يمثّل تحسّنا ملحوظا مقارنة بمعدلات سنة 2016 وسنة 2017 وقد مكنت هذه الزيادة من الرفع في المعدّل الشهري للسيارات المراقبة من 2322 سنة 2017 إلى 2723 سنة 2018،
- ✓ الرفع في نسق التنسيق مع السلط الأمنية وخاصة منها الحرس الوطني ممّا خفّض من حصص المراقبة الملغاة أو المؤجّلة،
- ✓ تركيز فريق مشترك جديد لمراقبة السيارات الإدارية عند الجولان على الطريق بولاية سليانة ابتداء من شهر جوان 2018.

المؤشر 3-3-4-3: نسبة الملاحظات المعتمدة بصفة نهائية:

تم تسجيل نسبة إنجاز تقدر بـ 101,11 % مقارنة بالتقديرات، ويعود ذلك إلى جملة من الأسباب من أهمها:

- ✓ تكثيف الدّورات التكوينيّة للمراقبين،
- ✓ العمل على وضع تنميط متكامل للإخلالات الملاحظة في مجال التصرّف العمومي،
- ✓ تعميم المعالجة الآلية للبيانات والمعطيات بالاعتماد على بعض البرمجيات المتخصصة لمساعدة المراقبين في أعمالهم الرقابية، مع تمكين المراقبين من المعدّات الإعلامية اللازمة أثناء القيام بالأعمال الميدانية بمعدل حاسوب لكل مراقب.

الهدف 3-4-5: تحقيق النجاعة في إستغلال سجلات ملك الدولة

المؤشر 3-4-5-1: نسبة تطهير العقارات المسجلة التي على ملك الدولة الخاص والكائنة بتونس الكبرى:

تم تسجيل نسبة إنجاز تقدر بـ 105,97 % مقارنة بالتقديرات، ويعود ذلك إلى جملة من الأسباب من أهمها سعي الإدارة المتواصل إلى تجميع الرصيد العقاري للدولة عبر الاتصال بالإدارات الجهوية للملكية العقارية وجلب وثائق الملكية للعقارات التي على ملك الدولة لتحيين المعطيات بالنسبة للعقارات المرسمة سابقا وترسيم العقارات الجديدة.

المؤشر 3-4-5-2: نسبة ترسيم المساكن الإدارية المدرجة ببنك المعلومات والكائنة بتونس الكبرى:

تم تسجيل نسبة إنجاز تقدر بـ 84,19 % مقارنة بالتقديرات، ويعود ذلك إلى جملة من الأسباب من أهمها أن عملية ترسيم المسكن هي عملية تقوم بالإعداد لها وطلبها مصلحة المساكن في حين أنها تتم عن طريق مصلحة الترسيم وهي بدورها التي تقوم بعمليات تحيين وتطهير سجلات أملاك الدولة.

مع الملاحظ أن عملية تطهير سجلات أملاك الدولة تقوم بها الهياكل المتدخلة في البرنامج الفرعي "ضبط الأملاك العمومية" بإمكانيات بشرية ومادية ولوجيستية محدودة جدا في حين أن العملية معقدة وتتداخل فيها عديد الأطراف منها التابعة للوزارة ومنها أطراف خارجية كديوان قيس الأراضي والمسح العقاري أو الجماعات العمومية المحلية أو المؤسسات العمومية المتصرفة في عقارات الدولة،

يضاف إلى هذا محدودية الإمكانيات البشرية والتقنية اللازمة لإنجاز متطلبات الأعمال المكتبية بالإدارة، مع الإشارة لضعف عدد شهائد الملكية التي تهمّ المساكن الإدارية.

4. التوجهات المستقبلية لتحسين الأداء:

➢ الإشكاليات التي اعترضت تحقيق الأهداف

الهدف 1.1.3: تحسين فاعلية تمثيل الدولة والهياكل الأخرى القائم في حقها لدى القضاء وفي المصالحات

الهدف 2.1.3: تحسين نجاعة متابعة تنفيذ السندات التنفيذية الصادرة لفائدة الدولة

- ضعف الإمكانيات البشرية واللّوجستية، مقارنة بحجم العمل والاختصاصات.
- غياب نظام معلوماتي يمكن من استغلال قدرات مصالح البرنامج الفرعي على الوجه الأحسن،
- تحقيق معظم الأهداف مرتبط بعديد العوامل الخارجية نذكر منها:
  - درجة وعي المواطن وثقته بقرارات وأعمال الإدارة،
  - مدى تقيّد الإدارة بالقوانين والتراتيب،
  - مدى نجاعة مرفق القضاء في فض النزاعات في آجال معقولة.

الهدف 3-2-3: تطوير جودة الإختبارات

- التعرض إلى إشكاليات عند استعمال منظومة الإعلامية "تصرف في ملفات الاختبارات" في نسختها التجريبية، وعدم استجابتها لتوفير بعض الإحصائيات وخاصة تلك المتعلقة بمؤشرات قيس الأداء،
- نقص في الموارد البشريّة المتمثلة في أعوان إداريين وعملة،
- نقص في الموارد الماديّة على غرار وسائل النقل ومعدّات إعلاميّة ومكتبية بسبب عدم صرف الأقساط المتبقية من مشروع "اختبار العقارات المخصصة للتنمية" والمقدرة لسنة 2018 بـ241.5 ألف دينار.
- ضيق مقر العمل بالإدارة العامة للاختبارات وعدم استيعاب المكاتب لعدد الموظفين والأرشيف.
- عدم إلمام المهندسين والتقنيين الموكول لهم ملفات الاختبارات بالنصوص القانونية التي لها علاقة بعملية الاختبار،

- ضبابيّة الوضع القانوني للقائمين بأعمال الاختبار و نقص الحماية القانونية لهم ونقص في النّصوص القانونيّة والترتيبيّة المؤطّرة لأعمال الاختبارات،
- الهيكلة الإداريّة الحاليّة للبرنامج الفرعي لا تمكّن من الاستغلال الأمثل للطاقات المتوفرة بها ولا تفتح لها آفاقا مستقبليّة كما أن الإطارت الكفؤة المنتمية لهذا البرنامج الفرعي تشهد نزيفا متواصلا من الطاقات التي تتكوّن داخلها ثم تغادر إلى قطاعات أخرى.

الهدف 3-3-4: المساهمة في تحسين التصرف في المال العام

- طول المدة التي تطلبتها مراقبة بعض المؤسسات التي تمّ تفقدها،
- العدد الهام لطلبات التدخل الرقابي غير المبرمجة والتي تستهلك حيّزا هاما من الوقت المخصص للمهمات الرقابية المبرمجة.
- نقص في الموارد البشرية والماديّة (عدد سيارات المصلحة لا يتجاوز الـ 3 إحداها كثيرة العطب).
- نقص في المعدات الإعلامية وخاصة الحواسيب المحمولة،

الهدف 3-4-5: تحقيق النجاعة في إستغلال سجلات ملك الدولة

- تسجيل العديد من الصعوبات في علاقة بالإدارات المتدخّلة في عملية تحيين سجلات أملاك الدولة على غرار ديوان قيس الأراضي والمسح العقاري وإدارة الملكية العقارية، كما أن المصالح المختصة بوزارة المالية لم تتفاعل إيجابيا من حيث رصد الإعتمادات اللازمة لفائدة برنامج تحيين سجلات أملاك الدولة بالرغم من الأهمية البالغة لهذا المشروع خاصة مع توجه الوزارة نحو إنجاز الخارطة الرقمية وما تتطلبه من عمليات ضبط وتحيين لمختلف أملاك الدولة العامة والخاصة،
- ضعف الإمكانيات البشرية والمادية تحول دون تعميم عملية تطهير العقارات المسجلة التي على ملك الدولة الخاص وتطهير بنوك المعلومات للمساكن الإدارية.

الهدف 1.1.3: تحسين فاعلية تمثيل الدولة والهياكل الأخرى القائم في حقها لدى القضاء وفي المصالحات

الهدف 2.1.3: تحسين نجاعة متابعة تنفيذ السندات التنفيذية الصادرة لفائدة الدولة

- تدعيم البرنامج الفرعي بالإمكانيات البشرية واللوجستية اللازمة لتحقيق الأهداف المطلوبة،
- إرساء وتركيز نظام معلوماتي للتحكم في الملفات ومتابعة مآلها،
- إرساء نظام رقابة داخلي داخل المؤسسة،
- العمل على تدعيم استقلالية المؤسسة ماليا و إداريا،
- تعميم العمل بدليل إجراءات داخل مختلف مصالح المؤسسة،
- إحداث دوائر متخصصة صلب الإدارة العامة لنزاعات الدولة على النحو التالي:
  - دوائر تختص بالملفات المتعلقة بالقضايا الاستحقاقية وأخرى بالقضايا المدنية ودوائر تختص بالنظر في الملفات المتعلقة بالقضايا الجزائية عامة وأخرى تحت إشراف السيد المكلف العام بنزاعات الدولة تتعهد بالنظر في ملفات الانتهاكات لحقوق الإنسان وكذلك الفساد المالي لدى هيئة الحقيقة والكرامة كما تنظر في ملفات المصادرة واسترجاع الأموال المهربة بالخارج،
  - إحداث فروع بالمنظومة الإعلامية خاصة بالملفات الواردة من هيئة الحقيقة والكرامة والملفات الصلحية والملفات التحكيمية،
  - تحسين المنظومة الإعلامية ورقمنة كل الوثائق والتقارير والأحكام الخاصة،
  - مزيد تكوين ورسكلة المستشارين المقررين و أعوان وإطارات الإدارة العامة لنزاعات الدولة مع تبادل الخبرات مع خبراء دوليين في المجال،
  - إعداد واعتماد دليل إجراءات لمزيد حوكمة الأعمال التقريرية وأعمال التسيير الإداري للهيكل.

الهدف 3-2-3: تطوير جودة الإختبارات

- عقد العديد من جلسات العمل قصد تطوير المنظومة وتلافي النقائص إضافة إلى تكوين مستخدميها على المستوى المركزي والجهوي.
- طلب انتداب إداريين خاصة بمكتب الضبط والأرشيف،
- طلب صرف الأقساط المتبقية من مشروع "اختبار العقارات المخصصة للتنمية" ضمن مشروع القدرة على الأداء لسنة 2018 حتى نتمكن من توفير الموارد المادية،
- العمل على توفير مقر قادر على استيعاب الإطارات المنتدبة لتدخل في دورة الإنتاج بأقصى طاقاتها كذلك الحفاظ على أرشيف الإدارة،
- تكثيف دورات تكوينية في عديد الاختصاصات لتأطير الموظفين خاصة دورات تكوين في القانون وذلك للارتقاء بجودة تقارير الاختبار وسرعة إنجازها وفقا للمعايير العالمية،
- العمل على تفعيل سلك الخبراء تضبطه نصوص قانونية،
- تفعيل مشروع الأمر الحكومي لاستحداث منشأة عمومية سميت "الوكالة الوطنية للاختبارات" في إطار إعادة هيكلة الإدارة تبعا لأهمية المهام الموكولة إليها التي تمكّن من رفع الكثير من النقائص والإشكالات المطروحة.

الهدف 3-3-4: المساهمة في تحسين التصرف في المال العام

- مراجعة القانون الأساسي والتنظيم الهيكلي للهيئة قصد مزيد إحكام متابعة الأعمال الرقابية المنوطة بعهدتها.
- اعتماد المعايير الدولية للرقابة والتدقيق في إنجاز المهامّ.
- إعداد قاعدة بيانات لتثمين واستغلال الملاحظات المضمّنة بالتّقارير الرقابية واستخراج خارطة المخاطر قصد توجيه التدخلات الرقابية حسب المقاربة عبر المخاطر.
- إيلاء أهمية أكبر لمتابعة تنفيذ التوصيات الواردة بالتقارير الرقابية.
- الرفع من قدرات ومهارات المراقبين في استعمال التطبيقات الإعلامية الحديثة المختصة في مختلف مجالات التدقيق.

- العمل على تطوير الإستراتيجية الاتصالية لهيئة الرقابة من خلال نشر أهم نتائج التقارير الرقابية مع مراعاة مقتضيات القانون المتعلق بحماية المعطيات الشخصية، وذلك بعد صدور الأمر الحكومي المتعلق بنشر التقارير الرقابية.

الهدف 3-4-5: تحقيق النجاعة في إستغلال سجلات ملك الدولة

- تركيز فرق عمل متخصصة في المعاينات على مستوى الإدارات الجهوية لأملاك الدولة والشؤون العقارية وتدعيم الإدارة العامة لضبط الأملاك العمومية بفني طبوغرافي على الأقل للقدرة على مواصلة العمل على مستوى ولايات تونس الكبرى وكذلك بقية تراب الجمهورية إن أمكن ذلك،
- ضرورة تدعيم الإدارة بإطارين صنف أ2 على الأقل للمساهمة في رفع نسق الترسيم نظرا للنقص الكبير في الأعوان المكلفين بعملية الترسيم بالمنظومة،
- تعزيز فريق العمل المكلف بالمعاينات بفريقين إضافيين بالإدارة العامة لضبط الأملاك العمومية يدعمان الفريق الموجود مع ما يتطلبه هذين الفريقين من إمكانيات لوجيستية ومادية كالسيارة والسائق،
- برمجة دورات تكوينية في المجال العقاري وفي مجال الترسيم بسجلات أملاك الدولة للأعوان المكلفين بهذا النشاط،
- تكوين إطار إضافي في كيفية استعمال وإدراج الأمثلة الرقمية بالخارطة الرقمية إلى جانب الإطار الوحيد الموجود حاليا بالإدارة العامة لضبط الأملاك العمومية قصد مساعدته والإسراع في هذه العملية.

برنامج

"القيادة والمساندة"

رئيس البرنامج: الحبيب الجريدي (المدير العام للمصالح المشتركة)

من جانفي 2017 إلى الآن

1.تقديم عام لبرنامج القيادة والمساندة خلال سنة 2018:

برنامج القيادة والمساندة هو برنامج دعم للبرامج الثلاثة المنضوية تحت مهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية وهي:

- برنامج "الاقتناء لفائدة الدولة والتصرف في أملاكها غير الفلاحية"،
- برنامج "التصرف في العقارات الفلاحية"،
- برنامج "حماية أملاك الدولة والمحافظة على حقوقها".

1.1. البرامج الفرعية

يتضمن برنامج القيادة والمساندة برنامجين فرعيين وهما:

البرنامج الفرعي عدد 1: الإشراف والمساندة،

البرنامج الفرعي عدد 2: إعلامية الإدارة.

2.1. أهداف وأولويات البرنامج

ترتكز خطة البرنامج على تحسين نسب التأطير من خلال التركيز على انتداب إطارات من إداريين ومهندسين وتقنيين إلى جانب دعم تكوين الإطارات وأعوان المساندة بالوزارة في مختلف مجالات التصرف الحديث للرفع من مردودية العمل الإداري والرقي بجودته بالإضافة إلى معاضدة مجهود الدولة الرامي إلى الضغط على النفقات عبر ترشيد الاستهلاك وتعزيز استعمال تكنولوجيات المعلومات وتطوير الشبكات المعلوماتية وتعميمها مع المراهنة على حسن تمثيل الوزارة على المستوى الجهوي في نطاق دعم اللامركزية وتأمين ودعم عمل كل الهياكل التابعة لهذا البرنامج والمكلفة بمشمولات خصوصية كلجنة المصادرة ووحدة التصرف في الميزانية حسب الأهداف.

ويعمل البرنامجان الفرعيان لبرنامج القيادة والمساندة على تحقيق جملة من الأهداف الإستراتيجية وتتمثل في الآتي:

البرنامج الفرعي 1: الإشراف والمساندة:

- العناية بالعنصر البشري وتعزيز نسبة تطوير الأعوان وتنمية قدراتهم المهنية،
- ترشيد التصرف في الوسائل البشرية والمادية بكافة مصالح الوزارة.

البرنامج الفرعي 2: التصرف إعلامية الإدارة:

- تطوير استعمال الإعلامية داخل الإدارة،
- ضمان حسن استعمال وصيانة التجهيزات والبرامج الإعلامية،
- تطوير وتحديث الشبكة المعلوماتية وتحسين التجهيزات ذات العلاقة،
- دراسة المشاريع الإعلامية المتعلقة بأنشطة مختلف مصالح الوزارة وضمان متابعة تنفيذ الإصلاحات المعتمدة في مجال الإعلامية،
- إعداد برامج التكوين والتدريب في مجال الإعلامية لفائدة أعوان الوزارة وفنييها.

3.1. خارطة البرنامج

2.تقديم عام للإنجازات الإستراتيجية الخاصة بالبرنامج:

1.2. أهم الإصلاحات والأهداف الإستراتيجية التي تم تحقيقها

يحتل برنامج القيادة والمساندة دورا محوريا لبلورة مختلف التوجهات والمساهمة البناءة في تحقيق الأهداف المرسومة لمختلف البرامج العملياتية، وتمحورت مجهودات برنامج القيادة والمساندة خلال سنة 2018 فيما يلي:

- **في مجال القيادة:** رسم الإستراتيجية العامة لمهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية والإشراف على مختلف البرامج وإسداء الخدمات المطلوبة وتفعيل حوار التصرف وتنشيطه إلى جانب تحسين علاقة الإدارة مع الجهات المتدخلة.

- **في مجال المساندة:** توفير الموارد البشرية والمادية الضرورية لجميع البرامج قصد مساعدتها على القيام بدورها وتحقيق أهدافها المرسومة في أحسن الظروف, وفي هذا الصدد فإن برنامج القيادة والمساندة يتدخل أفقيا من أجل تقديم الدعم المادي والإداري والفني بغاية تركيز هيكلة عصرية مدعومة بالموارد البشرية اللازمة ومعززة بالتقنيات الحديثة من وسائل وبرمجيات ووضعها على ذمة البرامج العملياتية.

2.2. أهم الإنجازات والأنشطة التي تم القيام بها لتحقيق الأهداف الخاصة بالبرنامج وعلاقتها بالنفقات التي تم تنفيذها

تولى برنامج القيادة والمساندة ترشيد التصرف في الموارد المتاحة وتحقيق النجاعة في استغلالها ومعاضدة مجهودات الدولة في مجال الضغط على النفقات.

وفي هذا الإطار تم خلال سنة 2018، تسجيل:

الهدف 9-1-1: تحسين التصرف في الموارد البشرية:

- ✓ نسبة إنجاز تقدر بـ 127,33 % في خصوص مؤشر "نسبة التأطير بالإدارات الجهوية"،
- ✓ نسبة إنجاز تقدر بـ 199,23 % في خصوص مؤشر "نسبة التكوين".

الهدف 9-1-2: تحسين التصرف في وسائل النقل وترشيد استهلاك الوقود:

- ✓ نسبة إنجاز تقدر بـ 111,76 % في خصوص مؤشر "معدل استهلاك الوقود لسيارات المصلحة".

3. نتائج القدرة على الأداء وتنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2018:

1.3. تقديم لتنفيذ ميزانية البرنامج

✓ حسب طبيعة النفقة (إع الدفع):

- بلغت جملة تقديرات ميزانية برنامج القيادة والمساندة لسنة 2018 (باعتبار الإعتمادات التكميلية) ما قدره: 36207,740 أ.د (أي ما يمثل نسبة 56,31 % من جملة تقديرات ميزانية الوزارة لسنة 2018)، موزعة حسب طبيعة النفقة (إع الدفع) كما يلي:

  - **نفقات التصرف**: 19904,573 أ.د (أي ما يمثل نسبة 54,97 % من جملة تقديرات ميزانية برنامج القيادة والمساندة لسنة 2018).
  - **نفقات التنمية**: 2303,167 أ.د (أي ما يمثل نسبة 6,36 % من جملة تقديرات ميزانية برنامج القيادة والمساندة لسنة 2018).
  - **صناديق خزينة**: 14000,000 أ.د (أي ما يمثل نسبة 38,67 % من جملة تقديرات ميزانية برنامج القيادة والمساندة لسنة 2018).

- بلغت جملة نفقات برنامج القيادة والمساندة لسنة 2018 مبلغا قدره 48910,648 أ.د (أي ما يمثل نسبة 75,31 % من جملة نفقات الوزارة لسنة 2018، ونسبة إنجاز تبلغ 135,08 % من تقديرات نفقات برنامج القيادة والمساندة لسنة 2018)، موزعة حسب طبيعة النفقة (إع الدفع) كما يلي:

  - **نفقات التصرف**: 31367,341 أ.د (أي ما يمثل نسبة 64,13 % من جملة نفقات برنامج القيادة والمساندة لسنة 2018، ونسبة إنجاز تبلغ 157,59 % من تقديرات نفقات التصرف للبرنامج لسنة 2018).

- **نفقات التنمية**: 2831,307 أ.د (أي ما يمثل نسبة 5,79 % من جملة نفقات برنامج القيادة والمساندة لسنة 2018، ونسبة إنجاز تبلغ 122,93 % من تقديرات نفقات التنمية للبرنامج لسنة 2018).
- **صناديق خزينة**: 14712,000 أ.د (أي ما يمثل نسبة 30,08 % من جملة نفقات برنامج القيادة والمساندة لسنة 2018، ونسبة إنجاز تبلغ 105,09 % من تقديرات صناديق خزينة لسنة 2018).

جدول عدد 21:

تنفيذ ميزانية برنامج القيادة والمساندة لسنة 2018

مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب طبيعة النفقة (إع الدفع)

الوحدة: ألف دينار

بيان النفقات	تقديرات 2018		إنجازات 2018	الإنجازات مقارنة بالتقديرات	
	ق.م الأصلي	ق.م التكميلي (1)	(2)	المبلغ (1) - (2)	نسبة الإنجاز % (1) / (2)
نفقات تصرف	**18 139,573**	**19 904,573**	**31 367,341**	**11 462,768**	**157,59**
تأجير عمومي	13 854,573	15 219,573	26 693,341	11 473,768	175,39
وسائل مصالح	3 487,000	3 887,000	3 886,000	-1,000	99,97
تدخل عمومي	798,000	798,000	788,000	-10,000	98,75
نفقات تنمية	**1 895,000**	**2 303,167**	**2 831,307**	**528,140**	**122,93**
استثمارات مباشرة	1 895,000	2 303,167	2 831,307	528,140	122,93
على الميزانية	1 895,000	2 303,167	2 831,307	528,140	122,93
على القروض الخارجية					
تمويل عمومي					
على الميزانية					
على القروض الخارجية					
صناديق خزينة	**14 000,000**	**14 000,000**	**14 712,000**	**712,000**	**105,09**
المجموع العام	**34 034,573**	**36 207,740**	**48 910,648**	**12 702,908**	**135,08**

*** دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات**

رسم بياني عدد 21:

مقارنة بين تقديرات وإنجازات ميزانية

برنامج القيادة والمساندة

لسنة 2018

التوزيع حسب طبيعة النفقة (إع الدفع)

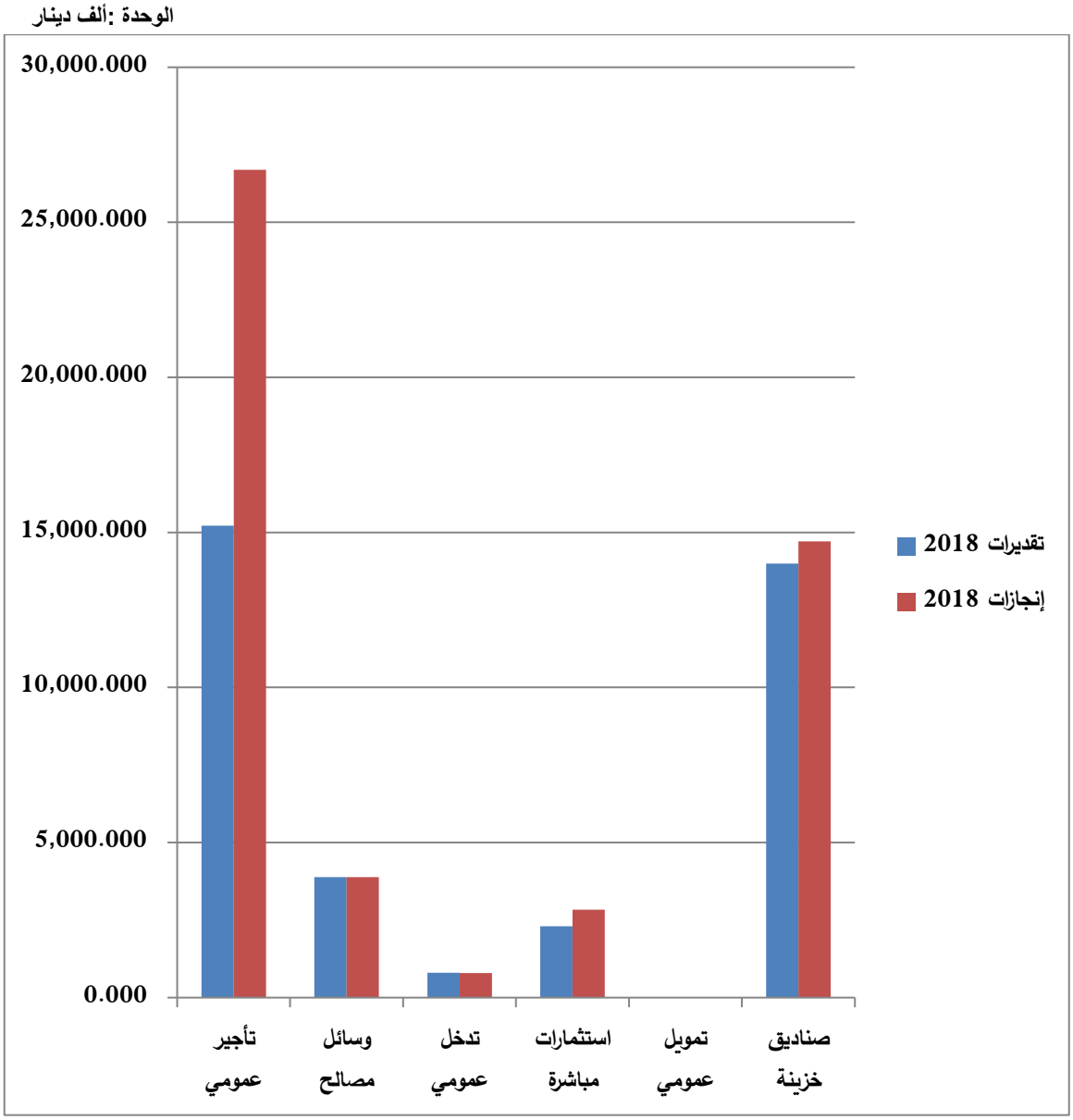

✓ حسب البرامج الفرعية:

- وزعت جملة تقديرات ميزانية برنامج القيادة والمساندة لسنة 2018 (باعتبار الإعتمادات التكميلية) حسب البرامج الفرعية كما يلي:

  - البرنامج الفرعي "الإشراف والمساندة": 34528,423 أ.د (أي ما يمثل نسبة 95,36 % من جملة تقديرات ميزانية برنامج القيادة والمساندة لسنة 2018).
  - البرنامج الفرعي "إعلامية الإدارة": 1679,317 أ.د (أي ما يمثل نسبة 4,64 % من جملة تقديرات ميزانية برنامج القيادة والمساندة لسنة 2018).

- وزعت جملة نفقات برنامج القيادة والمساندة لسنة 2018 حسب البرامج الفرعية كما يلي:

  - البرنامج الفرعي "الإشراف والمساندة": 47922,286 أ.د (أي ما يمثل نسبة 97,98 % من جملة نفقات برنامج القيادة والمساندة لسنة 2018، ونسبة إنجاز تبلغ 138,79 % من تقديرات نفقات البرنامج الفرعي "الإشراف والمساندة" لسنة 2018).
  - البرنامج الفرعي "إعلامية الإدارة": 988,362 أ.د (أي ما يمثل نسبة 2,02 % من جملة نفقات برنامج القيادة والمساندة لسنة 2018، ونسبة إنجاز تبلغ 58,85 % من تقديرات نفقات البرنامج الفرعي "إعلامية الإدارة" لسنة 2018).

جدول عدد 22:

تنفيذ ميزانية برنامج القيادة والمساندة لسنة 2018

مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب البرامج الفرعية (إع الدفع)

الوحدة: ألف دينار

بيان البرامج الفرعية	تقديرات 2018		إنجازات 2018	الإنجازات مقارنة بالتقديرات	
	ق.م الأصلي	ق.م التكميلي (1)	(2)	المبلغ (1) - (2)	نسبة الإنجاز % (1) / (2)
البرنامج الفرعي عدد 9-1 الإشراف والمساندة	32 355,256	34 528,423	47 922,286	13 393,863	138,79
البرنامج الفرعي عدد 9-2 إعلامية الإدارة	1 679,317	1 679,317	988,362	-690,955	58,85
المجموع العام	34 034,573	36 207,740	48 910,648	12 702,908	135,08

* دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

رسم بياني عدد 22:

مقارنة بين تقديرات وانجازات ميزانية البرامج الفرعية

لبرنامج القيادة والمساندة لسنة 2018

التوزيع حسب البرامج الفرعية (إع الدفع)

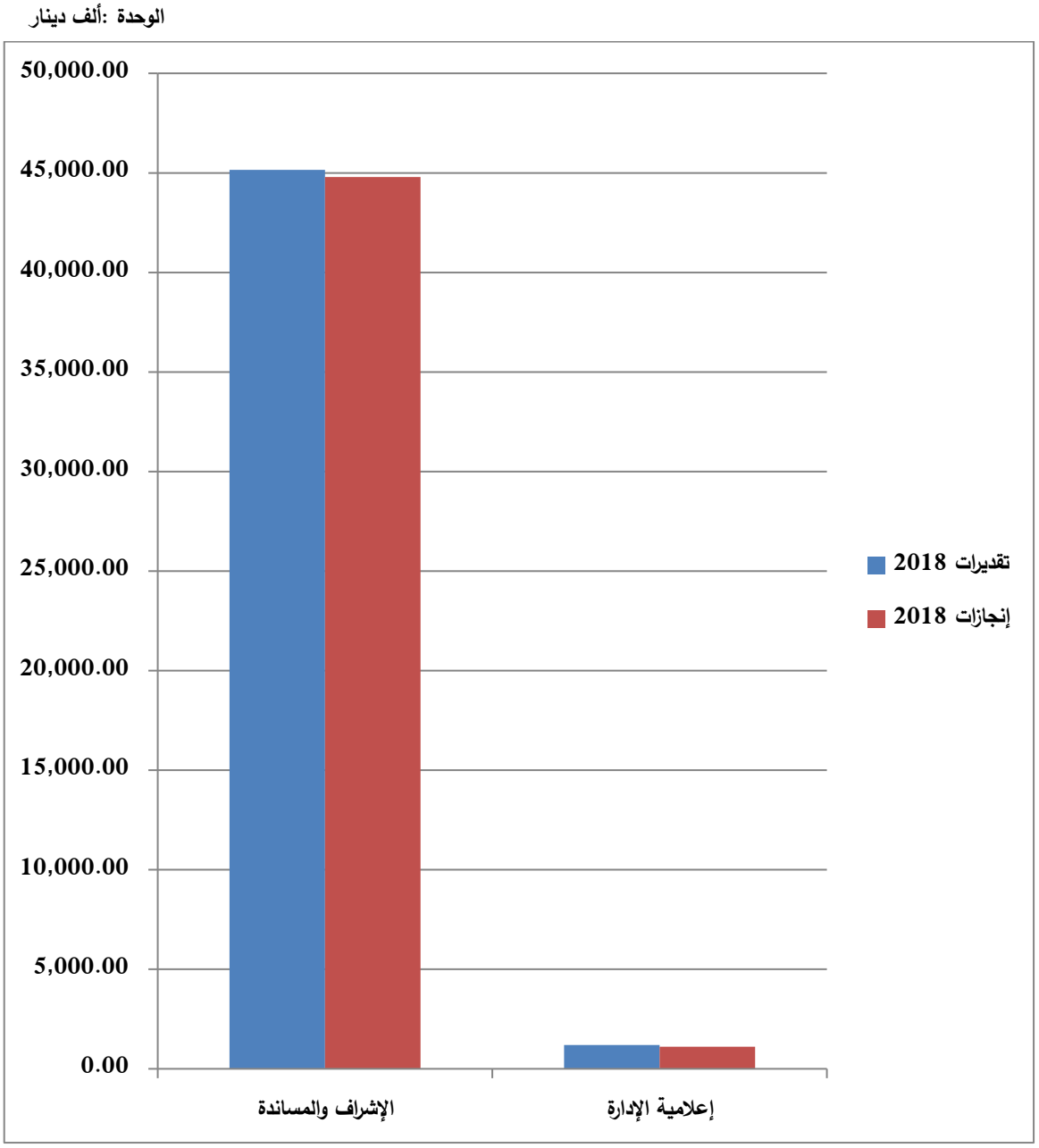

2.3 تقديم لنتائج القدرة على الأداء وتحليلها

الهدف 9-1-1: تحسين التصرف في الموارد البشرية

تقديم الهدف: تحسين التصرف في الموارد البشرية وذلك عبر الترفيع في نسبة التأطير بالإدارات الجهوية لأملاك الدولة والشؤون العقارية وفي نسبة التكوين.

جدول عدد 23:

الهدف 1.1.9: تحسين التصرف في الموارد البشرية

الهدف 1.1.9: تحسين التصرف في الموارد البشرية	مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2017	إنجازات 2017	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات لسنة 2017	تقديرات 2018		إنجازات (2) 2018	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات لسنة 2018 % (1) / (2)
						ق.م الأصلي	ق.م التكميلي (1)		
	المؤشر 1.1.1.9 نسبة التأطير بالإدارات الجهوية	نسبة ماؤية	29	37,50	129,31		30	38,20	**127,33**
	المؤشر 2.1.1.9 نسبة التكوين	نسبة ماؤية	12	18,90	157,50		13	25,90	**199,23**

رسم بياني عدد 23:

مقارنة بين تقديرات وإنجازات مؤشرات قيس الأداء الخاصة بالهدف "تحسين التصرف في الموارد البشرية" لسنة 2018

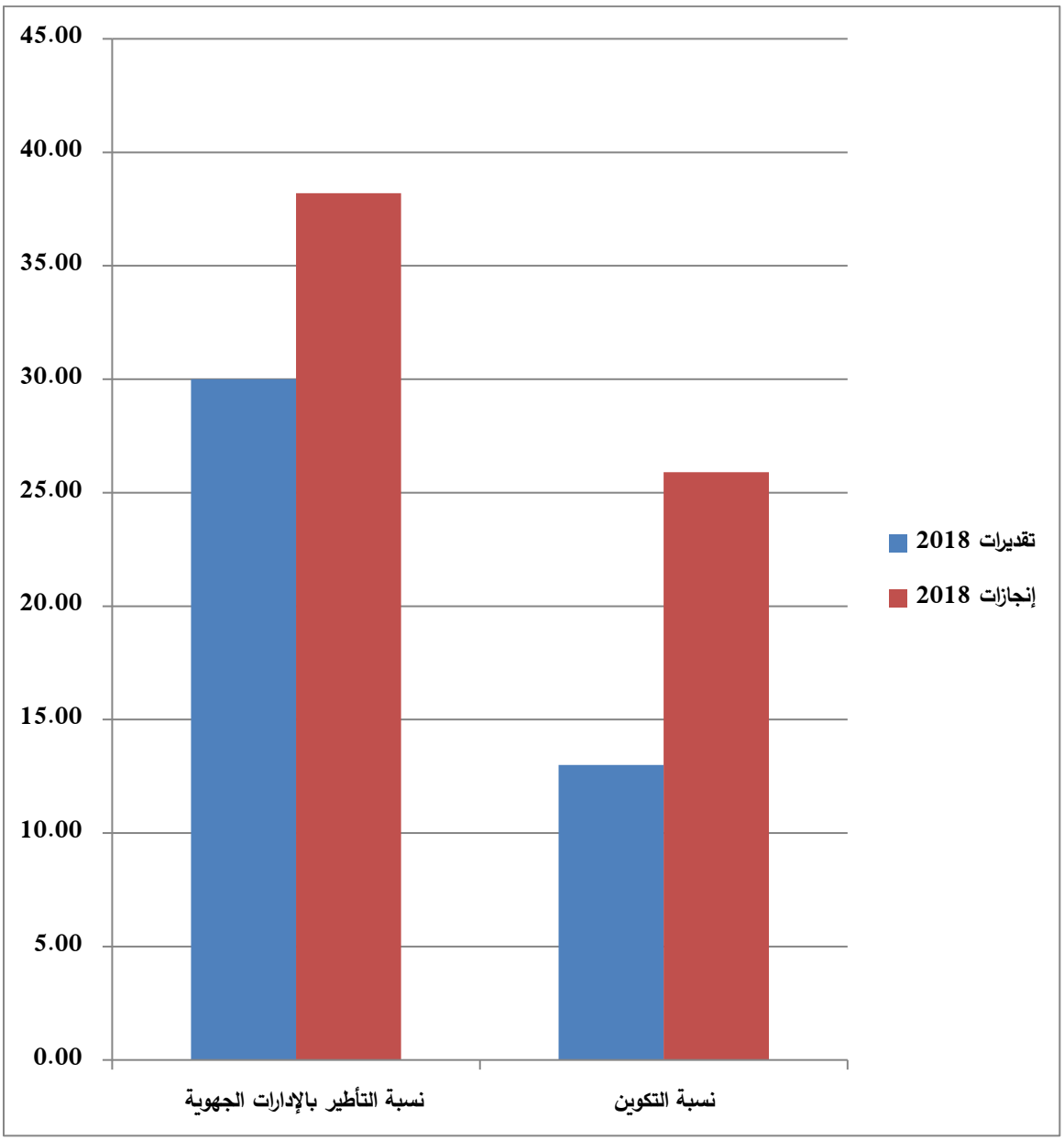

الهدف 2.1.9: تحسين التصرف في وسائل النقل وترشيد استهلاك الوقود

تقديم الهدف: تحسين التصرف في وسائل النقل وترشيد استهلاك الوقود التقليص في معدل استهلاك الوقود لسيارات المصلحة.

جدول عدد 24:

الهدف 2.1.9: تحسين التصرف في وسائل النقل وترشيد استهلاك الوقود

الهدف 2.1.9: تحسين التصرف في وسائل النقل وترشيد استهلاك الوقود	مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2017	إنجازات 2017	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات لسنة 2017	تقديرات 2018		إنجازات (2) 2018	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات لسنة 2018 % (1) / (2)
						ق.م الأصلي	ق.م التكميلي (1)		
	المؤشر 1.2.1.9 معدل استهلاك الوقود لسيارات المصلحة	100/ل كلم	8,50	8,70	102,35		8,50	9,50	**111,76**

رسم بياني عدد 24:

مقارنة بين تقديرات وإنجازات مؤشرات قيس الأداء الخاصة بالهدف "تحسين التصرف في وسائل النقل وترشيد استهلاك الوقود" لسنة 2018

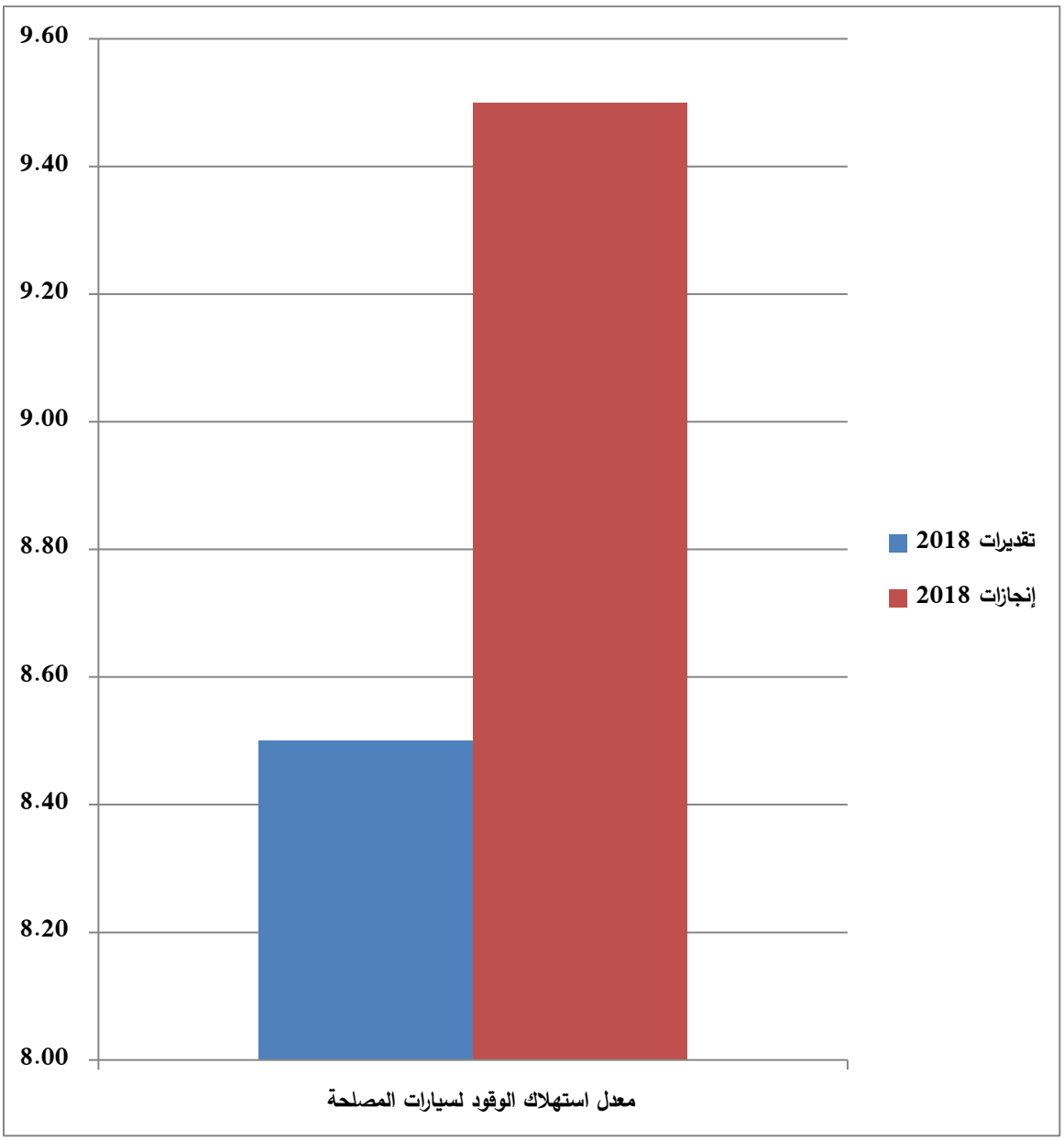

الهدف 9-2-3: تطوير الشبكة المعلوماتية وتطويرها وتحسين التجهيزات ذات العلاقة

تقديم الهدف: الترفيع في نسبة النفاذ إلى الشبكة المعلوماتية وفي عدد الحواسيب التي لم يتجاوز تاريخ اقتنائها الخمس سنوات.

جدول عدد 25:

الهدف 3.2.9: تطوير الشبكة المعلوماتية وتعميمها وتحسين التجهيزات ذات العلاقة

الهدف 3.2.9: تطوير الشبكة المعلوماتية وتعميمها وتحسين التجهيزات ذات العلاقة	مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2017	إنجازات 2017	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات لسنة 2017	تقديرات 2018		إنجازات (2) 2018	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات لسنة 2018 % (1) / (2)
						ق.م الأصلي	ق.م التكميلي (1)		
	المؤشر 1.3.2.9 تجديد أسطول الحواسيب	عدد	547	582	*106,39		547	658	***120,29**
	المؤشر 2.3.2.9 نسبة النفاذ إلى الشبكة المعلوماتية	نسبة مأوية	88,96	100	112,41		100	100	**100**

* إنجازات وتقديرات المؤشر "تجديد أسطول الحواسيب" مرقّمة سلبيا نظرا لأنّ الهدف هو تقليص العدد ليصل إلى الصفر عوض الترفيع فيه إيجابيا، فكلّما اقترب من الصفر تكون النتيجة إيجابية وكل ما زاد عن الصفر سلبا تكون النتيجة عكسيّة للمأمول.

رسم بياني عدد 25:

مقارنة بين تقديرات وإنجازات مؤشرات قيس الأداء الخاصة بالهدف "تطوير الشبكة المعلوماتية وتحسين التجهيزات ذات العلاقة" لسنة 2018

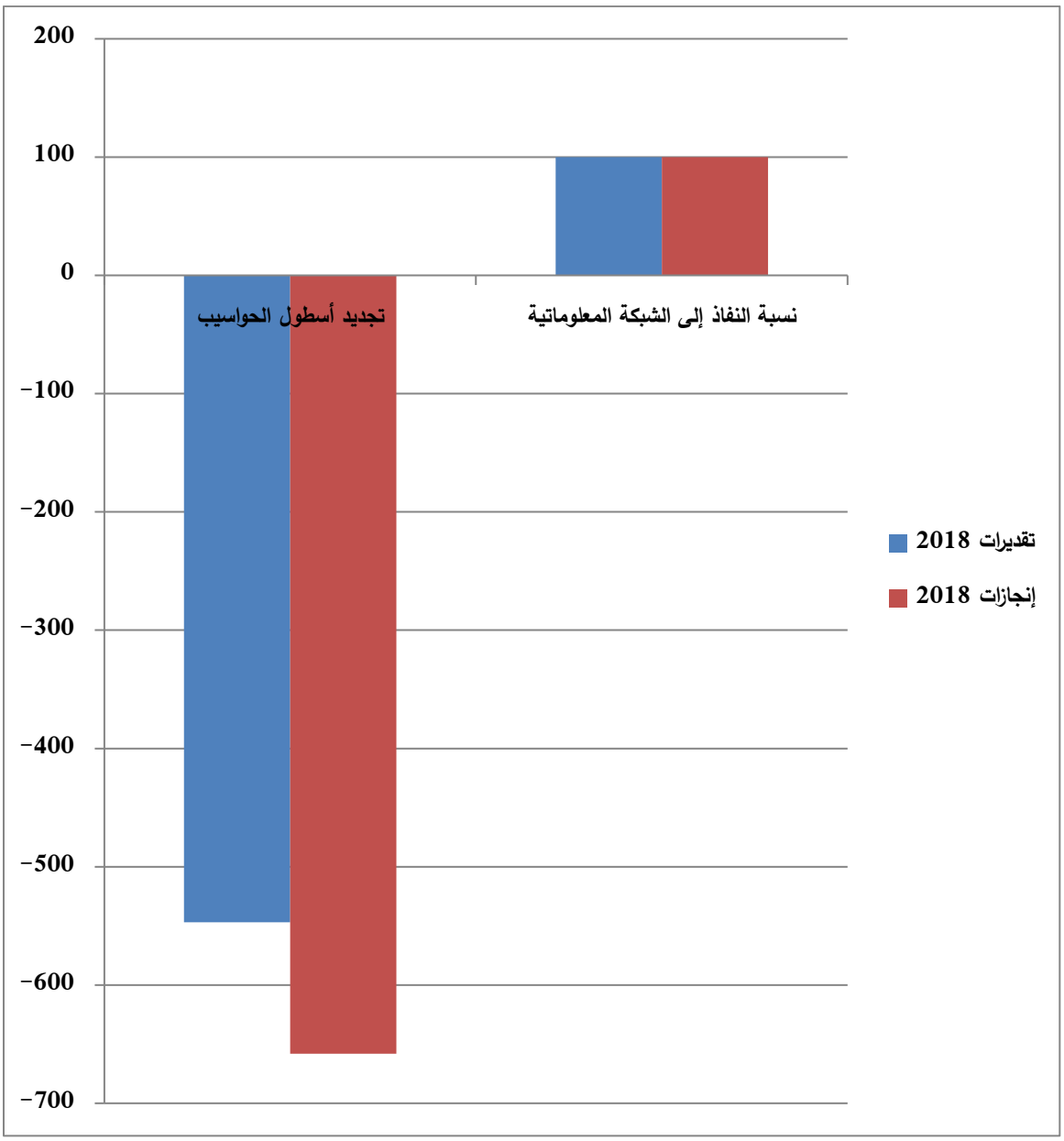

3.3 تحليل وتفسير النّتائج الّتي تمّ تحقيقها مقارنة بالتقديرات لسنة 2018

الهدف 9-1-1: تحسين التصرف في الموارد البشرية

المؤشر 9-1-1-1: نسبة التأطير بالإدارات الجهوية:

تم تسجيل نسبة انجاز تقدر بـ 127,33 % مقارنة بالتقديرات، ويعود ذلك إلى جملة من الأسباب من أهمها:

- ✓ تسهيل النقل الخارجية الخاصة بالإطارات من الوزارات والمؤسسات الأخرى إلى وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية،
- ✓ تشجيع نقلة الإطارات من الإدارات المركزية إلى الإدارات الجهوية لأملاك الدولة والشؤون العقارية.

المؤشر 9-1-1-2: نسبة التكوين:

تم تسجيل نسبة انجاز تقدر بـ 199,23 % مقارنة بالتقديرات، ويعود ذلك إلى جملة من الأسباب من أهمها:

- ✓ حرص الإدارة على حسن تطبيق مخطط التكوين بالرغم من النقص الكبير في الإعتمادات المرخص فيها في إطار ميزانية الدولة لسنة 2018،
- ✓ اعتماد مقاربة تقوم على تشريك إطارات الوزارة في عملية التكوين وتقريب منظومة التكوين للعون العمومي خاصة على المستوى الجهوي،
- ✓ التنسيق مع الهياكل العمومية التي تؤمن دورات تكوينية.

الهدف 9-1-2: تحسين التصرف في وسائل النقل وترشيد استهلاك الوقود

المؤشر 9-1-2-1: معدل استهلاك الوقود لسيارات المصلحة:

تم تسجيل نسبة انجاز تقدر بـ 111,76 % (أي ارتفاع في معدل إستهلاك الوقود لسيارات المصلحة) مقارنة بالتقديرات، ويعود ذلك إلى جملة من الأسباب من أهمها:

- ✓ ارتفاع تقديرات هذا المؤشر بالنسبة لسنة 2018 مقارنة بإمكانيات الوزارة حيث يرتبط معدل الاستهلاك بالمراقبة المستمرة في حين أن الوزارة تفتقر لمنظومة GPS واقتصارها على كشوفات شهرية تتضمن أرقام المقتطعات المستهلكة لا غير،
- ✓ تقادم أسطول السيارات،
- ✓ ضعف الدورات التكوينية الخاصة بالسائقين.

الهدف 9-2-3: تطوير الشبكة المعلوماتية وتعميمها وتحسين التجهيزات ذات العلاقة

المؤشر 9-2-3-1: تجديد أسطول الحواسيب:

تم تسجيل نسبة انجاز تقدر بـ 120,29 % (أي ارتفاع في عدد الحواسيب التي تجاوز تاريخ اقتنائها الخمس سنوات) مقارنة بالتقديرات، ويعود ذلك إلى جملة من الأسباب من أهمها محدودية الإعتمادات الضرورية.

المؤشر 9-2-3-2: نسبة النفاذ إلى الشبكة المعلوماتية:

تم انجاز التقديرات، ويعود ذلك بالأساس إلى المجهودات الذاتية من طرف فنيي الإعلامية والمتجسّمة في تركيز نقاط ربط "points d'accès" التي تمّ اقتناؤها خلال سنة 2018 لمختلف الإدارات الجهوية تمكّن المستعملين للنفاذ للشبكة المعلوماتية، كما تجدر الإشارة إلى المجهود الإضافي في تركيز الشبكة المعلوماتية للمقر الجديد للوزارة بشارع محمد الخامس بالتنسيق مع مصالح لجنة تصفية القيم والأموال الراجعة لحزب التجمع المنحل وقد ساهم هذا المجهود في المحافظة على نسب التغطية كما كانت بالمقر القديم والذي من دونه كان سيؤثر سلبا على الانجازات بالنسبة للمؤشر المتعلق بالنفاذ للشبكة المعلوماتية.

4. التوجهات المستقبلية لتحسين الأداء:

➢ الإشكاليات التي اعترضت تحقيق الأهداف:

محدودية الإعتمادات المرصودة التي لا تتماشى مع الحاجيات والتقديرات التي يتمّ تحديدها لتحقيق الأهداف المرسومة، من ذلك مثلا، عدد الحواسيب الواجب اقتناؤها قصد تجديد الحواسيب التي تجاوز تاريخ اقتنائها الخمس سنوات للمحافظة على حجم الأسطول كما هو عليه ودون اعتبار الحاجيات الجديدة التي تتولد عن الانتدابات الجديدة مما سيؤثر سلبا في السنوات القادمة على أداء المصالح.

➢ التدابير المقترحة لتحسين الأداء

- ✓ الحد من النقل الداخلية من المستوى الجهوي إلى الإدارات المركزية،
- ✓ الحرص على حسن متابعة وتنفيذ مخطط التكوين وفق الإعتمادات المرصودة وذلك من خلال التطبيقة الوطنية لمخططات التكوين التي تشرف عليها وزارة الوظيفة العمومية والحوكمة،
- ✓ تنويع الأنشطة التكوينية مع الحرص على تشريك أكبر عدد ممكن من الإطارات والأعوان الراجعين بالنظر للوزارة وكذلك العملة على غرار برمجة حلقات تكوين قصيرة الأمد لفائدة الإطارات من الصنف أ1 وأ2 وأ3 بالمدرسة الوطنية للإدارة،
- ✓ التركيز على منظومة التكوين باعتباره أحد الحلول لمشاكل الأداء داخل الإدارة،
- ✓ تنويع منظومة التكوين وذلك من خلال تشريك إطارات الوزارة في عملية التكوين من خلال تأمين الدورات التكوينية وهو ما مكن من تكوين عدد أكبر من الإطارات بإعتمادات مالية محدودة،
- ✓ إتباع إستراتيجية التوجه إلى الجهات وتركيز منظومة تكوين على المستوى الجهوي من خلال إقرار أيام دراسية وذلك لتقريب منظومة التكوين للإطارات الجهوية دون اللجوء إلى ضرورة التنقل إلى المركز وما يتبعه من رصد إعتمادات مالية إضافية،
- ✓ العمل على إبرام اتفاقيات ثنائية مع هياكل عمومية في خصوص عمليات تكوينية محددة بعد الترفيع في الإعتمادات المخصصة للتكوين،

- ✓ التقيد بدليل تحديد حاجات التكوين في الإدارات العمومية والذي يتطلب إمكانيات بشرية ومادية وتشريك جميع المتدخلين في عملية التكوين على المستويات الثلاثة (الإدارة ،الفرد ،الوظيفة) قصد صياغة تقرير حاجات التكوين والذي يجب البدء في إعداده بداية من شهر مارس 2019 (بالتوازي مع إعداد ميزانية الوزارة لسنة 2020)،
- ✓ تعميم إعتماد البطاقة الذكية « Agilis » لتزويد الهياكل المركزية بوقود المصلحة بداية من نوفمبر 2018 حيث تمثل هذه البطاقة آلية دقيقة لمتابعة الكميات المستهلكة والمسافات المقطوعة،
- ✓ تحسين خدمات صيانة السيارات بما ينعكس على ترشيد استهلاك المحروقات من خلال التعاقد مع شركة خدمات متخصصة في الميدان،
- ✓ برمجة دورات تكوينية للسواق في مجال السياقة الرشيدة خلال سنة 2019،
- ✓ توفير الإعتمادات اللازمة لاقتناء عدد الحواسيب الضرورية للسنوات القادمة كحد أدنى للمحافظة على حجم الأسطول،
- ✓ الاستمرار في المناولة وذلك بالتعاقد من أجل صيانة الشبكة المعلوماتية،
- ✓ تجديد أسطول المعدات النشطة (Equipements Actifs) لضمان استمرارية النفاذ للمستعملين،
- ✓ القيام بأشغال تركيز الإضافات الجديدة على الشبكة كلّما دعت الحاجة لذلك كتغيير مقرات الوزارة على المستوى المركزي أو الجهوي.

المحور الثالث

المؤسسات تحت الإشـراف

"إدارة الملكية العقارية"

مؤسسة "إدارة الملكية العقارية"

1.تقديم عام للمؤسسة:

تعتبر إدارة الملكية العقارية مؤسسة عمومية ذات صبغة إدارية تتمتع بالشخصية المدنية والاستقلال المالي وبميزانية ملحقة ترتيبيا بميزانية الدولة بمقتضى الفصل 36 من القانون عدد 66 لسنة 1970 المؤرخ في 31 ديسمبر 1970 المتعلق بقانون المالية لسنة 1971.

وتتمثل المهمة الرئيسية لإدارة الملكية العقارية في مسك السجل العقاري وحفظ الحقوق العينية المتعلقة بالعقارات وإشهارها بالسجل العقاري لفائدة المتعاملين معها.

➢ مرجع الإحداث

يعود إحداث إدارة الملكية العقارية إلى غرة جويلية 1885 وأصبحت في سنة 1970 مؤسسة عمومية ذات صبغة إدارية تتمتع بالشخصية المدنية والاستقلال المالي، ميزانيتها ملحقة ترتيبيا بميزانية الدولة بمقتضى الفصل 36 من القانون عدد 66 لسنة 1970 المؤرخ في 31 ديسمبر 1970 المتعلّق بضبط قانون المالية لتصرف سنة 1971 وألحقت بوزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية بمقتضى القانون عدد 61 لسنة 1991 المؤرّخ في 22 جويلية 1991.

➢ التنظيم الإداري والمالي

يعود التنظيم الهيكلي الحالي لإدارة الملكية العقارية إلى سنة 2017 وذلك بمقتضى الأمر الحكومي عدد 613 لسنة 2017 المؤرخ في 28 أفريل 2017.

➢ الإستراتيجية العامة والنشاط الرئيسي للمؤسسة

لإدارة الملكية العقارية دور رئيسي في المساهمة في السياسة التنموية للدولة من خلال تأدية وظائفها ولغاية دعم مهامها ضبطت خياراتها الإستراتيجية على المدى المتوسط لتحسين جودة خدماتها وتقريب الخدمة من المواطن وتقليص الآجال.

وتستمد إدارة الملكية العقارية مهامها أساسا من مجلة الحقوق العينية وتتمثل مهمتها الرئيسية في مسك السجل العقاري ولها أربعة وظائف رئيسية :

- وظيفة ترسيم العمليات العقارية بالسجل العقاري،
- الوظيفة الإشهارية لمحتوى السجل العقاري،
- وظيفة تحرير العقود القابلة للترسيم بالسجل العقاري،
- وظيفة حفظ الوثائق المتعلقة بالعقارات المسجلة.

➢ إطار القدرة على الآداء

في إطار انخراط إدارة الملكية العقارية (باعتبارها مؤسسة عمومية تحت إشراف وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية) في منظومة التصرف في الميزانية حسب الأهداف المبني على الأهداف والنتائج والذي يقتضي هيكلة ميزانيتها وفق برامج وبرامج فرعية تترجم سياسة المؤسسة والمهام الموكولة إليها، تم ضبط أولوياتها الإستراتيجية للفترة القادمة من حيث أهدافها ومؤشرات قيس أداءها وتم تقسيم مهمتها إلى ثلاثة برامج وهي:

البرنامج عدد 1 : مسك السجل العقاري،

البرنامج عدد 2 : حفظ السجل العقاري،

البرنامج عدد 3 : القيادة والمساندة.

وتتمثل هيكلة برامج إدارة الملكية العقارية في ما يلي:

إدارة الملكية العقارية

البرامج	مسك السجل العقاري			حفظ السجل العقاري			القيادة والمساندة		
الأهداف	ضمان دقة وسلامة الخدمات	تقليص آجال إسداء الخدمات	إسداء الخدمات عن بعد	ضمان ديمومة الوثائق والأرشيف			تنمية الموارد البشرية		إعلامية الإدارة
المؤشرات	نسبة عمليات الإصلاح بالسجل العقاري	نسبة إلتزام الإدارة بأجل الهدف	نسبة الإدارات التي تستعمل السجل الإلكتروني (SIF 2)	نسبة الرسوم العقارية المرقمنة	نسبة الرصيد الوثائقي المحفوظ وفق المواصفات	حجم الرصيد الوثائقي المعالج	نسبة الوثائق التي تم ترميمها مقارنة بحجم الوثائق التي تتطلب ذلك	نسبة التأطير	نسبة الأعوان المنتفعين بدورة تكوينية	نسبة تجهيز مراكز العمل بمعدات الإعلامية
الهياكل المتدخلة	- إدارة الترسيمات - الإدارات الفرعية للاستقبال وخدمات الإشهار العقاري بالإدارات الجهوية - الإدارة العامة للتنسيق والعلاقات العامة والإعلام - الإدارة العامة للدراسات القانونية والنزاعات - الإدارة العامة للمراقبة - الإدارة العامة للتنظيم والأساليب والإعلامية - الإدارة الالكترونية			الإدارة العامة للتوثيق والأرشيف			- الإدارة العامة للمصالح المشتركة - الإدارة العامة للتنظيم والأساليب والإعلامية والإدارة الالكترونية			

1.1. أهمّ الأولويات والأهداف الإستراتيجية للمؤسسة

تتمثل الأولويات الإستراتيجية لمؤسسة الملكية العقارية في ما يلي:

- تطوير وظيفة ترسيم العمليات العقارية وذلك بتقليص آجال إسداء الخدمات وضمان دقتها وسلامتها،
- تطوير أساليب الحفظ والتصرف في ملفات الترسيم وذلك بتعصير فضاءات الحفظ وطرق التصرف في وثائق ملفات الترسيم،
- تنمية الموارد البشرية الضرورية لمسك السجل العقاري وذلك بتوفير الكفاءات اللازمة وتنميتها لفائدة الهياكل المعنية بتنفيذ هذه الإستراتيجية،
- تنفيذ المرحلة الأولى الخاصة بمشروع تركيز إدارة إلكترونية من خلال تعميم واستغلال المنظومة الإعلامية الشاملة لمعالجة بيانات السجل العقاري ورقمنة الوثائق وبناء قاعدة بيانات الفهارس الهجائية.

2.1. أهم الانجازات والأنشطة التى تمّ القيام بها لتحقيق أهداف المؤسسة

اتجهت انجازات وأنشطة المؤسسة خلال سنة 2018 نحو تحقيق أهدافها ومحاورها الإستراتجية وتمثلت هذه الإنجازات في:

- تفعيل هيكل المراقبة بإدارة الملكية العقارية: انطلقت الإدارة العامة للمراقبة خلال سنة 2018 في تنفيذ برنامجها الرقابي وفق رؤية جديدة في مراقبة مشروعية أعمال الترسيم والتحرير إلى وظيفة أشمل تتمثل في تقييم حسن تنفيذ المخططات الإستراتجية لإدارة الملكية العقارية المتعلقة بتحسين جودة الخدمات وتنفيذ البرامج والسياسات الإصلاحية بعنوان تحسين مؤشر نقل الملكية، ولذلك تمّ تنفيذ الإجراءات التالية:

✓ تدعيم فريق العمل بالموارد البشرية الضرورية،

✓ تصحيح مفهوم الرقابة بحسب الأهداف المرسومة وهي تحسين أداء الإدارات الجهوية وليس محاسبة الأعوان عن الأخطاء المرتكبة،

✓ تفعيل الدور الرقابي في جميع المهام كما نصّ عليه التنظيم الهيكلي للإدارة الصادر بمقتضى الأمر الحكومي عدد 613 لسنة 2017،

- ✓ توظيف العمل الرقابي لتوحيد الآراء و المواقف بين الإدارات الجهوية،
- ✓ تفعيل المراقبة المتزامنة بتعيين أعوان في خطة مخاطب مباشر مع مختلف الهياكل المتعاملة مع إدارة الملكية العقارية للتدخل لفض الصعوبات المطروحة لديهم في علاقة بالإدارات الجهوية.
  - إجراءات لتقريب الخدمات من المتعاملين مع السجل العقاري وتحسين جودتها بفتح إدارة جهوية ثانية بنابل (معتمدية منزل تميم) وبرمجمة فتح إدارة جهوية بولاية المهدية،
- ✓ تمّ تركيز إدارة جهوية ثانية بنابل (معتمدية منزل تميم) حيث فتحت أبوابها للعموم يوم الثلاثاء 15 ماي 2018 ويشمل مرجع النظر الترابي للإدارة الجهوية للملكية العقارية نابل2 معتمديات منزل تميم، الهوارية، حمام الغزاز، قليبية، الميدة، تاكلسة ومعتمدية قربة باستثناء بلدية تازركة وبهذا الانجاز يصبح العدد الجملي للإدارات الجهوية للملكية العقارية حاليا 21 إدارة جهوية،
- ✓ انطلاق العمل بتسليم شهائد الملكية بدون التقيّد بمرجع النظر الترابي منذ أواخر سنة 2017 بصدور مذكرة العمل عدد 19 لسنة 2017 الصادرة بتاريخ 13 أكتوبر 2017.
  - إسداء بقية الخدمات الاشهارية (شهادة الاستقصاء، شهادة في عدم الملكية، شهادة في مراجع تسجيل عقد مرسم، نسخة من الرسم العقاري وقائمة في العمليات العقارية الجارية عليه، الإطلاع اللامادي على الرسوم العقارية، جدول حوصلة لحقوق عينية مسجلة ومرسّمة) وذلك بمقتضى مذكرة العمل عدد 20 لسنة 2018 الصادرة بتاريخ 16 ماي 2018،
  - برمجة دورات تكوينية خاصة بأعوان الدراسة في أواخر سنة 2018،
  - مواصلة تنفيذ برنامج الإدارة الإلكترونية حيث تمّ خلال سنة 2018 تنفيذ البرامج التالية:
- ✓ تحيين وتعميم المنظومة الإعلامية الشاملة لمعالجة بيانات السجل العقاري بجميع الإدارات الجهوية،
- ✓ تحيين موقع الواب وذلك بتصميم واجهة حديثة تتضمن عديد الخدمات الجديدة،
- ✓ تصميم بوابة لتلقي مطالب الخدمات الاشهارية واستخلاص معاليمها وإسدائها على الخطّ،
- ✓ مشاريع بصدد الإنجاز على غرار اقتناء شهادة مصادقة لموزع واب الإدارة وفتح حساب بريدي e-dinars يمكن من استخلاص المعاليم على الخط وإنشاء مركز معطيات أساسي ومركز معطيات احتياطي.

2.نتائج القدرة على الأداء وتنفيذ ميزانية المؤسسة:

1.2. تقديم لتنفيذ ميزانية المؤسسة

- بلغت جملة تقديرات ميزانية إدارة الملكية العقارية لسنة 2018 ما قدره 74143,348 ألف دينار، موزعة حسب طبيعة النفقة كما يلي:

  - **نفقات التصرف**: 49182,000 أ.د (أي ما يمثل نسبة 66,33 % من جملة تقديرات ميزانية إدارة الملكية العقارية لسنة 2018).
  - **نفقات التنمية**: 24961,348 .د (أي ما يمثل نسبة 33,67 % من جملة تقديرات ميزانية إدارة الملكية العقارية لسنة 2018).

- بلغت جملة نفقات إدارة الملكية العقارية لسنة 2018 مبلغا قدره 72209,869 ألف دينار (أي ما يمثل نسبة 97,39 % من جملة تقديرات ميزانية إدارة الملكية العقارية لسنة 2018)، موزعة حسب طبيعة النفقة كما يلي:

  - **نفقات التصرف**: 51871,117 أ.د (أي ما يمثل نسبة 71,83 % من جملة نفقات إدارة الملكية العقارية لسنة 2018، ونسبة إنجاز تبلغ 105,47 % من تقديرات نفقات التصرف لسنة 2018).
  - **نفقات التنمية**: 20338,752 أ.د (أي ما يمثل نسبة 28,17 % من جملة نفقات إدارة الملكية العقارية لسنة 2018، ونسبة إنجاز تبلغ 81,48 % من تقديرات نفقات التنمية لسنة 2018).

تنفيذ ميزانية إدارة الملكية العقارية لسنة 2018

مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب طبيعة النفقة

الوحدة: ألف دينار

بيان النفقات	تقديرات ق.م 2018 (اعتمادات أولية) (1)	إنجازات 2018 (2)	الإنجازات مقارنة بالتقديرات	
			المبلغ (1) - (2)	نسبة الإنجاز % (1) / (2)
نفقات تصرف	**49 182,000**	**51 871,117**	**2 689,117**	**105,47**
تأجير عمومي	43 450,000	44 973,077	1 523,077	103,51
وسائل مصالح	4 600,000	5 811,045	1 211,045	126,33
تدخل عمومي	1 132,000	1 086,995	-45,005	96,02
نفقات تنمية	**24 961,348**	**20 338,752**	**-4 622,596**	**81,48**
مساهمة نفقات التصرف في نفقات التنمية	450,000	13 015,000	12 565,000	2892,22
اعتمادات مرصودة بنفقات التنمية لمشاريع متواصلة	24 511,348	7 323,752	-17 187,596	29,88
المجموع العام	**74 143,348**	**72 209,869**	**-1 933,479**	**97,39**

مقارنة بين تقديرات وانجازات

ميزانية إدارة الملكية العقارية لسنة 2018

الوحدة: ألف دينار

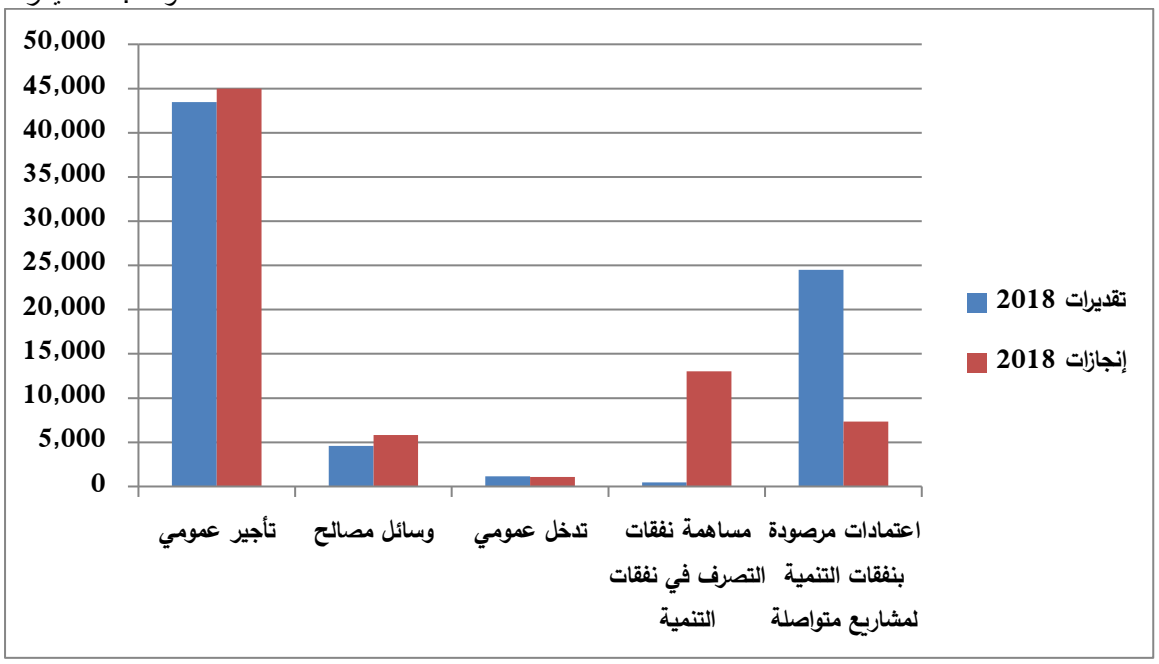

2.2. تقديم لنتائج القدرة على الأداء وتحليلها

الهدف 1.1: ضمان دقة وسلامة الخدمات

تقديم الهدف: تقييم جودة الخدمات بتحديد نسبة الأخطاء المرتكبة من مجموع العمليات العقارية المنجزة.

الهدف 1.1: ضمان دقة وسلامة الخدمات

الهدف 1.1: ضمان دقة وسلامة الخدمات	مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2017	إنجازات 2017	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات لسنة 2017	تقديرات 2018 (1)	إنجازات 2018 (2)	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات لسنة 2018 % (1) / (2)
	المؤشر 1.1.1 نسبة عمليات الإصلاح بالسجل العقاري	نسبة مأوية	0,09	0,08	88,89	0,08	0,09	**112,50**

تقديم الهدف: متابعة مدى التزام الإدارات الجهوية للملكية العقارية بأجل الهدف المحدد لانجاز العمليات العقارية.

الهدف 2.1: تقليص آجال إسداء الخدمات

الهدف 2.1: تقليص آجال إسداء الخدمات	مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2017	إنجازات 2017	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات لسنة 2017	تقديرات 2018 (1)	إنجازات 2018 (2)	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات لسنة 2018 % (1) / (2)
	المؤشر 1.2.1 نسبة إلتزام الإدارة بأجل الهدف	نسبة مأوية	70	65	92,86	85	90	**105,88**

الهدف 3.1: إسداء الخدمات عن بعد

تقديم الهدف: متابعة مدى تقدم انجازات تركيز إدارة إلكترونية على مستوى المصالح المركزية والجهوية ووضع الخدمات الإدارية على الخط وضمان جودتها وسلامتها.

الهدف 3.1: إسداء الخدمات عن بعد

الهدف 3.1: إسداء الخدمات عن بعد	مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2017	إنجازات 2017	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات لسنة 2017	تقديرات 2018 (1)	إنجازات 2018 (2)	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات لسنة 2018 % (1) / (2)
	المؤشر 1.3.1 نسبة الإدارات التي تستعمل السجل الإلكتروني (SIF 2)	نسبة مائوية	45			80	52	**65**
	المؤشر 2.3.1 نسبة الرسوم العقارية المرقمنة	نسبة مائوية						

الهدف 4.2: ضمان ديمومة الوثائق والأرشيف

تقديم الهدف: ضمان حفظ الوثائق المتعلقة بمطالب الترسيم على المدى الطويل وذلك بتوفير محلات حفظ وتجهيزات مطابقة للمواصفات وحسن التصرف في الرصيد الوثائقي المحفوظ ومعالجته يدويا وإلكترونيا وميكروغرافيا، وبالتالي توفير الأوعية البديلة وتقليص التعامل على أصول الوثائق مما يضمن المحافظة على ديمومتها، وبذلك نكون قد حققنا ديمومة الوثائق المحفوظة ويسرنا التعامل عليها وساهمنا في حماية الحقوق العينية المرسمة.

الهدف 4.2: ضمان ديمومة الوثائق والأرشيف

الهدف 4.2: ضمان ديمومة الوثائق والأرشيف	مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2017	إنجازات 2017	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات لسنة 2017	تقديرات 2018 (1)	إنجازات 2018 (2)	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات لسنة 2018 % (1) / (2)
	المؤشر 1.4.2 نسبة الرصيد الوثائقي المحفوظ وفق المواصفات	نسبة مائوية	20	18	90	30	25	**83,33**
	المؤشر 2.4.2 حجم الرصيد الوثائقي المعالج	متر خطي	15	12	80	20	15	**75**
	المؤشر 3.4.2 نسبة الوثائق التي تم ترميمها مقارنة بحجم الوثائق التي تتطلب ذلك	نسبة مائوية	0	0		10	0,50	**5**

الهدف 5.3: تنمية الموارد البشرية

تقديم الهدف: المحافظة على نسبة تأطير عالية وتكوين وتأهيل الأعوان في الميدان العقاري والأرشيف والإعلامية والإدارة ساعية من جهة إلى إنتداب إطارات عليا خاصة في إختصاص الحقوق والتوثيق والأرشيف والإعلامية لإثراء رصيدها البشري من الإطارات المتوسطة والعليا ومن جهة أخرى حريصة على إعداد وتنفيذ برنامج تكوين للأعوان في مختلف المجالات القانونية والأرشيف والإعلامية لتأهيل وتنمية مهاراتهم ومعارفهم.

الهدف 5.3: تنمية الموارد البشرية

الهدف 5.3: تنمية الموارد البشرية	مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2017	إنجازات 2017	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات لسنة 2017	تقديرات 2018 (1)	إنجازات 2018 (2)	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات لسنة 2018 % (1) / (2)
	المؤشر 1.5.3 نسبة التأطير	نسبة مائوية	63,83	63,91	100,13	64,50	64,54	**100,06**
	المؤشر 2.5.3 نسبة الأعوان المنتفعين بدورة تكوينية	نسبة مائوية	11,73	8,83	75,28	12	13,47	**112,25**

الهدف 6.3: إعلامية الإدارة

تقديم الهدف: تقريب الخدمة من المواطن و ضمان جودتها و سلامتها و سرعة إسدائها و ذلك بتركيز إدارة إلكترونية على المستوى الداخلي (Back Office) و تركيز إدارة إلكترونية على المستوى الخدمات (Front Office) من خلال وضع الخدمات الإشهارية على الخط و تمكين طلبها وإستخلاص معاليمها وإسدائها عبر الإنترنات إعتمادا على تجهيز الإدارة بمعدات الإعلامية مختلفة.

الهدف 6.3: إعلامية الإدارة

الهدف 6.3: إعلامية الإدارة	مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2017	إنجازات 2017	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات لسنة 2017	تقديرات 2018 (1)	إنجازات 2018 (2)	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات لسنة 2018 % (1) / (2)
	المؤشر 1.6.3 نسبة تجهيز مراكز العمل بمعدات الإعلامية	نسبة مائوية	70,57	70,57	100	81,94	75,57	**92,23**

3.2. تحليل وتفسير النّتائج الّتي تمّ تحقيقها مقارنة بالتقديرات لسنة 2018:

الهدف 1.1: ضمان دقة وسلامة الخدمات

المؤشر 1.1.1: نسبة عمليات الإصلاح بالسجل العقاري:

سجّل معدّل عمليات الإصلاح بالسجل العقاري ارتفاعا طفيفا في سنة 2018 إذ بلغت نسبة الإصلاحات من مجموع العمليات العقارية 0.09% وذلك مقارنة بتقديرات 2018 والتي قدّرت ب 0.08% ويعود السبب إلى الارتفاع المتزايد في عدد مطالب الترسيم وتشعبها وكبر حجمها مثل عمليات التقسيمات العمودية وأحكام التسجيل المودعة مقابل النقص الحاصل في عدد الأعوان بالإدارات الجهوية خاصة المحالين على التقاعد ولم يقع تعويضهم.

الهدف 2.1: تقليص آجال إسداء الخدمات

المؤشر 1.2.1: نسبة التزام الإدارة بأجل الهدف:

سجلت نسبة التزام الإدارة بالأجل الهدف تراجعا بعنوان سنة 2017 بنسبة 65% ، استوجب منا البحث في الأسباب الموضوعية الخاصة بالتأخير في آجال إسداء الخدمات المسجلة بكل إدارة جهوية على حدى مع الأخذ بعين الاعتبار حجم العمل والإمكانيات البشرية واللوجيستية المتوفرة لديها.

وفي إطار تنفيذ تعهدات إدارة الملكية العقارية 2018-2020 فيما يتعلق بمحور الآجال ، سجل مؤشر نسبة التزام الإدارة بالأجل الهدف تطورا هاما إذ شهدت سنة 2018 تطورا هاما في مؤشر نسبة التزام الإدارة بأجل الهدف فاقت التوقعات التي حددت ب 85% في المشروع السنوي للقدرة على الأداء لسنة 2018 حيث بيّت المعطيات الإحصائية المسجلة طيلة سنة 2018 أنّ نسبة التزام الإدارة بأجل الهدف بلغت90%.

الهدف 3.1: إسداء الخدمات عن بعد

المؤشر 1.3.1: نسبة الإدارات التي تستعمل السجل الإلكتروني (SIF 2):

إن إستعمال السجل الإلكتروني (SIF2) يتطلب تركيز المنظومة الإعلامية الشاملة لبيانات السجل العقاري في نسختها الثانية مما يتطلب معدات إعلامية تتمثل في الحواسيب و الطابعات إلى جانب الماسحات الضوئية هذا مما حال دون تنفيذ الخطة الإستراتجية لإدارة الملكية العقارية للفترة (2016-2017-2018) وذلك لعدم توفير الإعتمادات اللازمة مما تسبب في تأجيل تنفيذ هذه الأهداف

المبرمجة بالخطة الإستراتجية.و نتوقع تطور في انجاز تقديرات هذا المؤشر بنسبة 100% خلال سنة2019.

المؤشر 2.3.1: نسبة الرسوم العقارية المرقمنة:

يعتبر مؤشر الرسوم العقارية المرقمنة مقبول مقارنة بمجموع الرسوم العقارية غير أنّه لا تتوفر حاليا معطيات دقيقة لنسبة الرسوم العقارية المرقمنة.

الهدف 4.2: ضمان ديمومة الوثائق والأرشيف

المؤشر 1.4.2: نسبة الرصيد المحفوظ حسب المواصفات:

تم خلال سنة 2018 تسجيل نسبة إنجاز تقدر ب84 % بالنسبة للتقديرات لنفس السنة وشهدت النتائج المحققة لسنة 2018 تطورا إذ بلغت 25 % مقارنة بنتائج سنة 2017 التي كانت في حدود 18%.

ويعود هذا الإرتفاع في النتائج المحققة إلى جملة من الأسباب من أهمها:

- ✓ إستكمال الصفقة الخاصة بإقتناء وتركيب الرفوف المترابطة لحفظ الرسوم العقارية بالمقر الجديد للإدارة الجهوية للملكية العقارية بسيدي بوزيد، ذلك أن محل الحفظ كان مجهزا بعدد غير كاف من الرفوف الحديدية القديمة التي كانت مستعملة ببعض الإدارات الجهوية للملكية العقارية الأخرى وهذا ما ساهم في تحسين ظروف حفظ الوثائق من حيث التجهيزات المخصصة لحفظ الرسوم العقارية،
- ✓ على إثر فتح الإدارة الجهوية للملكية العقارية بنابل 2 شهدت ظروف حفظ الوثائق تحسنا من حيث المساحات المخصصة لحفظ الرسوم العقارية والملفات المتعلقة بمطالب الترسيم المقبولة كما تمّ تجهيزها بالرفوف الحديدية القديمة التي كانت مستعملة ببعض الإدارات الجهوية للملكية العقارية الأخرى والتي تعتبر غير كافية، ويعتبر ذلك إجراءا وقتيا لحين إستكمال الصفقة الخاصة بإقتناء وتركيب الرفوف المترابطة لحفظ الرسوم العقارية،
- ✓ تم خلال سنة 2018 إعداد صفقة خاصة بإقتناء وتركيب الرفوف المترابطة لحفظ أرشيف إدارة الملكية العقارية وهي متعلقة بتجهيز محلات حفظ ملفات مطالب الترسيم المقبولة وكذلك محلات حفظ الرسوم العقارية وتهم عديد الإدارات الجهوية:

أولا: الإدارات الجهوية التي تم فتحها حديثا كالإدارة الجهوية للملكية العقارية بنابل2 وجندوبة وقبلي،

ثانيا: الإدارة الجهوية التي تم بناء مقر جديد لها عوضا عن المقر القديم الذي كان على وجه الكراء وهي الإدارة الجهوية للملكية العقارية بباجة،

ثالثا: الإدارة الجهوية المزمع فتحها وهي الإدارة الجهوية للملكية العقارية بالمهدية.

كان من المأمول تحقيق نتائج أفضل مما تمّ تحقيقه فعليا وذلك لعدم التمكن من إستكمال الصفقة في سنة 2018 الخاصة بإقتناء وتركيب الرفوف المترابطة لحفظ أرشيف إدارة الملكية العقارية، علما أنها في المرحلة الأخيرة والمتمثلة في الإستعداد لتركيب الرفوف الخاصة بالحفظ بالإدارات الجهوية المعنية بهذه الصفقة.

تجدر الإشارة هنا أن تحسين ظروف حفظ الوثائق والأرشيف لا يقتصر على تجهيز محلات الحفظ بالرفوف المطابقة للمواصفات بل يشمل أيضا توفير جميع المتطلبات الأخري المتعلقة بظروف حفظ الوثائق والمتمثلة بالأساس في توفير:

- ✓ المعدات الخاصة بتعديل الحرارة والرطوبة وآلات القيس الخاصة بها.
- ✓ أنظمة الحماية من الحرائق بعديد محلات الحفظ بالإدارات الجهوية وصيانتها.

هذه المعدات والأنظمة من شانها أن تعزز الإجراءات الحمائية الخاصة بأرشيف إدارة الملكية العقارية ويعود ذلك للحفظ الدائم له و لإرتباطه بجميع الخدمات المسداة. إن الوعي بأهمية التجهيزات الخاصة بمحلات الحفظ ودورها من شأنه أن يساهم في تحسين النتائج الخاصة بالمؤشر وبالتالي تحقيق الهدف المتمثل في ضمان ديمومة الوثائق والأرشيف.

المؤشر 2.4.2: حجم الرصيد الوثائقي المعالج:

تمّ خلال سنة 2018 تسجيل نسبة إنجاز تقدر ب75 % مقارنة بالتقديرات لنفس السنة، كما تعتبر النتائج المحققة سنة 2018 والتي تمثل 15 م خ أفضل من النتائج التي تم تحقيقها سنة 2017 إذ تمثل 12م خ ما يعادل نسبة إرتفاع تقدر ب 25 %.

وتم خلال هذه السنة معالجة نسبة هامة من الرصيد الوثائقي المحفوظ معالجة يدوية وإلكترونية وميكروغرافية وذلك من خلال تعزيز فريق العمل في مجال المعالجة.

إلا أن الإنجازات لم تكن في التقديرات المرجوة ويعود ذلك إلى عديد الاعتبارات وأبرزها:

- ✓ إن فتح الإدارات الجهوية الجديدة وتنامي الرصيد الوثائقي المحفوظ لم يواكبه انتداب مختصين في التصرف في الوثائق والأرشيف ذلك أن العدد الحالي للمختصين يبقى ضعيفا بل أن عديد

الإدارات الجهوية لا يتوفر بها أي مختص في التصرف في الوثائق والأرشيف، مما يتطلب ضرورة القيام بالإنتداب اللازمة،

- ✓ تعتبر المعدات الخاصة بالتصوير الميكروغرافي قديمة مما أدى إلى تعطبها وعدم إمكانية إصلاحها مما يستوجب تجديدها، وفي هذا الإطار تم إعداد إستشارة في الغرض وهي في المرحلة الأخيرة من الإنجاز،
- ✓ عدم تركيز منظومة شاملة خاصة بالتصرف في الوثائق والأرشيف،
- ✓ عدم توفر المعدات الكافية الخاصة بالمعالجة الإلكترونية وخاصة الحواسيب وسكانير.

إن الأخذ بعين الإعتبار لجميع هذه النقائص والسعي نحو تجاوزها من شأنه أن يرفع في نسق معالجة الرصيد الوثائقي المحفوظ والذي سيساهم بالتالي في ضمان ديمومة الوثائق بإعتبار أن الوثائق المعالجة إلكترونيا ستقلص إلى حد كبير من التعامل المباشر على أصول الوثائق المحفوظة.

المؤشر 3.4.2: نسبة الوثائق التي تم ترميمها مقارنة بنسبة الوثائق التي تتطلب ذلك:

تمّ خلال سنة 2018 تحقيق نسبة إنجاز تقدر ب0.5 %، علما أن هذه النسبة لم تكن لتتحقق خاصة وأنه لم يتم تفعيل الخلية الخاصة بترميم وتسفير الوثائق المحدثة ضمن التنظيم الهيكلي للإدارة العامة للتوثيق والأرشيف .

تجدر الإشارة هنا أن سنة 2017 كانت بمثابة المرحلة التحضيرية لإعداد القائمة الخاصة بالوثائق التي تتطلب الترميم وفي هذا الإطار تم تحديد أولويات متمثلة في ترميم الرسوم العقارية.

تعتبر النتائج المحققة للمؤشر الخاص بنسبة الوثائق التي تم ترميمها مقارنة بحجم الوثائق التي تتطلب ذلك ضعيفة مقارنة بالتقديرات وهذه النتائج هي بمثابة إجتهاد من إدارة الملكية العقارية لإيجاد حلول ولو إن كانت حلول ظرفية، والمتمثلة في التنسيق مع مؤسسة الأرشيف الوطني فيما يتعلق بترميم بعض الرسوم العقارية.

ضعف هذه النتائج المحققة يعود أساسا إلى أن حجم العمل الموكول لمؤسسة الأرشيف الوطني يجعل القيام بترميم الوثائق الخاصة بإدارة الملكية العقارية ليست من أولوياتها ورغم ذلك تعتبر هذه التجربة مهمة بالنسبة لإدارة الملكية العقارية حتى نأسس لتعاون مستقبلي مثمر خاصة لما لها من أسبقية وتجربة في مجال ترميم الوثائق ستعود بالفائدة عند تفعيل هذه الخلية الخاصة بالترميم والتسفير لما تتطلبه من:

- ✓ تكوين فريق عمل مختص في ترميم وتسفير الوثائق،
- ✓ توفير التجهيزات الضرورية لترميم وتسفير الوثائق.

الهدف 5.3: تنمية الموارد البشرية

المؤشر 1.5.3: نسبة التأطير:

تمّ تسجيل نسبة إنجازات تقدّر ب 54،64 % أي بزيادة طفيفة عن نسبة التوقعات و يرجع ذلك إلى عاملين أساسيين:

- ✓ إنجاز الترقيات إلى صنف "أ" بعنوان سنة 2017 رتب إرتفاعا في عدد و نسبة الأعوان المنتمين إلى هذا الصنف.
- ✓ إنخفاض عدد أعوان التنفيذ و العملة سواء بسبب المغادرة (التقاعد.إستقالة.) أو الترقية إلى الصنف الفرعي "أ3" بما أنعكس على العدد الجملي لأعوان إدارة الملكية العقارية الذي كان في حدود 2103 في أواخر سنة 2017 ليصبح 2087 في ديسمبر2018.

المؤشر 2.5.3: نسبة الأعوان المنتفعين بدورة تكوينية:

ارتفع عدد الأعوان المنتفعين بدورة تكوينية سنة 2018 ليبلغ 281 عونا مقابل 186 عونا سنة 2017 و حرصت إدارة الملكية العقارية على تحسين مؤهلات أعوانها و تطوير كفاءاتهم بإختلاف مستوياتهم العلمية و حسب المهام الموكولة لهم في إطار أدائهم لعملهم و بلغت نسبة الأعوان المنتفعين بدورات تكوينية 47،13 % أي أعلى من التوقعات التي كانت في حدود 12 % و يرجع ذلك لتكثيف الدورات التكوينية الخاصة بالمجالات العقارية .

الهدف 6.3: إعلامية الإدارة

المؤشر 1.6.3: نسبة تجهيز مراكز العمل بالمعدات الإعلامية:

لم يقع تحقيق التقديرات المبرمجة لسنة 2018 و ذلك نظرا لحصول تأخر في التزويد بالمعدات الإعلامية' هذا و تعتبر نسبة تجهيز مراكز العمل بالمعدات الإعلامية و خاصة الحواسيب نسبة مرضية و مقبولة مقارنة بعدد الإطارات بإدارة الملكية العقارية وينتظر أن ترتفع هذه النسبة خلال سنة 2019 تبعا لبرمجة طلب عروض لإقتناء حواسيب و معدات إعلامية .

3. التوجهات المستقبلية لتحسين الأداء

لتدارك الفوارق المسجلة بين القيم المنشودة والنتائج المحققة على مستوى مؤشرات قيس الأداء تسعى الإدارة إلى تكريس عديد الأنشطة لمزيد تحسين الأداء كالتالي:

الهدف 1.1: ضمان دقة وسلامة الخدمات

المؤشر 1.1.1: نسبة عمليات الإصلاح بالسجل العقاري:

- ✓ تفعيل هيكل المراقبة بإدارة الملكية العقارية: انطلقت الإدارة العامة للمراقبة خلال سنة 2018 في تنفيذ برنامجها الرقابي وفق رؤية جديدة في مراقبة مشروعية أعمال الترسيم و التحرير للعمل على التقليص من نسبة الأخطاء المرتكبة بالسجل العقاري خاصة على مستوى دراسة مطالب الترسيم واتخاذ القرار في شانها لتحقيق التقديرات المبرمجة مستقبلا.
- ✓ توحيد الآراء بين الإدارات الجهوية بإصدار مذكرات العمل وفق الإشكاليات المطروحة،
- ✓ مراقبة استغلال التطبيقات الإعلامية بالإدارات الجهوية بعنوان أعمال الترسيم في إطار الشرعية القانونية لمسك السجل العقاري،
- ✓ حث الإدارات الجهوية على تشخيص الصعوبات القانونية والتطبيقية التي تتعرض لها واقتراح حلول في شأنها، وبرمجة ندوات المديرين بصفة دورية خلال سنة 2019،
- ✓ الإسراع في انجاز الأنشطة المتعلقة بالمؤشر المؤشر1.3.1 "نسبة الإدارات التي تستعمل السجل الإلكتروني (SIF 2)" والمؤشر2.3.1 "نسبة الرسوم العقارية المرقمنة" لما لها من أهميّة في تطوير وظيفة ترسيم العمليات العقارية وتحقيق الهدف المنشود وهو ضمان دقة وسلامة الخدمات العقارية،
- ✓ تواصل برمجة دورات تكوينية خاصة بالأعوان المكلفين بأعمال الترسيم خلال سنة 2019.

الهدف 2.1: تقليص آجال إسداء الخدمات

المؤشر 1.2.1: نسبة التزام الإدارة بأجل الهدف:

- ✓ دعم الإدارات الجهوية بالموارد البشرية والمعدات الإعلامية اللازمة،

- ✓ تواصل تنظيم دورات تكوينية دورية لتكوين وتأهيل الأعوان بعنوان الكفاءات المطلوبة والخاصة بجميع مراكز العمل وكذلك على مستوى حذق استعمال التطبيقات الإعلامية المركزة بالإدارات الجهوية،
- ✓ متابعة وتحديد الإدارات الجهوية التي تشكو تأخير في أعمال النسخ والمقابلة و في إنجاز العمليات العقارية المتعلقة بالتقسيمات العمودية و العمل على إيجاد حلول عملية لها لما لهذا التأخير من تأثير على التقليص في آجال الترسيم ، مع متابعة لكلّ إدارة جهوية تمّ تسجيل تأخير في آجال إسداء الخدمات لديها والوقوف على الأسباب المؤدية للتأخير ومعالجتها فورا،
- ✓ مراقبة استغلال التطبيقات الإعلامية بالإدارات الجهوية في إطار الشرعية القانونية لمسك السجل العقاري،
- ✓ الإسراع في انجاز الأنشطة المتعلقة بالمؤشر 1.3 نسبة استعمال الإدارة للسجل الإلكتروني (SIF 2) والمؤشر 2.3 نسبة الرسوم العقارية المرقمنة لما لها من أهميّة في تطوير وظيفة ترسيم العمليات العقارية وتحقيق الهدف المنشود وهو التقليص من آجال إسداء الخدمات،
- ✓ النظر في تنقيح قوانين مسك السجل العقاري لمواكبة المستجدات التكنولوجية في المجال.

الهدف 3.1: إسداء الخدمات عن بعد

المؤشر 1.3.1: نسبة الإدارات التي تستعمل السجل الإلكتروني (SIF 2):

وضعت الإدارة العامة للتنظيم و الأساليب و الإعلامية و الإدارة الإلكترونية الخطة الإستراتجية لإدارة الملكية العقارية بكافة الإدارات الجهوية مع موفى سنة 2018 و بذلك تصبح كل الإدارات الجهوية تعمل بالسجل الإلكتروني كل ذلك بشرط توفر المعدات الإعلامية اللازمة لهذا المشروع ونظرا لعدم توفر هذه المعدات تم برمجة هذا المشروع لسنة 2019،

المؤشر 2.3.1: نسبة الرسوم العقارية المرقمنة:

حث الإدارات الجهوية للملكية العقارية على نسخ العمليات العقارية المقبولة في آجال مقبولة وتحديث رقمنة الرسوم العقارية بمنظومة التصرف الإلكتروني في الرسوم العقارية وتوفير المعطيات الإحصائية المتعلقة بمتابعة هذا المؤشر و مقابلته مع قاعدة البيانات الإعلامية.

الهدف 4.2: ضمان ديمومة الوثائق والأرشيف

➢ على مستوى تحسين ظروف حفظ الوثائق والأرشيف

- توفير فضاءات حفظ الوثائق مطابقة للمواصفات خاصة للمقرات الجديدة للإدارات الجهوية للملكية العقارية،
- تحسين الفضاءات الموجودة والمخصصة لحفظ الوثائق ببقية الإدارات،
- توفير التجهيزات الضرورية بمحلات حفظ الوثائق،
- الصيانة المستمرة للتجهيزات المتوفرة بمحلات حفظ الوثائق.

➢ على مستوى تحسين طرق التصرف في الوثائق والأرشيف

- تركيز منظومة موحدة خاصة بالتصرف في الوثائق والأرشيف،
- توفير معدات الإعلامية كالحواسيب وغيرها،
- تفعيل مصلحة صيانة الوثائق وإعداد الأوعية البديلة وتوفير التجهيزات الخاصة بها،
- تطوير المعدات الخاصة بالتصغير الميكروغرافي،
- إنتداب المختصين في التصرف في الوثائق والأرشيف خاصة مع عدم توفر أي مختص في عديد الإدارات الجهوية،
- تكوين ورسكلة الأعوان وخاصة فيما يتعلق بترميم وتسفير الوثائق.

وتبقى هذه التوجهات رهينة توفر عديد المتطلبات وتوفير الإعتمادات الضرورية.

الهدف 5.3: تنمية الموارد البشرية

- الإعداد المبكر والجيد وتنفيذ برنامج التكوين حتى يشمل جميع الأعوان ومختلف المجالات،
- التنسيق مع مصالح رئاسة الحكومة ووزارة المالية بخصوص الترخيص للقيام بالانتدابات اللازمة والتي تستجيب لخصوصية العمل بإدارة الملكية العقارية،
- العمل على الإسراع في إنجاز مناظرات الترقيات في الآجال،
- رصد الإعتمادات الضرورية والكافية لتحقيق الأهداف المرجوة سواء كان على مستوى نفقات التكوين أو اقتناء معدات الإعلامية.